دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد

قسم العلوم السياسية

دور السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية (دراسة تحليلية 2011م- 2024م)

قُدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية

إعداد الطالب

عبدالباسط علي محمد المبروك

إشراف الدكتور

د . إلياس أبوبكر الباروني

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

العام الجامعي 2024م- 2025م

قال الله تعالى...

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنِ الرَحِيمْ

﴿ لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوَهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ المُقْسِطِينَ ﴾

[الممتحنة آية: (8)]

الإهـــــــــداء

{يَرْفَعِ اللهُ الذِينَ ءامَنُواْ مِنكُمْ وَالذِينَ أُوتُواْ الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}

سورة المُجَادَلَةِ الآية 11

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله على كرمه وامتنانه وعطائه وتوفيقه، الحمد لله حباً وشكراً وطاعة على البدء والختام، الحمد لله ربِ العالمين..

أُهدي هذا النجاح لمن أحمل اسمه بكل فخر، إلى من حصد الأشواك عن دربي؛ ليمهّد لي طريق العلم، إلى من علمني العطاء دون الانتظار، إلى من غابوا عن هذه الدنيا ولم يغيبو عن قلبي "أبي وأخي" أسكنهم الله الفردوس الأعلى..

وأيضًا إلى من كان دعائها سر نجاحي، إلى من كان وجودها نوراً لحياتي، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى بسمة الحياة وسر النجاح؛ إلى أغلى الحبايب؛ "أمي" أطال الله في عمرها..

إلى أخوتي، وأخواتي، وزملائي، وأصدقائي، وإلى جميع الدكاترة الأعزاء وإلى الأساتذة الكرماء وإلى كل الكادر الوظيفي في هذه الكلية، وإلى كل من مدَ لي يدّ العونِ والمساعدة داخل هذه الجامعة وخارجها..

إليهم جميعاً أُهدي ثمرة هذا النجاح وهذا الجهد الذي لم يكن سهلاً ولكن بفضل الله أولاً ثم بإصراري وعزيمتي أنجزته..

شكر وتقدير

بعد حمد الله وشكره أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور/ **إلياس أبوبكر البارونى**، لتوجيهاته العلمية ومتابعته لرسالتي وتصحيحه لعثراتي بكل صبر وسعة صدر رغم انشغالاته الجمة فقد كان لي الدكتور والاستاذ والصديق، فبارك الله في جهوده.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذين الفاضلين، عضوي لجنة المناقشة الموقّرة على قبولهما مناقشة رسالتي هذه، وتحملهما عناء القراءة والتقييم وهما: –

1– الدكتور/ **أم كلثوم الجيلاني الأحرش** ممتحن داخلي

1– الدكتور / **عبدالمنعم علي العائب** ممتحن خارجي

وأيضاً أتقدم بجزيل الشكر للدكتور / الصديق الكيلاني على جهوده التي تذكر فتشكر والذي لم يتأخر على العطاء والوقوف بجانب الطلاب وتقديم المساعدة لهم فهو بمثابة الأخ والصديق، فبارك الله فيه وجزاه الله عنا خير الجزاء .

وختاماً أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من شجعني ودعمني ولو بكلمة طيبة في سبيل مواصلة العمل وإتمام الرسالة، وإلى الدكتور / **حسن مولود الشيباني** الذي قام بمراجعة هذه الدراسة من الناحية اللغوية .

جزاكم الله عني جميعاً خير الجزاء...

الملخـــــص

تعد السياسة الخارجية أداة رئيسيه في تشكيل مواقف الدول تجاه الأزمات الإقليمية والدولية، وتمثل الأزمة الليبية منذ عام 2011م، واحدة من أبرز الأزمات التي استقطبت اهتمامًا دوليًا وإقليميًا واسعًا فقد انعكست التدخلات والتحركات الدبلوماسية والعسكرية لعدد من الفاعلين الخارجيين بشكل مباشر على مسارات الصراع، مما ساهم في تعقيد المشهد السياسي والأمني في ليبيا، مما تقدم ستركز مشكلة الدراسة على السؤال الرئيسي المتمثل في: ما دور السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية؟ وتهدف الدراسة إلى التعرف على تطور الأزمة الليبية وانعكاسات التدخل الدولي على الأزمة الليبية، وتوضيح أهداف وأدوات السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية، كذلك تبيان تحليل وتقويم دور السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية، حيث اتبع الباحث المدخل التاريخي الذي يعتمد على دراسة الأحداث والتطورات الماضية، بهدف فهم الحاضر واستشراف المستقبل؛ يستخدم هذا المنهج لتحليل التطور الزمني للأحداث والسياسات وتأثيرها على الوضع الحالي، والمنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظواهر أو الأحداث وتحليلها لفهم أسبابها وآثارها ويهدف هذا المنهج إلى تقديم صورة دقيقة وشاملة عن موضوع الدراسة، ومنهج التحليل النقدي يركز على دراسة عميقة ومفصلة لحالة معينة أو حدث معين من أجل التقديم والفهم من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتاحة بشكل معمق وشامل لها، ومن هنا توصلت الدراسة إلى أهم النتائج المتمثلة في أن بريطانيا تظل نموذجًا للدولة المتوسطة القادرة على تولي دورٍ مؤثرٍ عبر الجمع بين القوة الصلبة والناعمة، وإذا ما استوعبت لندن الدروس المستفادة من ليبيا: تكامل الأجهزة الحكومية، إشراك محلي أوسع، رؤية مرحلية، تنسيق حقيقي مع الشركاء، فيمكنها تعزيز قدرتها على إدارة الأزمات المستقبلية بشكلٍ أكثر فعالية واستدامة.

Abstract

Foreign policy is a primary tool in shaping states' positions toward regional and international crises. The Libyan crisis since 2011 represents one of the most prominent crises that has attracted wide international and regional attention. The interventions and diplomatic and military maneuvers of several external actors have directly influenced the trajectories of the conflict, contributing to the complexity of the political and security landscape in Libya. Consequently, this study focuses on the main research question: What is the role of British foreign policy regarding the Libyan crisis?

The study aims to examine the development of the Libyan crisis and the implications of international intervention, clarify the objectives and instruments of British foreign policy toward Libya, and analyze and evaluate the role of British foreign policy in the context of the Libyan crisis. The researcher adopted a historical approach, which relies on studying past events and developments to understand the present and anticipate the future. This approach is used to analyze the chronological evolution of events and policies and their impact on the current situation.

Additionally, the study employed a descriptive methodology, which involves describing and analyzing phenomena or events to understand their causes and effects. This method aims to provide an accurate and comprehensive depiction of the research topic. Furthermore, a critical analysis approach was applied, focusing on an in- depth examination of specific cases or events to achieve a detailed understanding through comprehensive analysis of available data and information.

The study concluded with several key findings. The United Kingdom remains a model of a middle power capable of assuming an influential role by combining hard and soft power. If London effectively internalizes the lessons learned from Libya—through governmental integration, broader local engagement, phased strategic vision, and genuine coordination with partners—it can enhance its capacity to manage future crises more effectively and sustainably.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الملخص	ب
الملخص باللغة الإنجليزية	ج
الإهداء Dedication	د
الشكر والتقدير Acknowledgments	هـ
فهرس المحتويات	و
المقدمة	1
أولاً: مبررات اختيار الموضوع	2
ثانياً: مشكلة الدراسة	3
ثالثاً: تساؤلات الدراسة	3
رابعاً: فرضيات الدراسة	3
خامساً: أهمية الدراسة	4
سادساً: أهداف الدراسة	4
سابعاً: جدول الدراسة	5
ثامناً: منهج الدراسة	5
تاسعاً: الدراسات السابقة	5
عاشراً: أوجه الإتفاق والإختلاف بين الدراسات السابقة	10

الموضوع	الصفحة
الحادي عشر: الإضافة التي ستقدمها الدراسة	**12**
الثاني عشر: تقسيم الدراسة	**13**
الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي للأزمة الليبية	
المبحث الأول: تطور الأزمة الليبية بعد ثورة فبراير عام 2011م	**15**
المطلب الأول: الجذور التاريخية للأزمة الليبية	**16**
المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة بعد الثورة	**26**
المبحث الثاني: التدخل الدولي في ليبيا بعد ثورة فبراير عام 2011م	**35**
المطلب الأول: التدخل العسكري الدولي	**35**
المطلب الثاني: التدخلات السياسية والإقتصادية والإنسانية	**46**
الفصل الثاني: أهداف وأدوات السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية	
المبحث الأول: أهداف ومصالح السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا	**66**
المطلب الأول: الأهداف الاستراتيجية العامة للسياسة البريطانية تجاه ليبيا	**67**
المطلب الثاني: تحليل استراتيجي للمصالح السياسية والاقتصادية تجاه ليبيا	**76**
المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية تجاه الأزمة الليبية	**96**
المطلب الأول: الأدوات الدبلوماسية للسياسة الخارجية البريطانية	**97**
المطلب الثاني: الأدوات العسكرية والاقتصادية للسياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا	**110**
الفصل الثالث: تحليل وتقويم دور السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية	
المبحث الأول: نجاحات وإخفاقات السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا	**128**

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: الإطار النظري لتحليل النجاحات والإخفاقات	**129**
المطلب الثاني: إخفاقات السياسة البريطانية	**143**
المبحث الثاني: دور وتقويم السياسة الخارجية البريطانية	**160**
المطلب الأول: المراحل الرئيسية لتدخل بريطانيا منذُ 2011	**161**
المطلب الثاني: تأثير السياسة البريطانية على المشهد الإقليمي	**181**
الرؤية المستقبلية للدراسة	
الخاتمة	**193**
النتائج	**193**
التوصيات	**194**
المصادر والمراجع	**196**

المقدمة:

تلعب السياسة الخارجية البريطانية دوراً محوريا في إدارة الأزمات الدولية، بما في ذلك الأزمة الليبية التي شهدت تحولات كبيرة منذ الانتفاضة الشعبية في عام 2011م، التي أطاحت النظام السابق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل توجهات السياسة البريطانية تجاه ليبيا منذ ذلك الحين مسلطة الضوء على مختلف جوانب التدخل البريطاني وتطوراته في البداية، سيتم استعراض الخلفية التاريخية للأزمة الليبية مع التركيز على الجذور السياسية والتاريخية التي سبقت التدخل البريطاني مما يساعد على فهم أعمق لدوافع السياسة البريطانية في ليبيا ، سيتم تناول دور بريطانيا في دعم المؤسسات الانتقالية في ليبيا حيث لعبت لندن دوراً مهما في دعم العملية السياسية والساطة بين الفصائل المتنازعة على الجانب الأخر، سيتم فحص المصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي دفعت بريطانيا للتدخل بما في ذلك مصالحها المتعلقة بالنفط، ومكافحة الإرهاب وكيف أثرت هذه المصالح على صياغة السياسة الخارجية البريطانية إلى جانب ذلك ستتم مناقشة التحديات التي واجهتها بريطانيا في تنفيذ سياساتها تجاه ليبيا، سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي وما تعرضت له من انتقادات حول فعالية هذا التدخل وتأثيره على استقرار البلاد كما سيتم دراسة هذه السياسة على العلاقات الدولية لبريطانيا، خصوصاً مع الدول الاخرى المعنية بالأزمة الليبية مثل فرنسا وإيطاليا ودول الجوار الليبي، من خلال هذا التحليل يسعى الباحث إلى تقديم رؤية شاملة لدور السياسة الخارجية البريطانية في الأزمة الليبية وتقييم مدى نجاحها في تحقيق أهدافها وتأثيراتها على الاستقرار الإقليمي والدولي.

أولا- مبررات اختيار الموضوع:

1- الأسباب الذاتية:

يوجز الباحث الأسباب في الآتي:

أ- **الاهتمام الشخصي:** قد يكون لديك اهتمام شخصي بالسياسة الدولية ودور القوى الكبرى في الشرق الأوسط .

ب- **الرغبة في الفهم الدينميات:** دراسة سياسة بريطانيا تجاه ليبيا، توفر فرصة لفهم كيفية صنع القرار في الدول الكبرى وتأثيرها على مناطق النزاع .

ج- **تطوير المعرفة الأكاديمية:** اختيار هذا الموضوع ممكن أن يُسهم في تعميق المعرفة بمجلات العلاقات الدولية والسياسات الخارجية.

د- **الإسهام في الأدبيات الأكاديمية:** قد تسهم في سد فجوة في الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بدور بريطانيا في الأزمة الليبية وتقديم رؤى جديدة حول الموضوع .

2- الأسباب الموضوعية:

أ- **أهمية الأزمة الليبية في السياق الدولي:** الأزمة الليبية تُعد واحدة من أبرز الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العقد الأخير.

ب- دور **بريطانيا المحوري:** بريطانيا كانت من الدول الغربية الرئيسية التي لعبت دوراً مباشراً في الأزمة الليبية.

ج- **التأثيرات الإقليمية والعالمية:** تأثير الأزمة الليبية يتجاوز حدود ليبيا ليشمل دول الجوار وأوروبا بشكل خاص.

د- **توافر المصادر والمراجع:** توفر العديد من الدراسات والتقارير الرسمية وغير الرسمية حول تدخلات بريطانيا في ليبيا.

ثانياً- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في فهم وتحليل الدور الذي لعبته السياسة الخارجية البريطانية في التأثير على مسار الأزمة الليبية منذ اندلاع ثورة فبراير في عام 2011م وحتى المرحلة الحالية.

مما تقدم تتركز مشكلة الدراسة على السؤال الجوهري المتمثل في: ما تداعيات السياسة الخارجية البريطانية وأثره تجاه الأزمة الليبية؟

ثالثًا- تساؤلات الدراسة:

تتركز تساؤلات الدراسة على ما يلي:

1- ما تطور الأزمة الليبية وما انعكاسات التدخل الدولي عليها؟

2- ما أهداف وأدوات السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية؟

3- ما دور السياسة الخارجية البريطانية في تحليل وتقويم الأزمة الليبية؟

رابعاً- فرضيات الدراسة:

تُعدُّ الفرضيات تخمينات علمية مبدئية تهدف إلى توجيه البحث والتحقق منها خلال الدراسة بناءً على موضوع البحث حول دور السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية (2011م- 2021م)، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- "ساهمت السياسة الخارجية البريطانية في تفاقم الأزمة الليبية بدلاً من حلها"

2- كانت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية هي الدافع الرئيسي وراء تدخل بريطانيا في الأزمة الليبية.

3- عدم التنسيق الفعال بين بريطانيا والدول الأخرى المعنية أدّى إلى تقليل فعالية الجهود الدولية لحل الأزمة الليبية.

4- تغيرت استراتيجيات السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا بشكل ملحوظ بين عامي 2011م- 2024م؛ استجابةً لتطورات الأزمة.

خامساً- أهمية الدراسة:

1- من الناحية العلمية:

مساهمة الباحث في سد فجوات في الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالسياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا، وخاصة فيما يتعلق بفهم الأهداف الاستراتيجية والتأثيرات طويلة الأمد لهذه السياسة، ويقدم فرصة لتطوير وفحص نظريات العلاقات الدولية مثل نظرية الواقعية أو الليبرالية خلال دراسة حالة عملية أظهرت كيفية تأثير القوى الكبرى في النزاعات الإقليمية.

2- من الناحية العملية:

يساعد في فهم كيفية صنع القرار في السياسة الخارجية لدولة مثل بريطانيا، خاصة في سياق تدخلات عسكرية ودبلوماسية معقدة؛ هذا التحليل يمكن أن يُسْهم في تطوير أدوات ونماذج تحليلية جديدة لفهم الديناميات الدولية.

يساهم البحث في إثراء المعرفة حول العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مما يعزز الفهم العام لتفاعلات القوى الدولية في الأزمات الإقليمية.

سادساً- أهداف الدراسة:

يهدف الباحث إلى:

1- التعرف على تطور الأزمة الليبية وانعكاسات التدخل الدولي على الأزمة الليبية .

2- توضيح أهداف وأدوات السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية .

3- تبيان تحليل وتقويم دور السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية .

سابعاً- حدود الدراسة:

المجال الزمني:

الفترة الزمنية تمتد من عام 2011م، حيث بدأت الأزمة الليبية مع اندلاع الثورة، والإطاحة بالنظام السابق، وصولا إلى عام 2024م.

المجال المكاني:

دولة ليبيا: ترتكز الدراسة على دولة ليبيا على باعتبارها الموقع الأساسي للأزمة والصراع .

المملكة المتحدة: كدولة محورية في البحث.

ثامناً- مناهج الدراسة:

1- مدخل التاريخي:

يعتمد على دراسة الأحداث والتطورات الماضية بهدف فهم الحاضر واستشراف المستقبل يستخدم هذا المنهج لتحليل التطور الزمني للأحداث والسياسات وتأثيرها على الوضع الحالي.

2- المنهج الوصفي:

يعتمد على وصف الظواهر أو الأحداث وتحليلها لفهم أسبابها وآثارها؛ يهدف هذا المنهج إلى تقديم صورة دقيقة وشاملة عن موضوع البحث.

3- منهج التحليل النقدي:

يركز على دراسة عميقة ومفصلة لحالة معينة أو حدث معين من أجل تقديم وفهم من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتاحة بشكل معمق وشامل لها.

تاسعاً- الدراسات السابقة:

أ- دراسات باللغة العربية:

1- محمد علي عبدالرحمن، السياسة البريطانية تجاه ليبيا بعد الثورة 2011م، تناقش الدراسة التحولات في السياسة البريطانية تجاه ليبيا بعد الثورة الليبية في عام 2011م، تركز الدراسة على

الأهداف والمصالح البريطانية في ليبيا، وكذلك التحديات التي واجهتها بريطانيا في دعم الاستقرار وإعادة بناء الدولة الليبية.

تتمحور حول تحليل التحولات في السياسة البريطانية بعد الثورة الليبية والتركيز على الأهداف والمصالح البريطانية، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار وإعادة بناء الدولة الليبية الدراسة تسلط الضوء على الصعوبات التي واجهتها بريطانيا في التعامل مع الأوضاع المعقدة في ليبيا بعد الإطاحة بالنظام السابق.

2- فاطمة الزهراء مصطفى، الدور البريطاني في الأزمة الليبية: أبعاد وتأثيرات 2019م، تستعرض الدراسة دور بريطانيا في الأزمة الليبية من خلال تحليل الأبعاد السياسية والإقتصادية والعسكرية تركز على كيفية تأثير السياسة البريطانية على تطورات الأزمة ومستقبل ليبيا.

ركزت على تحليل دور بريطانيا في الأزمة الليبية من منظور متعدد الأبعاد، تشمل الأبعاد السياسة والاقتصادية والعسكرية؛ الدراسة تقدم نظرة شاملة على كيفية تأثير السياسة البريطانية على مسار الأزمة وتداعياتها على مستقبل ليبيا.

3- أحمد عبدالقادر، موقف بريطانيا من تدخل الناتو في ليبيا 2018م، تحلل الدراسة موقف بريطانيا من تدخل حلف الناتو في ليبيا عام 2011م ،ودورها في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973، تدرس أيضاً الآثار المترتبة على هذا التدخل بالنسبة لسياسة الخارجية البريطانية.

تقدم وجهة نظر تحليلية حول موقف بريطانيا من تدخل حلف الناتو في ليبيا ودورها في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973، كما تستكشف الدراسة تأثير هذا التدخل على السياسة الخارجية البريطانية وما إذا كان هذا التدخل حقق أهدافه أم أسهم في تعقيد الوضع الليبي.

4- على محمود صالح، السياسة البريطانية والاستراتيجية الغربية في ليبيا بعد الثورة 2020م، تركز الدراسة على الاستراتيجيات البريطانية والغربية في ليبيا بعد الثورة الليبية مع تحليل لعلاقات بريطانيا مع الأطراف المحلية والدولية المتورطة في الأزمة الليبية.

ركزت الدراسة على العلاقة بين الاستراتيجيات البريطانية والغربية بشكل عام في ليبيا، وتحليل دور بريطانيا في علاقتها مع الأطراف المحلية والدولية المتورطة في الأزمة الدراسة تقدم نظرة معمقة على الديناميات الإقليمية والدولية التي أثرت على السياسة البريطانية.

5- هدى عبدالله، بريطانيا والأزمة الليبية: مواقف وتحديات 2022م، تغطي هذه الدراسة مواقف بريطانيا تجاه الأزمة الليبية، وتسلط الضوء على التحديات التي واجهتها في التعامل مع هذه الأزمة بما في ذلك القضايا الأمنية والإنسانية والسياسية.

تبنت الدراسة وجهة نظر تركز على التحديات التي واجهتها بريطانيا في التعامل مع الأزمة الليبية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والإنسانية والسياسية كما تستعرض مواقف بريطانيا المتغيرة على مر السنوات وكيف تأثرت بالتطورات على الأرض في ليبيا.

6- عبدالرحمن صالح، "السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا بعد 2011م، 2017م، جامعة القاهرة تركّز هذه الدراسة على التغيرات في السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا بعد سقوط النظام السابق في عام 2011م ، يحلل الباحث دور بريطانيا في دعم الحكومة الانتقالية في ليبيا والمساعدة في بناء المؤسسات الديمقراطية، بالإضافة إلى موقفها من التدخلات العسكرية والنزاعات المسلحة.

كما تركز على تحليل التغيرات في السياسة الخارجية البريطانية بعد سقوط النظام السابق، مع التركيز على دعم الحكومة الانتقالية، وبناء المؤسسات الديمقراطية كما تستعرض موقف بريطانيا من التدخلات العسكرية والنزاعات المسلحة وكيفية تأثيرها على استقرار ليبيا.

7- مريم حسن: أثر المصالح الاقتصادية على السياسة البريطانية في ليبيا" 2018م، جامعة الجزائر، تناقش الدراسة كيفية تأثير المصالح الاقتصادية مثل استثمارات النفط والغاز، على السياسة البريطانية في ليبيا، وتستعرض الدراسة الأدوار التي لعبتها الشركات البريطانية في القطاع النفطي وكيفية تأثير ذلك على قرارات السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية.

كما تقدم وجهة نظر تتعلق بتأثير المصالح الاقتصادية، خصوصا في قطاع النفط والغاز على السياسة البريطانية تجاه ليبيا كما تركز على دور الشركات البريطانية في القطاع النفطي، وكيفية توجيه هذه المصالح لقرارات السياسة الخارجية البريطانية خلال الأزمة.

8- أحمد زكريا: دور المملكة المتحدة في دعم جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية" 2019م، مركز الدراسات الدبلوماسية بيروت، تستعرض الدراسة جهود المملكة المتحدة في دعم مبادرات الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية، وتركز الدراسة على دور بريطانيا في المفاوضات الدبلوماسية ودعمها للحكومة الشرعية في ليبيا والتزامها بالمساعدة في بناء قدرات مؤسسات الدولة الليبية.

تقييم دور بريطانيا في دعم جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية ، بما في ذلك المفاوضات الدبلوماسية ودعم الحكومة الشرعية كما تركز الدراسة على المساعدة في بناء مؤسسات الدولة الليبية، كجزء من استراتيجية بريطانيا لدعم الاستقرار.

9- خالد محمود: السياسة البريطانية تجاه التدخلات الخارجية في ليبيا" 2020م، جامعة بغداد، تدرس هذه الدراسة موقف بريطانيا من التدخلات الخارجية في ليبيا من قبل دول مثل تركيا وروسيا تحلل الدراسة استراتيجيات بريطانيا للحد من هذه التدخلات من خلال الدبلوماسية والعقوبات، وكيفية تأثير هذه السياسات على الديناميكيات الداخلية للأزمة الليبية.

هذه الدراسة تقدم وجهة نظر تحلل موقف بريطانيا من التدخلات الخارجية من قبل دول مثل تركيا وروسيا في الأزمة الليبية يتم التركيز على استراتيجيات بريطانيا الدبلوماسية واستخدام العقوبات للحد من التدخلات، وتأثير هذه السياسات على الصراع الداخلي في ليبيا.

10- نادية سعيد: التحديات التي تواجه السياسة البريطانية في ليبيا "2021م، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة تستعرض الدراسة التحديات التي تواجه السياسة الخارجية البريطانية في ليبيا، بما في ذلك الانقسامات الداخلية في ليبيا والتوترات الإقليمية والضغوط الدولية تقدم الدراسة تحليلاً لكيفية تفاعل بريطانيا مع هذه التحديات من خلال استخدام أدوات الدبلوماسية والسياسة الخارجية لتحقيق مصالحها.

تركز على التحديات الكبيرة التي تواجه بريطانيا في التعامل مع الأزمة الليبية، بما في ذلك الانقسامات الداخلية والتوترات الإقليمية والدولية وتقدم الدراسة تحليلاً لكيفية استجابة بريطانيا لهذه التحديات عبر الدبلوماسية والسياسة الخارجية لتحقيق مصالحها في المنطقة.

ب- دراسات باللغة الإنجليزية:

1- John Smith , UK Foreign Policy Towards Libya: Past - 2011 Interventions and Outcomes 2020 .

توضح التدخلات السياسة الخارجية البريطانية في ليبيا بعد عام 2011م، وتأثيراتها على الوضع السياسي في ليبيا، تركز الدراسة على كيفية تعامل بريطانيا مع التحديات الميدانية والسياسية بعد الثورة الليبية.

2- Jone Doe , Britain and the Libyan Crisis: A Historical Overview 2019.

تعطي نظرة تاريخية على دور بريطانيا في الأزمة الليبية تقوم بتحليل التطورات الرئيسية في العلاقة بين بريطانيا وليبيا وتأثيراتها على السياسات الخارجية البريطانية.

3- Michael Brown , The UK is Role in Libya is Political Transition 2021.

توضح دور بريطانيا في عملية التحول السياسي في ليبيا بعد سقوط النظام السابق يتناول البحث كيف ساهمت بريطانيا في دعم بناء مؤسسات الدولة الليبية ومواجهة التحديات الأمنية والسياسية.

4- Susan Green , British Foreign Policy and the Libyan Civil War 2018.

تحلل الدراسة السياسة الخارجية البريطانية خلال الحرب الأهلية الليبية تركز على القرارات والسياسات التي اتبعتها بريطانيا وكيف أثرت على مسار الحرب ونتائجها.

5- Robert Black , The Impact of UK is Intervention in Libya: A Critical .

تقدم تقييماً نقدياً لتدخل بريطانيا في ليبيا وتأثيره طويل الأمد على الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد تناقش الدراسة تداعيات التدخل على الاستقرار الإقليمي والدولي.

عاشراً- أوجه والاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة وما يمكن أن يضيفه الباحث:

1- أوجه الاتفاق بين الدراسات:

أ- تدخل بريطانيا في ليبيا بعد 2011م:

تتفق معظم الدراسات على أن بريطانيا لعبت دوراً نشطاً في ليبيا بعد سقوط النظام السابق عام 2011م، سواء عبر التدخل العسكري المباشر ضمن قوات الناتو أو عبر الدعم السياسي والاقتصادي.

ب- التركيز على الأمن والاستقرار:

هناك اتفاق بين الدراسات على أن السياسة البريطانية ركزت بشكل كبير على قضايا الأمن والاستقرار في ليبيا، محاولة تحقيق بيئة آمنة تسهم في بناء دولة ليبية جديدة.

ج- دور بريطانيا في التحول السياسي:

تتفق الدراسات على أن بريطانيا كانت داعماً رئيسياً لعملية التحول السياسي في ليبيا بعد الثورة من خلال دعم الانتخابات وبناء المؤسسات السياسية.

د- التحديات التي واجهتها السياسة البريطانية:

معظم الدراسات تشير الى التحديات الكبيرة التي واجهتها بريطانيا في تحقيق أهدافها في ليبيا، بما في ذلك الفشل في تحقيق الاستقرار الدائم والمشاكل المتعلقة بالمليشيات والجماعات المسلحة.

2- أوجه الاختلاف بين الدراسات:

أ- تحليل النجاح والفشل:

هناك اختلافات في كيفية تقييم الدراسات لنجاح أو فشل السياسة البريطانية في ليبيا، بعض الدراسات ترى أن التدخل البريطاني كان ضرورياً ومفيداً، بينما ترى أخرى أنه فشل في تحقيق الاستقرار وتسبب في فوضى مستمرة.

ب- المنهجية:

تختلف الدراسات في منهجية التحليل، فبعضها يركز على التحليل السياسي والدبلوماسي بينما يتناول البعض الآخر الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية للأزمة.

ج- دور العوامل الخارجية الأخرى:

بينما تركز بعض الدراسات بشكل أساسي على الدور البريطاني، تقوم دراسات أخرى بمقارنة دور بريطانيا بأدوار قوى دولية أخرى مثل فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية، مما يقدم منظوراً مختلفاً.

د- التحليل الزمني:

بعض الدراسات تركز على فترة زمنية محددة مثل فترة التدخل العسكري 2011م-2012م، بينما تغطي دراسات أخرى فترة أطول تشمل تداعيات التدخل حتى عام 2020م، أو ما بعده.

الحادي عشر- الإضافة التي ستقدمها الدراسة:

1- تحليل مقارن بين الدول:

يمكن لدراسة جديدة أن تقدم تحليلاً مقارناً بين السياسات الخارجية لبريطانيا ودول أوروبية أخرى مثل فرنسا وإيطاليا في ليبيا، لتقييم مدى تفاعل هذه السياسات وتأثيرها المتبادل.

2- تقييم السياسات التنموية:

يمكن لدراسة جديدة أن تركز على تقييم تأثير السياسات البريطانية في المجالات التنموية مثل التعليم والبنية التحتية، ومدى نجاح هذه الجهود في تحقيق الاستقرار.

3- دور المجتمع الدولي:

دراسة جديدة يمكن أن تستضيف تحليلاً لدور المجتمع الدولي بشكل أوسع، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ومدى تفاعلها مع السياسة البريطانية في ليبيا.

4- تحليل طويل المدى:

يمكن لدراسة جديدة تقديم تحليل طويل المدى للتدخل البريطاني في ليبيا، والنظر في النتائج على المدى البعيد بدلاً من التركيز فقط على السنوات الأولى بعد الثورة.

5- دراسة تأثير السياسة البريطانية على الهجرة:

يمكن أيضاً تقديم تحليل لدور السياسة البريطانية في الأزمة الليبية وتأثيرها على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، خاصةً من منظور أمني وإنساني.

الثاني عشر- تقسيم الدراسة:

الفصل الأول: لإطار النظري والتاريخي للأزمة الليبية.

المبحث الأول: تطور الأزمة الليبية بعد ثورة فبراير عام 2011م.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للأزمة الليبية.

المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة الليبية.

المبحث الثاني: التدخل الدولي في ليبيا بعد ثورة فبراير عام 2011م.

المطلب الأول: التدخل العسكري الدولي.

المطلب الثاني: التدخلات السياسية والاقتصادية والإنسانية.

الفصل الثاني: أهداف وأدوات السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية.

المبحث الأول: أهداف ومصالح السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا.

المطلب الأول: الأهداف الإستراتيجية العامة للسياسة البريطانية تجاه ليبيا.

المطلب الثاني: تحليل استراتيجي للمصالح السياسية والاقتصادية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية.

المطلب الأول: الأدوات الدبلوماسية للسياسة الخارجية البريطانية.

المطلب الثاني: الأدوات العسكرية والاقتصادية للسياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا.

الفصل الثالث: تحليل وتقويم دور السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية.

المبحث الأول: نجاحات وإخفاقات السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا.

المطلب الأول: الإطار النظري لتحليل النجاحات والاخفاقات.

المطلب الثاني: إخفاقات السياسة البريطانية.

المبحث الثاني: دور وتقويم السياسة الخارجية البريطانية على وضع الأزمة في ليبيا.

المطلب الأول: المراحل الرئيسية لتدخل بريطانيا منذ 2011م.

المطلب الثاني: تأثير السياسة البريطانية على المشهد الإقليمي.

الفصل الأول:

الإطار النظري والتاريخي للأزمة الليبية

المبحث الأول: تطور الأزمة الليبية بعد ثورة فبراير عام 2011م.

- المطلب الأول: الجذور التاريخية للأزمة الليبية بعد ثرة 7فبراير.
- المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة بعد الثورة.

المبحث الثاني: مراحل التدخل الدولي في ليبيا بعد ثورة فبراير عام 2011م.

- المطلب الأول: مراحل التدخل العسكري الدولي.
- المطلب الثاني: التدخلات السياسية والاقتصادية الانسانية.

المبحث الأول

تطور الأزمة الليبية بعد ثورة فبراير عام 2011م

تُعدّ الأزمة الليبية إحدى أكثر الأزمات تعقيدًا في المنطقة العربية خلال العقد الأخي، لما تشهده من تداخل بين العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية وما ترتب عليها من تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية لا تزال مستمرة حتى اليوم، وقد مثلت ثورة فبراير عام 2011م، نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ ليبيا المعاصر، إذ أسقطت نظام العقيد معمر القذافي، لكنها لم تنجح في تأسيس نظام سياسي مستقر، بل فتحت الباب أمام حالة من الفوضى والانقسام المؤسسي والصراعات المسلحة.

إن بناء مؤسسات الدولة بعد عام 2011م، أسهم بصورة مباشرة في تعميق حالة الانقسام السياسي والأمني حيث أدى غياب التوافق الوطني بين مختلف القوى السياسية إلى إضعاف مؤسسات الحكم الانتقالي وفتح المجال أمام نفوذ الجماعات المسلحة وازدياد التدخل الخارجي في ليبيا [1].

تمثل ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011م، لحظة حاسمة في تاريخ الدولة الليبية إذ فجّرت صراعًا مسلحًا انتهى بإسقاط النظام السابق، لكنه لم يؤسس مسار ديمقراطي مستقر، بل أدخل البلاد في دوامة من الفوضى السياسية والانقسام، ففي أعقاب الثورة دخلت ليبيا في مرحلة انتقالية اتسمت بضعف المؤسسات، وتفشي السلاح، وتعدد القوى الفاعلة، سواء كانت محلية أو قبلية أو عسكرية.

---

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الأزمة الليبية : تعقيدات الداخل وتحديات التسوية السياسية، الدوحة 2023م، ص12-14.

المطلب الأول

الجذور الداخلية للأزمة الليبية بعد ثورة 17فبراير:

تعود جذور الأزمة الليبية إلى طبيعة النظام السياسي قبل الثورة الذي اتسم بالسلطوية المطلقة وتهميش المؤسسات، وانعدام المشاركة السياسية، كما ساهمت عوامل اجتماعية واقتصادية، مثل البطالة والتفاوت الطبقي والفساد في خلق بيئة مختلفة كانت تنتظر الشرارة للانفجار.

أولاً: نشأة النظام السياسي في ليبيا بعد 17 فبراير:

تعود الجذور العميقة للأزمة الليبية إلى بنية النظام السياسي الذي تأسس بعد انقلاب الفاتح من سبتمبر عام 1969م، بقيادة العقيد معمر القذافي، والذي أطاح بالنظام الملكي الدستوري بقيادة الملك إدريس السنوسي.

جاء القذافي إلى الحكم عبر تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار، ورفع شعارات قومية وعروبية، مستندًا في البداية إلى خطاب تعبوي راديكالي، جذب دعمًا شعبيًا نسبيًا، غير أن السنوات التالية شهدت تحوّلاً تدريجيًا في شكل الحكم، حيث قام القذافي بتفكيك المؤسسات السياسية القائمة وسعى لتأسيس نظام جديد قائم على "النظرية العالمية الثالثة" والتي دوّنها في الكتاب الأخضر، والتي تم بموجبها إلغاء الدستور والأحزاب السياسية، واستبدالها بهياكل شعبية وهمية كالمؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الثورية[2].

في ظل هذا النظام تم تكريس الحكم الفردي المطلق، حيث أصبح القذافي هو القائد الأعلى وصاحب القرار في جميع شؤون الدولة، بينما فُرغت المؤسسات من مضمونها، وتحولت

(2) الشيخ، محمد عبدالحفيظ. الاستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمة الليبية في ظل إدارة "بايدن". مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 14، المجلد 1، 2025، ص460–481.

إلى أدوات شكلية لتمرير قراراته، أُلغيت الوزارات وأُعيد تشكيلها ضمن ما عُرف بـ"اللجان الشعبية" التي كانت تعمل بأوامر مباشرة من الأجهزة الأمنية أو الموالين للنظام، وعليه لم يكن هناك فصل حقيقي بين السلطات ولا تداول للسلطة ولا محاسبة سياسية، مما أدى إلى غياب سيادة القانون واستمرار الانتهاكات الحقوقية بشكل ممنهج[3].

كما اعتمد النظام على الولاء القبلي والعائلي كأداة للسيطرة، فتم استبعاد الكفاءات واستبدالها بشخصيات تدين بالولاء المطلق للنظام، وهو ما ساهم في تراجع الكفاءة الإدارية وانتشار الفساد والمحسوبية، بالإضافة إلى ذلك تم تفكيك الجيش النظامي بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 1975م، حيث لم يعُد للجيش دور حقيقي في تأمين البلاد، بل تم استبداله بمليشيات أمنية تابعة مباشرة للنظام ما جعل مؤسسات الدولة غير قادرة على حماية نفسها ولا على التعامل مع الأزمات المستقبلية[4].

اقتصاديًا، رغم أن ليبيا تمتلك واحدة من أعلى نسب الاحتياطي النفطي في أفريقيا، إلا أن عائدات النفط لم تُستخدم لتطوير البنية التحتية أو تحسين جودة الحياة للمواطنين بل تم توجيه معظمها نحو مشاريع خارجية فاشلة أو لمصلحة النخبة الحاكمة، في المقابل ظل الشعب يعاني من ضعف الخدمات والبطالة وتدهور التعليم والصحة، وازداد التفاوت الطبقي بين النخبة القريبة من السلطة وبقية المواطنين ما فاقم من الشعور بالظلم الاجتماعي[5].

---

(3) علي، رقية عيسى. حرية الصحافة الليبية في ظل الأزمة السياسية الليبية من وجهة نظر الصحفيين: دراسة ميدانية للقائم بالاتصال. مجلة أبحاث Abhat Journal –، العدد 17، المجلد 1، 2025، ص176–188.

(4) الزناتي، محمد منصور عبدالرحمن. المعوقات التي تواجه عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من 2016 إلى 2024 والسيناريوهات المحتملة. مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث، العدد 2، المجلد 1، 2025، ص373–404.

(5) مصطفى، أ.، محمد، منى عامر، مقلد، إسماعيل صبري، بدوي، منير محمود. تداعيات التدخلات الخارجية في ليبيا على دول الجوار بعد انتفاضة عام 2011م. المجلة العلمية لكلية التجارة – جامعة أسيوط، العدد 83، المجلد 45، 2025، ص181–207.

اجتماعيًا، ساهمت سياسات التهميش والإقصاء في خلق فجوة كبيرة بين النظام والشعب، إذ لم تكن هناك آليات شرعية للتعبير عن الرأي أو المطالبة بالتغيير، وجرى قمع كل الحركات المعارضة بوحشية، كما تراجعت حرية الإعلام، وتم تجريم أي نشاط صحفي مستقل، مما أدى إلى سيطرة النظام الكامل على الوعي الجمعي، وساهم في تغييب المشاركة المجتمعية والسياسية الفعّالة[6].

ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت ليبيا قد وصلت إلى مرحلة من الجمود السياسي والانغلاق الاجتماعي والانهيار المؤسساتي؛ ما جعلها في وضع هشّ قابِل للانفجار، وقد جاءت شرارة الربيع العربي من تونس لتكشف هذا الاحتقان المتراكم، فاندلعت أولى المظاهرات في بنغازي وسرعان ما تحوّلت إلى حركة شعبية شاملة، سقط على إثرها النظام، ولكن دون أن تترك خلفها مؤسسات قادرة على إدارة مرحلة ما بعد الثورة.

وهكذا، فإن نشأة النظام السياسي في ليبيا قبل الثورة مهّدت الأرضية لانفجار الأزمة، حيث أدت السلطوية، وغياب المؤسسات، والتهميش الاقتصادي، والاجتماعي إلى حالة من الغليان السياسي والشعبي جعلت البلاد عاجزة عن امتصاص الصدمة الانتقالية بعد سقوط النظام، لتدخل في مرحلة جديدة من الفوضى والصراع المزمن.

ثانيًا– طبيعة الحكم في عهد القذافي: الفردية وغياب المؤسسات:

مثّلت مرحلة حكم العقيد معمر القذافي (1969م–2011م) نموذجًا فريدًا في السياسة العربية، إذ قامت على تركيز غير مسبوق للسلطة في يد شخص واحد، وتهميش شبه تام للمؤسسات الرسمية بل وتفكيكها، فقد سيطر القذافي منذ استيلائه على الحكم عبر انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969م، على جميع مفاصل الدولة، وألغى الدستور الملكي لعام 1951م، ليؤسس

(6) كريم، حسن المدني، البدري، عثمان داوود. التنافس الثقافي المصري الأمريكي في الجامعة الليبية 1955–1957م (دراسة تاريخية – وثائقية). المجلة العلمية لكلية التربية، العدد 1، المجلد 4، 2025، ص56–66.

نظامًا يعتمد على ما سُمي بـ"النظرية العالمية الثالثة" التي ضمنها في الكتاب الأخض، حيث أعلن قيام سلطة الشعب، لكنه احتكر السلطة عمليًا لنفسه.

قام القذافي في السبعينيات والثمانينيات بإلغاء جميع الأحزاب السياسية، ووصفها بأنها "أداة دكتاتورية"، واستبدلها بـ"المؤتمرات الشعبية الأساسية"، و"اللجان الشعبية"، وهي كيانات صورية لا تمتلك أي صلاحيات حقيقية وكانت تديرها شخصيات مقربة من أجهزة الأمن أو من الدائرة الضيقة حول القذافي، وقد ألغى القذافي البرلمان رسميًا عام 1977م، عند إعلان ما سُمي بـ"قيام سلطة الشعب"، والتي أسست لما أُطلق عليه "جماهيرية" بدل الجمهورية أو الدولة[7].

لم يكن هناك فصل حقيقي بين السلطات، فالسلطة التنفيذية تمركزت في يده، كما تولى القذافي قيادة الجيش وكان المرجع الأعلى في القضاء، بل تدخل في تفاصيل دقيقة في السياسات التعليمية والاقتصادية عبر قرارات فردية غير خاضعة لأي رقابة أو محاسبة، لقد أُفرغت مؤسسات الدولة من مضمونها، وتحولت إلى واجهات فقط، بينما كانت القرارات تُتخذ في الكواليس من قبل القائد نفسه أو ما يُعرف بـ"مكتب الاتصال باللجان الثورية" وهو جهاز أمني سياسي يمارس الرقابة والقمع[8].

في الجانب الأمني، اعتمد القذافي على أجهزة متعددة متنافسة وغير خاضعة لرقابة موحدة، مثل الأمن الداخلي والأمن الخارجي، والحرس الثوري، ووحدات التوجيه الثوري، وقد استخدمت هذه الأجهزة القمع والتعذيب والاعتقال التعسفي لا سيما بعد فشل محاولة انقلاب 1975م، التي قادها بعض الضباط، هذه البيئة الأمنية الخانقة جعلت من النقد أو المعارضة

(7) حرّاش، عفاف. الدور التركي في ليبيا: من اتفاق الصخيرات 2015 إلى جنيف 2021. دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 2، 2022، ص313–327.

(8) بشارة، عزمي. مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2023.

جريمة كبرى وقد طالت الاعتقالات حتى شخصيات كانت تنتمي للسلطة ذاتها، مما خلق مناخًا من الخوف السياسي والرقابة الذاتية[9].

أما النظام الإداري، فقد تعرض للتفكيك لصالح شبكات من الولاء الشخصي والقبلي، حيث تم إقصاء الكفاءات وتكليف مقربين من الزعيم، بأدوار قيادية في الوزارات والمؤسسات دون مؤهلات حقيقية، وهذا أدى إلى فساد إداري واسع وهدر للموارد، وتراجع كبير في أداء المؤسسات، حتى الجيش بعد محاولة انقلاب 1975م، تم تهميشه واستبداله بوحدات الحرس الثوري الموالية ما جعل ليبيا بلا مؤسسة عسكرية وطنية حقيقية طوال حكم القذافي[10].

اقتصاديًا، رغم وفرة الموارد النفطية لم تُستخدم لصالح التنمية الحقيقية أو بناء اقتصاد مؤسسي بل خضعت لتوجيهات فردية، وتم توجيهها لمشاريع استعراضية أو لدعم حركات ثورية خارجية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ما أدى إلى تبديد جزء كبير من الثروة النفطية مع بقاء نسبة الفقر والبطالة مرتفعة، لا سيما في شرق وجنوب ليبيا، وقد زاد ذلك من الفجوة بين النظام والمجتمع، وساهم في خلق بيئة مأزومة[11].

الهوية المؤسسية للدولة الليبية تم تفكيكها تدريجيًا، حتى بات من الصعب بعد سقوط النظام، العثور على مؤسسات وطنية فاعلة أو جهاز إداري مستقر، لقد خلّف القذافي دولة هشّة خالية من التعددية وتفتقد إلى تقاليد الحُكم الرشيد أو الإدارة الحديثة، مما ساهم في الانفجار الحاصل عام 2011م، وعقّد لاحقًا جهود بناء الدولة بعد الثورة[12].

---

(9) الحضيري، عبد السلام، العريبي، خالد. بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 9، 2023، ص115–127.

(10) ياسين، عمار حميد. فرص إختيار ليبيا: رغبات الداخل ورفض الخارج. مجلة حمورابي للدراسات، المجلد 2، العدد 8، 2013، ص109–123.

(11) دحمان، داودي. دورة الانتخابات في طريق الانتقال الديمقراطي في ليبيا. الاستراتيجية، المجلد 3، العدد 1، 2016، ص42–68.

(12) بشارة، عزمي. الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2024. ص27

وبذلك، فإن حكم القذافي تميز بالتركيز المطلق للسلطة، وغياب المؤسسات وقمع المجتمع، مما مهّد لانهيار سريع ومفاجئ بمجرد غياب "الرأس"، دون وجود جسد مؤسسي قادر على احتواء الانهيار أو إدارة المرحلة الانتقالية، وهو ما شكّل أحد أخطر جذور الأزمة الليبية المعاصرة.

ثالثًا- الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للثورة الليبية:

لم تكن ثورة السابع عشر من فبراير 2011م، في ليبيا حدثًا مفاجئًا أو معزولًا عن السياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي سبقها، بل جاءت كمحصّلة طبيعية لتراكمات طويلة من التهميش، والفشل التنموي، والقمع السياسي، فضلًا عن تأثرها المباشر بثورات "الربيع العربي" التي اجتاحت المنطقة بداية من تونس، لقد تراكمت في ليبيا قبيل اندلاع الثورة جملة من العوامل البنيوية التي خلقت بيئة قابلة للانفجار، من أبرزها انسداد الأفق السياسي، والبطالة، والفساد والتفاوت الاجتماعي.

1- الحرمان السياسي والقمع:

عانى الليبيون طيلة أربعة عقود من غياب الحريات السياسية، إذ حظر القذافي الأحزاب السياسية وألغى الدستور، وأسس نظامًا استبداديًا يجرّم العمل السياسي المستقل، بل وحتى التعبير عن الرأي، تم تصفية المعارضين جسديًا في الداخل والخارج وانتشرت ثقافة الخوف، وتم تسييس التعليم والإعلام ليكونا أداة تمجيد للنظام، ومع الوقت تعمّق الشعور بالعجز وانعدام القدرة على التغيير السلمي وهو ما أسس لثقافة الرفض الكامن الذي انفجر مع أول فرصة أتيحت بعد نجاح الثورة التونسية المجاورة[13].

(13) عبد السلام حميده علي عطيوه. الأزمة السياسية في ليبيا بعد أحداث فبراير 2011م بين التدخل الخارجي والصراع الداخلي. مجلة آفاق المعرفة، العدد 7، 2024.

2- الفساد وسوء توزيع الثروة:

رغم أن ليبيا من أغنى دول إفريقيا من حيث احتياطي النفط، إلا أن العوائد النفطية لم تُترجم إلى تنمية شاملة، فقد احتكرت النخبة الحاكمة الثروة الوطنية، وتم إنفاق مليارات الدولارات على مشاريع خارجية ومغامرات سياسية، فيما ظلت البنى التحتية المحلية مهترئة، والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم في تدهور مستمر، كما انتشرت ظاهرة الفساد والمحسوبية، خصوصًا في التوظيف والتعيينات مما عزز الشعور بالظلم الاجتماعي لا سيما بين فئة الشباب[14].

3- البطالة وتهميش الشباب:

أدت السياسات الاقتصادية المتخبطة للنظام وتغييب آليات السوق والتنمية المستدامة إلى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب الجامعي، وكان الشباب الليبي يعاني من تدهور مستوى التعليم وغياب فرص التمكين، وانسداد الأفق المهني، مما خلق حالة من الإحباط المجتمعي، وقد شكّلت هذه الفئة العمود الفقري للحراك الثوري في فبراير، حيث وجدت في الثورة فرصة لإعادة رسم المشهد السياسي والاجتماعي بما يتوافق مع طموحاتها[15].

4- التفاوت المناطقي والقبلي:

تميّزت سياسات النظام بالتفاوت في التنمية والخدمات بين المناطق الليبية المختلفة، فقد حظيت بعض المناطق التي تدين بالولاء المطلق للنظام بامتيازات تنموية ووظيفية، فيما عانت مناطق أخرى مثل بنغازي والجنوب من التهميش، كما استغل النظام البنية القبلية لخلق تحالفات موالية وقام بضرب المكونات الاجتماعية ببعضها البعض، ما أوجد فجوة كبيرة بين النظام والمجتمع، ورسّخ إحساسًا بالتمييز والإقصاء[16]

---

(14) عبد الحميد صيام، إنعام سالم. وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011–2018). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2024.

(15) البسيوني، محمد إبراهيم. طبيعة الأزمة في ليبيا ودور العوامل الداخلية والخارجية في إدارة الأزمة الليبية. مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 23، العدد 3، 2022، ص331–351.

(16) مصطفى فتحي عرابي، أحمد. دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات. مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، 2022، ص401–422.

5- تأثر ليبيا بالمحيط الإقليمي:

لا يمكن تجاهل التأثير المباشر لثورات الربيع العربي في تونس ومصر على الداخل الليبي، فقد فتحت وسائل الإعلام والاتصال الحديثة خاصة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، نافذة جديدة أمام الليبيين للاطلاع على تجارب التغيير، وتشكّلت شبكات شبابية على الإنترنت، كانت المحرك الأول للدعوة إلى التظاهر، وبالفعل انطلقت أولى المظاهرات من بنغازي، ثم امتدت لتشمل مناطق عدة، ما أدى إلى تحوّل الحراك السلمي إلى ثورة مسلحة مع تصعيد القمع الأمني[17].

6- عوامل دولية مهيئة:

ساعدت عدة عوامل خارجية في تهيئة الظروف للثورة، منها التراجع في الدعم الدولي للنظام الليبي بسبب انتهاكاته، وتزايد الضغوط الحقوقية الدولية عليه، كما أن تدخل بعض الجهات الخارجية لاحقًا (سياسيًا أو إعلاميًا) ساهم في تشجيع الحراك ورفع سقف المطالب خصوصًا مع تغطية قنوات فضائية بارزة للمظاهرات والأحداث الميدانية لحظة بلحظة[18].

خلاصة القول: إن الثورة الليبية لم تكن وليدة ظرف طارئ، بل نتاجًا طبيعيًا لعقود من الإقصاء والقمع والتمييز، تراكمت فيها المشكلات البنيوية حتى بلغ المجتمع الليبي مرحلة الانفجار، ووجد في فبراير 2011م، نقطة تحول تاريخية للانعتاق من نظام فقد شرعيته شعبيًا وسياسيًا.

رابعًا- تصاعد الحراك الشعبي وسقوط النظام:

بحلول عام 2011م، كانت ليبيا تقف على حافة انفجار سياسي واجتماعي، نتيجة تراكمات عقود من القمع والتهميش، والانغلاق السياسي، في خضم هذه الأجواء أثّرت ثورات

(17) بشارة، عزمي. الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2024.

(18) دحمان، داودي. دورة الانتخابات في طريق الانتقال الديمقراطي في ليبيا. الاستراتيجية، المجلد 3، العدد 1، 2016، ص42-68.

"الربيع العربي" التي اندلعت في تونس ومصر، بشكل مباشر على الداخل الليبي، خاصة بعد نجاحهما في إسقاط أنظمة استبدادية متجذرة، هذه التطورات شكّلت حافزًا قويًا للشباب الليبي الذي كان يعيش ظروفًا مشابهة من حيث الفقر والبطالة والقمع، فبدأ الحراك الشعبي في التصاعد بداية من بنغازي ثم امتد إلى باقي المدن.

خامسًا- بداية الحراك الشعبي وانتشاره:

انطلقت أولى شرارات الثورة في مدينة بنغازي يوم 15 فبراير 2011م، عندما خرجت مظاهرات تطالب بالإفراج عن المحامي والناشط فتحي تربل، سرعان ما تحوّلت هذه المظاهرات إلى حركة احتجاجات واسعة ضد النظام، خاصة بعد أن ردت قوات الأمن بعنف مفرط ما زاد من وتيرة الغضب الشعبي، وبتاريخ 17 فبراير، انطلقت الاحتجاجات بشكل منظم تحت شعار "يوم الغضب"، لتتحول إلى انتفاضة شاملة في معظم المدن لاسيما في الشرق الليبي، حيث كانت مظاهر التهميش أكثر وضوحًا[19].

سادسًا- رد النظام وتصعيد الصراع:

جاء رد النظام عنيفًا ومباشرًا، إذ تم استخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين، وفرضت قوات الأمن والكتائب الموالية للقذافي حصارًا على المدن المنتفضة، كما استخدمت الطائرات والدبابات ضد التجمعات المدنية، مما أدى إلى سقوط مئات القتلى والجرحى وفق تقارير منظمات حقوق الإنسان، هذا العنف المفرط سرّع من عسكرة الثورة، إذ انضم بعض العسكريين المنشقين إلى صفوف المتظاهرين وتم تشكيل "المجلس الوطني الانتقالي" في بنغازي كقيادة سياسية مؤقتة للثوار[20].

---

(19) حرّاش، عفاف. الدور التركي في ليبيا: من اتفاق الصخيرات 2015 إلى جنيف 2021. دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 2، 2022، ص313–327.

(20) البسيوني، محمد إبراهيم. طبيعة الأزمة في ليبيا ودور العوامل الداخلية والخارجية في إدارة الأزمة الليبية. مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 23، العدد 3، 2022، ص331–351.

سابعًا– تدويل الأزمة الليبية:

أدى تصاعد العنف إلى تدخل المجتمع الدولي، ففي مارس 2011م، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973، الذي نصّ على فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا؛ لحماية المدنيين، وسمح بتدخل عسكري دولي، تولى قيادته حلف شمال الأطلسي (الناتو)، هذا التدخل ساهم في إضعاف قوات القذافي، وساهم في دعم الثوار ميدانيًا، وقد بدأت موازين القوى تميل تدريجيًا لصالح المعارضة، خاصة بعد سيطرة الثوار على مدينة مصراتة وتقدمهم نحو العاصمة طرابلس[21].

ثامنًا– سقوط النظام ومقتل القذافي:

في أغسطس 2011م، تمكنت قوات المعارضة من دخول طرابلس والسيطرة على مؤسسات الدولة وسط انهيار مفاجئ في صفوف الجيش التابع للنظام، ومع تقدم الثوار إلى مدينة سرت مسقط رأس القذافي وقعت مواجهات عنيفة انتهت باعتقال القذافي وقتله يوم 20 أكتوبر 2011م، مثّل هذا الحدث نهاية فعلية للنظام الذي استمر لأكثر من أربعة عقود، لكنه لم يُنهِ الأزمة الليبية بل مهّد لبداية مرحلة جديدة من الفوضى والانقسام السياسي والعسكري[22].

تاسعًا– غياب الدولة بعد سقوط النظام:

أبرز ما ميّز مرحلة ما بعد سقوط القذافي هو غياب مؤسسات الدولة، إذ لم يترك النظام مؤسسات دستورية أو جيشًا وطنيًا موحدًا يمكن أن يدير المرحلة الانتقالية، وبدلًا من ذلك ظهرت قوى محلية وميليشيات مسلحة كل منها تسعى إلى السيطرة على موارد ومواقع استراتيجية، كما

(21) مصطفى فتحي عرابي، أحمد. دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات. مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، 2022، ص401–422.

(22) ياسين، عمار حميد. فرص إختيار ليبيا: رغبات الداخل ورفض الخارج. مجلة حمورابي للدراسات، المجلد 2، العدد 8، 2013، ص109–123.

فشل المجلس الانتقالي لاحقًا في ضبط الوضع الأمني أو التأسيس لنظام ديمقراطي متماسك ما جعل البلاد تدخل في دوامة من الصراع المسلح والانقسام السياسي[23].

من هنا يمكن القول **أن** تصاعد الحراك الشعبي، وسقوط النظام في ليبيا لم يكن مجرد لحظة ثورية عابرة، بل نتيجة تراكمات طويلة من الإقصاء السياسي، والتفاوت الاجتماعي، والانغلاق المؤسسي، غير أن غياب البديل المؤسساتي بعد سقوط النظام جعل من الثورة مقدمة لأزمة مركبة لا تزال تتفاعل حتى اليوم، وسط استمرار التدخلات الخارجية والتجاذبات الداخلية.

المطلب الثاني

المراحل الانتقالية بعد ثورة 17 فبراير

بعد سقوط نظام القذافي في أكتوبر 2011م، دخلت ليبيا مرحلة انتقالية تميزت بتعقيد بالغ نتيجة غياب مؤسسات الدولة، وانعدام الخبرات في إدارة المراحل السياسية الانتقالية، كان من المفترض أن تمثل هذه المرحلة انتقالًا نحو بناء نظام ديمقراطي مستقر، إلا أن الواقع السياسي اتجه نحو العكس، إذ سرعان ما ظهرت انقسامات حادة، وفوضى أمنية، وتعدد في مراكز السلطة، ممّا أدى إلى انزلاق البلاد نحو دوامة من العنف والانقسام السياسي والعسكري، ما زالت مستمرة حتى اليوم.

1- المرحلة الانتقالية الأولى (المجلس الوطني الانتقالي 2011م):

تشكّل المجلس الوطني الانتقالي في مارس 2011م، بوصفه الجهة السياسية الممثلة للثوار خلال الصراع ضد النظام، وسرعان ما تولّى إدارة الدولة بعد سقوط القذافي، وقد حصل على اعتراف دولي واسع، وكان يُفترض أن يقود البلاد لفترة انتقالية قصيرة تُفضي إلى انتخابات وتأسيس مؤسسات ديمقراطية، ومع ذلك اتسمت هذه المرحلة بالضعف المؤسسي، وغياب الرؤية

(23) دحمان، داودي. دورة الانتخابات في طريق الانتقال الديمقراطي في ليبيا. الاستراتيجية، المجلد 3، العدد 1، 2016، ص42–68.

الواضحة وعدم القدرة على احتواء السلاح والميليشيات، ما أعاق جهود بناء دولة مركزية قادرة على بسط نفوذها[24].

كان المجلس يفتقر إلى كوادر مؤهلة لإدارة المرحلة، كما كانت سلطته محدودة في ظل تصاعد نفوذ الجماعات المسلحة، خاصة في طرابلس ومصراتة، كما واجه تحديات كبيرة في إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية والعسكرية التي تم تدميرها أو تفكيكها إبان الثورة، وقد فشلت محاولات دمج الثوار ضمن مؤسسات الدولة، ما أدى إلى خلق فراغ أمني استغلته الميليشيات لفرض سيطرتها على أجزاء واسعة من البلاد[25].

2- الانتخابات والمؤتمر الوطني العام (2012م):

في يوليو 2012م، أُجريت أول انتخابات برلمانية بعد الثورة، وأسفرت عن تشكيل المؤتمر الوطني العام، كان يُؤمل أن يمثل هذا المؤتمر بداية بناء نظام، ديمقراطي إلا أن أداءه جاء دون التوقعات وسط انقسامات سياسية حادة، وغياب توافق وطني، واستمرار تدخلات الفصائل المسلحة، ومع مرور الوقت اتسعت الفجوة بين المؤسسات الرسمية والشارع، وتصاعدت أعمال العنف وبرزت فوضى تشريعية وهيكلية داخل المؤتمر نفسه[26].

3- الانقسام السياسي (2014م) وتعدد الحكومات:

في عام 2014م، دخلت البلاد في مرحلة جديدة من الانقسام الحاد، بعد الطعن في نتائج الانتخابات البرلمانية التي أفرزت مجلس النواب، حيث رفضت أطراف عديدة هذه النتائج،

---

(24) عبد السلام الحضيري، خالد العريبي. بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 9، 2023، ص115–127.

(25) مصطفى فتحي عرابي، أحمد. دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات. مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، 2022، ص401–422.

(26) عبد الحميد صيام، إنعام سالم. وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011–2018). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2024.

واعتبرتها غير شرعية، ما أدى إلى وجود حكومتين متنافستين، وبرلمانين متوازيين، "لمجلس النواب في طبرق، والمؤتمر الوطني العام في طرابلس"، نتج عن ذلك تصاعد أعمال العنف وانقسام في المؤسسة العسكرية وتوزع الولاءات السياسية والقبلية بين الطرفين مما زاد من تعقيد المشهد[27].

4- المبادرات الدولية وفشل الانتقال الديمقراطي:

حاولت الأمم المتحدة عبر بعثة الدعم في ليبيا (UNSMIL) التوسط لحل الأزمة، وأطلقت سلسلة من جولات الحوار أبرزها اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015م، الذي تمخض عنه تشكيل حكومة الوفاق الوطني، برئاسة فايز السراج، ورغم الدعم الدولي لم تُفلح هذه الحكومة في توحيد مؤسسات الدولة أو نيل ثقة كافة الأطراف، ما جعل الانقسام يتعمق، واستمرت الحكومات الموازية في ممارسة السلطة الفعلية[28]

5- انهيار أمني وصعود الفواعل غير الرسمية:

بفعل غياب الدولة وضعف مؤسساتها، صعدت الميليشيات المسلحة كقوة أمر واقع في مناطق عدة، كما تنامت ظاهرة اقتصاد الحرب، وتهريب البشر والسلاح، وتراجع دور الشرطة والقضاء، في ظل انفلات أمني واسع، وقد عمّقت هذه العوامل من الأزمة، وأدت إلى تراجع ثقة المواطن الليبي في إمكانية الانتقال الديمقراطي الحقيقي[29].

إن تطور الأزمة الليبية بعد الثورة لم يكن مسارًا خطيًا نحو الاستقرار، بل سلك طريقًا معقدًا شابه الانقسام وانعدام القيادة الوطنية الجامعة، وتدخلات خارجية متناقضة، وقد أفضى

(27) Domingo, P. (2012). Dealing with legacies of violence: Transitional justice and governance transitions. London: Overseas Development Institute.

(28) Engelbrekt, K., Mohlin, M., & Wagnsson, C. (Eds.). (2013). The NATO intervention in Libya: lessons learned from the campaign. New York: Routledge.

(29) El-Gamaty, G. (2016). Obstacles to democratization in Libya. Available at: https://www.alaraby.co.uk/english/comment/2016/7/25/obstacles-to-democratisation-in-libya

ذلك إلى حالة من الجمود السياسي، والفوضى الأمنية، وانهيار ثقة الشارع، مما جعل ليبيا تعيش أزمة ممتدة لا تزال تداعياتها تؤثر على استقرار المنطقة ككل.

6- الانتخابات وصعود المؤتمر الوطني العام(2012م):

في يوليو 2012م، نظّمت ليبيا أول انتخابات برلمانية بعد الثورة، والتي مثّلت لحظة فارقة في التاريخ السياسي الحديث للبلاد وقد جرت هذه الانتخابات في ظروف صعبة، لكنها شهدت مشاركة واسعة نسبيًا، واهتمامًا شعبيًا كبيرًا، وأسفرت عن انتخاب المؤتمر الوطني العام، الذي تولى مهام التشريع ومتابعة الحكومة الانتقالية، وقد فازت "تحالف القوى الوطنية" بزعامة محمود جبريل بغالبية المقاعد، فيما حصلت جماعات إسلامية مثل حزب العدالة والبناء على تمثيل مؤثر أيضًا[30].

ورغم الآمال الكبيرة المعلّقة على هذا الجسم التشريعي، إلا أن المؤتمر الوطني العام لم يتمكن من إدارة المرحلة بفعالية، بل دخل في تجاذبات سياسية حادة بين التيارات الليبرالية والإسلامية، واتُّهِم بتغليب المصالح الحزبية على متطلبات المرحلة الانتقالية، كما أدّى ضعف قدرته على فرض سلطة الدولة، وارتباط بعض أعضائه بميليشيات مسلحة، إلى تآكل شرعيته السياسية، وتصاعد الدعوات لحلّه في الشارع الليبي[31].

7- الانقسام المؤسسي بين طبرق وطرابلس (منذ 2014م):

بلغت الأزمة ذروتها في عام 2014م، عندما أجريت انتخابات مجلس النواب، والتي طُعِنَ في نتائجها من قِبل تيارات سياسية ومجموعات مسلحة في طرابلس، وعلى إثر ذلك،

---

(30) علي بن موسى. انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا في عام 2012: قراءة في ديناميات الانتخابات وتداعياتها. سياسات عربية، المجلد 12، العدد 70، 2024، ص82–101.

(31) "انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: بين تجاذبات النخب والمجتمع". تقدير موقف. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2012.

أعادت بعض الكتل السياسية إحياء المؤتمر الوطني العام، وأعلنت رفضها لشرعية مجلس النواب الجديد، الذي انتقل إلى مدينة طبرق بعد تصاعد العنف في العاصمة.

ونتيجة لذلك، دخلت ليبيا في حالة انقسام مؤسسي مزدوج، مجلس نواب وحكومة مؤقتة في الشرق (طبرق)، ومؤتمر وطني وحكومة إنقاذ في الغرب (طرابلس)، أدى هذا الانقسام إلى ازدواجية السلطة التشريعية والتنفيذية، وتعدد المؤسسات المالية والعسكرية، واندلاع موجات من الاقتتال الداخلي، لا سيما في طرابلس وبنغازي[32].

شكل (1): خريطة التوزيع الجغرافي للقبائل الليبية الرئيسية[33]

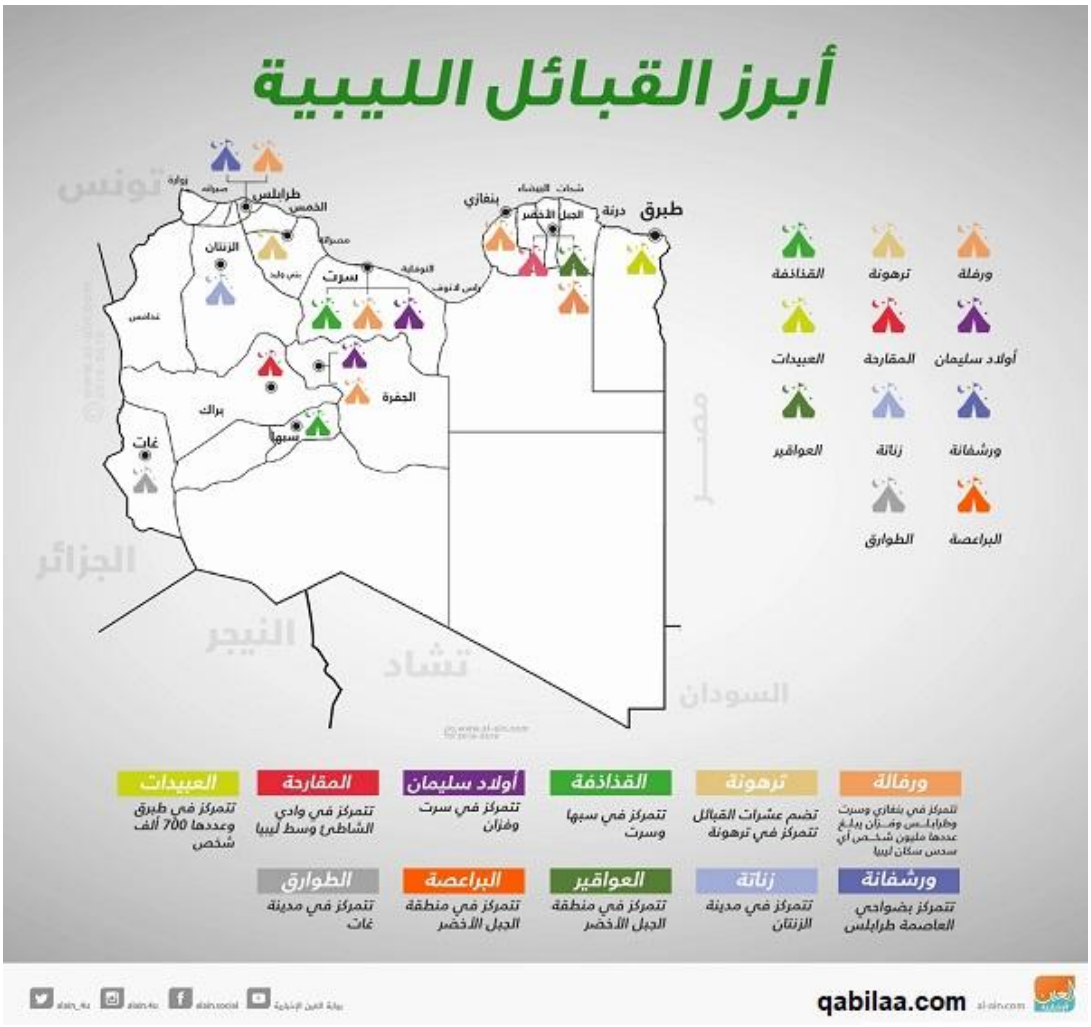

(32) الرشيف، عابدين الدردير، راضية المعداين. تاريخ الانتخابات في ليبيا 1877–2014. طرابلس: الهيئة العامة للثقافة، 2019.

(33) عيسى، مؤمن محمد. خريطة توزيع القبائل في ليبيا. موقع قبيلة، نُشر في 2 ديسمبر 2024. تم الاطلاع عليه عبر الرابط: https://trend.qabilaa.com/خريطة-توزيع-القبائل-في-ليبيا/

تُظهر هذه الخريطة التوزيع الجغرافي للقبائل الليبية الرئيسة، مثل قبائل ورفلة، والمقارحة، والعواقير والعبيدات وغيرها، يُساهم هذا التوزيع في فهم ديناميكيات السلطة والنفوذ في مختلف مناطق البلاد، ويُوضح كيف أن الانتماءات القبلية تؤثر على التحالفات السياسية والانقسامات الإقليمية.

وقد ساهم هذا الانقسام في تعقيد جهود بناء الدولة، وأضعف من فاعلية المبادرات الأممية، حيث باتت كل جهة تملك شرعيتها الخاصة، وقاعدتها الشعبية، وداعميها الإقليميين والدوليين، وفي ظل هذا الاستقطاب تراجعت فرص إجراء انتخابات نزيهة أو صياغة دستور توافقي، وظل المواطن الليبي في حالة من عدم اليقين السياسي والمعيشي[34].

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أصدرت تقارير رسمية، توضح نتائج انتخابات 2012، بشقيها الحزبي والفردي إلا أن أغلب التوصيات المتعلقة بالإصلاح السياسي، بقيت حبراً على ورق؛ بسبب هيمنة الميليشيات وغياب المؤسسات الأمنية الموحدة[35].

هذا الانقسام الذي بدأ في 2014م، لا يزال مستمرًا بأشكال متعددة حتى اليوم، مع تغيّرات في المسميات والوجوه، لكنه يعكس خللًا بنيويًا في النظام السياسي الليبي، وعجزًا حقيقيًا عن تأسيس شرعية موحدة لكل الليبيين.

8- النزاعات المسلحة بين الفصائل والميليشيات:

مع تعثر المرحلة الانتقالية وتزايد الانقسام السياسي، بدأت ليبيا منذ عام 2012م، تشهد تصاعدًا في النزاعات المسلحة بين الفصائل والميليشيات المسلحة، والتي كانت قد نشأت خلال

(34) خريي، عمر. "الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية". سياسات عربية، المجلد 3، العدد 13، مارس 2015م ص35-36

(35) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. "نتائج الكيانات السياسية لانتخابات المؤتمر الوطني العام 2012"، و"نتائج المرشحين الأفراد". متاح عبر https: //bit.ly/3FtC8io

الثورة ضد نظام القذافي، لكنها لم تُدمج لاحقًا في مؤسسات الدولة، وقد استغلت هذه الفصائل الفراغ الأمني وتحوّلت إلى أدوات للنفوذ السياسي والاقتصادي، كما انقسمت ولاءاتها بين القوى المتصارعة في الشرق والغرب.

برزت المواجهات الأولى بين الميليشيات في طرابلس، ثم تصاعدت في بنغازي ودرنة، قبل أن تصل إلى ذروتها في عملية فجر ليبيا عام 2014م، والتي مثلت انفجارًا مسلحًا واسع النطاق، دارت بين ميليشيات محسوبة على المؤتمر الوطني العام؛ وأخرى موالية لمجلس النواب في طبرق، وقد أدّت هذه العملية إلى انقسام فعلي للسلطة مع سيطرة قوات "فجر ليبيا" على طرابلس، بينما انسحب مجلس النواب إلى طبرق[36].

شكل هذا الصراع بداية عسكرة الحياة السياسية، وأصبحت الميليشيات تتحكم بالمؤسسات والموارد بما في ذلك المصرف المركزي، وموانئ تصدير النفط والمؤسسات الأمنية، وتحولت العاصمة طرابلس إلى ساحة نفوذ متنازع عليها بين جماعات مسلحة؛ من بينها ميليشيات ذات طابع أيديولوجي وأخرى ذات طابع مناطقي أو قبلي ما زاد من هشاشة المشهد السياسي[37].

9- التدخلات الإقليمية والدولية وتأثيرها على استمرار الأزمة:

تداخلت أطراف إقليمية ودولية بشكل مباشر في الصراع الليبي، حيث اتخذ كل طرف محلي داعمًا خارجيًا رئيسًا، مما عمّق الأزمة وحوّلها إلى صراع جيوسياسي، فقد دعمت دول مثل قطر وتركيا تيارات الإسلام السياسي، والقوى المحسوبة على "فجر ليبيا" والمؤتمر الوطني العام،

(36) الجروشي، عبد الرؤوف رجب. "خارطة الصراع الليبي في فترة ما بعد القذافي – دراسة تحليلية لفترة ما بين انتخابات المؤتمر الوطني حتى عملية فجر ليبيا (2012–2015)". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 12، 2022، ص64–74.

(37) بن موسى، علي. انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا عام 2012: قراءة في ديناميات الانتخابات وتداعياتها. سياسات عربية، المجلد 12، العدد 70، 2024.

في حين قدمت مصر والإمارات وفرنسا دعمًا سياسيًا وعسكريًا لقوات الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر المتمركزة في الشرق[38].

هذا التدخل الخارجي ساهم في استمرار الأزمة وتعقيد الحل السياسي، حيث لم تعد الأطراف المحلية تمتلك وحدها قرار وقف القتال أو قبول التسويات بل باتت رهينة لارتباطاتها الخارجية، كما أن تضارب المصالح بين القوى الدولية الكبرى، مثل روسيا وفرنسا من جهة والولايات المتحدة وأوروبا من جهة أخرى، أدى إلى إرباك جهود الأمم المتحدة وعرقلة المسارات التفاوضية أبرزها "اتفاق الصخيرات" و"مؤتمر برلين[39].

أدى هذا التدخل المتعدد إلى تفكك وحدة القرار الدولي بشأن ليبيا، حيث أصبح لكل طرف "شرعية خاصة" وواجهة سياسية وعسكرية يدعمها خارجيًا، كما ساهمت هذه الحالة في تعطيل الانتخابات وخلق مناخ من عدم الثقة بين الفرقاء وعرقلة بناء مؤسسات الدولة الموحدة، وعلى رأسها الجيش والشرطة والقضاء[40].

وقد أشارت عدد من الدراسات إلى أن ما يشهده المشهد الليبي هو نموذج لصراع "الداخل المرتبط بالخارج"، حيث لا يمكن تحليل الأزمة بمعزل عن تدخل القوى الإقليمية الطامحة للنفوذ، والدولية الساعية لحماية مصالحها في الطاقة والهجرة ومكافحة الإرهاب[41].

---

(38) بارغيرت، أليسون. "الأصلاء والدخلاء في ليبيا الجديدة". سياسات عربية، المجلد 2، العدد 11، نوفمبر 2014.

(39) التري، مصطفى عمر. الثورة الليبية: مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته. الدوحة – بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

(40) حسني، أحمد قاسم (محرر). ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة. الدوحة – بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

(41) الرشيف، عابدين الدردير، وراضية المعداين. تاريخ الانتخابات في ليبيا 1877–2014. طرابلس: الهيئة العامة للثقافة، 2019.

المبحث الثاني

مراحل التدخل الدولي في ليبيا بعد ثورة فبراير عام (2011م):

شهدت ليبيا منذ اندلاع ثورة فبراير 2011م، تدخلًا دوليًا واسع النطاق، تجاوز الطابع الإنساني والدبلوماسي؛ ليمتد إلى التدخل العسكري المباشر، وتوجيه المسارات السياسية والاقتصادية داخل الدولة، فقد لعب المجتمع الدولي ممثلًا في مجلس الأمن، وقوى كبرى مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا دورًا حاسمًا في مجريات الأزمة، من خلال فرض حظر، جوي وتقديم دعم عسكري للمتمردين آنذاك تحت غطاء حماية المدنيين، غير أن هذا التدخل رغم أهدافه المعلنة أدى إلى تغييرات جذرية في بنية الدولة الليبية، وتركها في فراغ مؤسسي، وأمني، لم يُسد حتى اليوم.

المطلب الأول

التدخل العسكري الدولي

شكل التدخل العسكري الدولي في ليبيا عام 2011م، نقطة تحول جذرية في مسار الأزمة الليبية، حيث تدخلت قوى غربية بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) استنادًا إلى القرار رقم (1973) الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وقد رُوّج لهذا التدخل على أنه لحماية المدنيين من الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها نظام القذافي في مواجهة الانتفاضة الشعبية، إلا أن الوقائع اللاحقة أظهرت أن التدخل تجاوز بكثير الأهداف المعلنة، وأسفر عن تداعيات طويلة الأمد على بنية الدولة الليبية وأمنها واستقرارها الداخلي والإقليمي.

أولاً- القرار 1973 لمجلس الأمن والتدخل العسكري بقيادة الناتو:

أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973 في مارس 2011م، والذي نص على فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واستخدام "كافة الوسائل اللازمة" لحماية المدنيين، دون إرسال قوات برية، وقد حظي هذا القرار بتأييد 10 دول وامتناع 5 دول عن التصويت (من بينها روسيا والصين وألمانيا)، وهو ما مكّن حلف الناتو من إطلاق حملة عسكرية تحت مسمى "عملية الحامي الموحد" (Unified Protector) ضد قوات القذافي[42].

انطلقت العمليات الجوية في مارس 2011م، بقيادة ثلاثية؛ فرنسا وبريطانيا ووالولايات المتحدة، وامتدت إلى غارات استهدفت منشآت حكومية وعسكرية ما أدى إلى تدمير واسع للبنية التحتية، وقد ساهم هذا التدخل بشكل مباشر في تقويض سلطة النظام وتقدم قوات المعارضة وصولًا إلى مقتل العقيد القذافي في أكتوبر من العام نفسه[43].

رغم الإطار القانوني الذي وفره القرار 1973، إلا أن التنفيذ الفعلي تجاوز الحدود التي رسمها، إذ انتقل من "حماية المدنيين" إلى دعم تغيّر النظام، وهو ما أثار انتقادات داخلية ودولية بشأن تجاوز مبدأ السيادة الوطنية، وتوظيف القانون الدولي لغايات سياسية وأمنية[44].

ثانيًا- الأهداف المعلنة وغير المعلنة للتدخل:

1- الأهداف المعلنة:

جاء التدخل الدولي في سياق الترويج لمبدأ "مسؤولية الحماية" (Responsibility to Protect - R2P)، الذي أقرته الأمم المتحدة عام 2005م، ويقضي بتدخل المجتمع الدولي في

(42) علي سيف النامي، التدخل العسكري في ليبيا وفقاً لمبدأ المسؤولية عن الحماية، مجلة الحقوق، المجلد 40، العدد 2، 2016، ص. 112.

(43) قريشي، حسام فتحي محمد، مبررات التدخل العسكري للناتو في ليبيا، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، المجلد 8، العدد 2، 2024، ص. 137.

(44) كرمي، ريمة، مسؤولية الحماية للمدنيين في النزاعات المسلحة الداخلية: شرعية التدخل العسكري في ليبيا!، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021، ص. 702.

حال إخفاق دولة ما في حماية شعبها من الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية، وقد بُني القرار 1973 على تقارير إعلامية وحقوقية، تحدثت عن انتهاكات واسعة ضد المدنيين في بنغازي ومصراتة[45].

كما ادّعت القوى المتدخلة أن تدخلها هدفه حماية الأرواح، ومنع تصاعد الانتهاكات والمساعدة على إرساء قواعد دولة ديمقراطية جديدة في ليبيا، بعد عقود من الحكم السلطوي الفردي[46].

2- الأهداف غير المعلنة:

غير أن الكثير من الأدبيات الأكاديمية، والتحقيقات الدولية، تُشير إلى وجود دوافع خفية للتدخل، أبرزها:

أ- التحكم في موارد النفط الليبي، حيث تمتلك ليبيا أحد أكبر الاحتياطيات النفطية في أفريقيا وكانت فرنسا وإيطاليا وبريطانيا من أبرز الدول المهتمة بإعادة توزيع عقود النفط بعد الثورة[47].

ب- تقويض النفوذ الصيني والروسي في شمال أفريقيا، حيث كانت هناك استثمارات صينية وروسية كبيرة في البنية التحتية الليبية، وقد خرجت دون تعويضات تُذكر عقب انهيار النظام[48].

ت- الحدّ من تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، إذ كانت ليبيا تمثل نقطة عبور أساسية للمهاجرين القادمين من دول أفريقيا جنوب الصحراء[49].

---

(45) توات، يوبا، حدادو، ياسين، التدخل العسكري الإنساني: دراسة حالة ليبيا، رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018، ص. 55.

(46) مشري، عبد الحميد، تامة، نسيبة، التدخل العسكري في ليبيا بين التبريرات المعيارية ولعبة المصالح، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 3، 2023، ص. 174.

(47) علي بلعربي، التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011: بين مبدأ مسؤولية الحماية ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 22، العدد 2، 2021، ص. 369.

(48) بورحلة، حسين، تفويض مجلس الأمن للتدخل العسكري في ليبيا، رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري، 2023، ص. 88.

(49) تويقر، يمينة، لعسل، نور الدين، انعكاس التدخل الدولي العسكري على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية: دراسة حالة ليبيا، 2022، ص. 93.

ث- تعزيز الدور الغربي في "الربيع العربي"، من خلال توجيه التحولات السياسية بما يخدم الأمن الأوروبي ومصالح الأطلسي[50].

ثالثًا- تداعيات التدخل العسكري على توازن القوى في ليبيا:

أسهم التدخل العسكري في تفكيك النظام دون تأمين بديل مؤسسي، مما أدى إلى فراغ سياسي واسع. تفككت المؤسسات العسكرية والأمنية، وانتشرت الميليشيات المسلحة التي تحوّلت إلى فاعل رئيسي في رسم المشهد السياسي، كما دخلت البلاد في مسار من الانقسام السياسي بين حكومتين متنافستين وبرلمانين متوازيين بدعم من أطراف إقليمية ودولية متضادة.

وقد تسبّب الانسحاب المبكر للناتو في 31 أكتوبر 2011م، بعد الإعلان عن "نجاح المهمة" بترك ليبيا في وضع هشّ أمنيًا وسياسيًا، الأمر الذي ساهم في تغوّل الجماعات المسلحة وظهور تنظيمات متطرفة مثل داعش وأنصار الشريعة، وتمدد التدخلات الإقليمية مثل تركيا ومصر والإمارات وقطر وروسيا [51].

رابعًا- تقويم التدخل وفق القانون الدولي:

من منظور قانوني؛ أُثيرت تساؤلات واسعة حول مدى شرعية التدخل، لا سيما أن الفقرة المتعلقة بـ"كل الوسائل اللازمة" في القرار 1973 فُسّرت بشكل فضفاض ما دفع بعض الباحثين إلى اعتبار ما جرى "انحرافًا" عن مبدأ مسؤولية الحماية وتحولًا إلى مسؤولية التغيير، كما اعتُبر ذلك سابقة خطيرة في تدخلات المجتمع الدولي؛ حيث لم يُعقب التدخل أي التزام بإعادة الإعمار أو حماية المؤسسات، ما أدى إلى حالة من الانفلات الهيكلي.

---

(50) كمال العروسي، التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي (1988-2012): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص. 122.

(51) مجموعة الأزمات الدولية ، صراعات مستمرة وانقسام دائم ، تقدير الشرق الأوسط وشمال افريقيا رقم 130 بروكسيل 14 سبتمبر 2012م، ص1-15.

خامسًا- أثر التدخل العسكري على توازن القوى في ليبيا:

مثّل التدخل العسكري في ليبيا عام 2011م، نقطة تحوّل جوهري في توازن القوى داخل البلاد، بل وفي خارطة الصراع الليبي برمّتها، فقد جاء هذا التدخل استنادًا إلى القرارين 1970 و1973 الصادرين عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واللذين نصّا على فرض حظر للأسلحة وتجميد الأصول، ثم السماح لاحقًا باتخاذ "جميع التدابير اللازمة" لحماية المدنيين بما في ذلك إنشاء منطقة حظر جوي وتنفيذ عمليات عسكرية ضد قوات القذافي[52].

ورغم أن هذه الإجراءات قُدّمت في إطار مبدأ "مسؤولية الحماية" الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2001م، إلا أن التطبيق العملي له في ليبيا اتّخذ منحىً يتجاوز الأبعاد الإنسانية ليصبح أداة لإعادة تشكيل موازين القوى السياسية والعسكرية والاجتماعية على الأرض[53].

فمنذ الأيام الأولى للتدخل، وخصوصًا مع انخراط حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أصبح الدعم الجوي الحاسم أحد العوامل التي مكنت قوات المعارضة من التقدم السريع، وصولًا إلى سقوط نظام القذافي في أكتوبر 2011م، ولكن ما أعقب هذا التدخل من انسحاب مفاجئ للقوى الغربية دون وجود خطة لإعادة الإعمار أو بناء مؤسسات الدولة، أدى إلى فراغ أمني وسياسي عميق، فقد انهارت أجهزة الدولة، وتفككت البنية العسكرية النظامية، وظهرت العشرات من الفصائل المسلحة المتنافسة التي سيطرت على المدن، والمناطق الحيوية، وفقًا لانتماءاتها الأيديولوجية أو المناطقية أو القبلية[54].

---

(52) هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 1970 بتاريخ 26 فبراير 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3 مايو 2025، من الموقع .https: //www.undocs.org/ar/S/RES/1970(2011)

(53) هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 1973 بتاريخ 17 مارس 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3 مايو 2025، من الموقع .https: //www.undocs.org/ar/S/RES/1973(2011)

(54) الجمعية العامة للأمم المتحدة، "مسؤولية الحماية"، تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، ديسمبر 2001، ص4–117.

أدى هذا التحوّل إلى اختلال في توازن القوى الداخلية، حيث لم تعد هناك جهة موحدة تمتلك الشرعية الكاملة أو السيطرة الجغرافية الكاملة، كما نشأت حكومتان متنافستان: إحداهما في طرابلس (مدعومة من قبل بعض القوى الغربية وتركيا)، والثانية في الشرق تحت مظلة "الجيش الوطني الليبي" بقيادة خليفة حفتر؛ الذي حصل على دعم مباشر من أطراف إقليمية كالإمارات ومصر وفرنسا.

وبدلاً من أن يسهم التدخل في استعادة الاستقرار، تحول إلى عامل مضاعف للفوضى، إذ تشير تقارير منظمة العفو الدولية إلى أن الضربات الجوية للناتو خلفت أيضًا ضحايا مدنيين لم يتم تعويضهم أو محاسبة المتسببين في سقوطهم مما أثار انتقادات واسعة حول شرعية وفعالية التدخل[55].

كما فشلت البعثات الدولية في ملء الفراغ الذي خلّفه انهيار مؤسسات الدولة، ما أتاح المجال أمام بروز اقتصاد حرب جديد، يقوم على التهريب والسلاح والابتزاز السياسي ومن ناحية أخرى ساهم الانقسام في تعطيل أي مبادرة سياسية حقيقية لبناء دولة موحدة، حيث تحولت ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، يتواجه فيها حلفاء دوليون عبر وكلاء محليين، وهذا بدوره زاد من تشرذم المشهد السياسي والعسكري وعزز ثقافة العنف كأداة للتفاوض والهيمنة.[56]

وباختصار، يمكن القول أن التدخل العسكري الدولي في ليبيا لم يُحدث فقط تغييرات على المستوى السياسي بل أعاد رسم خارطة القوى الفاعلة، وأدى إلى انهيار التوازن الهش الذي كان قائمًا ليحلّ محله نظام فوضوي متعدّد الأقطاب تتوزع فيه السلطة بين فصائل مسلحة غير خاضعة للدولة، وقوى دولية تتنافس على النفوذ في ظل غياب رؤية شاملة، لإعادة بناء الدولة الليبية على أسس ديمقراطية ومستقرة.

---

(55) علي بلعربي، "التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011: بين مبدأ مسؤولية الحماية ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 22، عدد 2، 2021، ص. 385.

(56) منظمة العفو الدولية، "ليبيا: الضحايا المنسيون لضربات حلف الناتو"، مارس 2012، ص. 5–22.

سادسًا- الانسحاب وترك فراغ أمني وسياسي في ليبيا بعد التدخل العسكري:

بعد التدخل العسكري بقيادة حلف الناتو سنة 2011م، والذي تم بموجب القرار رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، واجهت ليبيا تحديات عميقة، تمثلت في غياب الدولة، وتفكك مؤسساتها ما أدى إلى خلق فراغ أمني وسياسي هائل، الهدف المُعلن للتدخل كان "حماية المدنيين"، ولكن النتيجة الميدانية كانت انهيار النظام دون وجود خطة واضحة لإعادة بناء الدولة، مما أدى إلى تحوّل ليبيا إلى ساحة صراعات داخلية ومجال نفوذ لقوى خارجية[57].

يُلاحظ أن هذا الفراغ لم يكن مفاجئًا بل إن بنية النظام السابق كانت قائمة على المركزية الشديدة وتفكيك المؤسسات، مما جعل الدولة الليبية بلا جيش وطني أو جهاز إداري فعّال بمجرد زوال القذافي، وقد أشار نصر الدين بوسماحة إلى أن غياب الحوكمة الرشيدة وغياب منظومة مؤسسية قوية ساعد في هذا الانهيار مما جعل أي محاولة لبناء الدولة بعد 2011م، محكومة بالفشل البنيوي[58].

ووفقًا لمنظمة العفو الدولية، فإن الانسحاب السريع للناتو ترك خلفه بيئة أمنية هشّة، حيث لم تكن هناك سلطة موحدة تضبط السلاح المنتشر في يد عشرات الميليشيات، مما زاد من تعقيد الوضع الأمني وأدى إلى تصاعد الانتهاكات بحق المدنيين.

كما أصبحت بعض هذه الجماعات المسلحة تملأ الفراغ السياسي وتفرض رؤيتها بقوة السلاح وهو ما عطّل أي مسار ديمقراطي حقيقي من جهة أخرى، يرى أحمد سعيد نوفل أن الفراغ السياسي الذي خلّفه التدخل سمح بظهور سلطتين متنافستين، واحدة في الشرق، والأخرى في الغرب، ما كرّس الانقسام وعرقل جهود المصالحة الوطنية.

---

(57) نوفل، أحمد سعيد وآخرون، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، العدد 13، مارس 2017، ص12.

(58) نصر الدين بوسماحة، "القواعد النموذجية وإرساء الحكم الراشد"، مداخلة مقدمة في: الملتقى الوطني الأول حول "مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاتها"، جامعة وهران، مخبر القانون والمجتمع والسلطة، 6–7 أبريل 2011.

وقـد ازداد الأمـر تعقيـدًا مـع تنـامي التـدخلات الخارجيـة، حيـث أصـبحت بعـض القوى الإقليمية والدولية تدعم أطرافًا متنازعة، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في النفط ومواقع النفوذ.

عصام عبد الشافي أشار إلى أن فرنسا، على سبيل المثال استغلت هذا الفراغ لتعزيز نفوذها العسكري والاقتصادي في جنوب ليبيا، خصوصًا في مناطق تحتوي على موارد طبيعية مثل حوض فزان الغني بالنفط واليورانيوم[59].

أما علي بلعربي، فشدّد على أن التدخل العسكري لم يُراعِ متطلبات بناء السلام بل قام على منطق إسقاط النظام فقط، دون توفير مظلة للعدالة الانتقالية أو الاستقرار، مما زاد من هشاشة التوازنات السياسية وخلق حالة من الفوضى المتنقلة.[60]

وفي النهاية، إن ترك ليبيا في هذا الفراغ الأمني والسياسي، يعكس فشلًا مزدوجًا؛ فشل داخلي في التهيئة لمرحلة ما بعد النظام، وفشل دولي في الالتزام بمبدأ "مسؤولية الحماية" بمفهومها الشامل الذي يشمل إعادة الإعمار، وضمان الأمن، وليس فقط وقف العنف لفترة مؤقتة.

سابعاً- حرب المعلومات والإعلام الحربي:

شكّل الإعلام الحربي وحرب المعلومات أحد أبرز أدوات الصراع في ليبيا، لا سيّما خلال حصار بنغازي ومصراتة، استخدمت قوات الثوار (الطائرات المسيرة الإيجنسيات) المزودة بكاميرات عالية الدقة، لتصوير تحركات نظام القذافي وتوثيق قتل المدنيين، ثم بثّ هذه المقاطع عبر الإنترنت وصحف المعارضة، مما زعزع معنويات القوات الموالية للنظام وألجم حركتها[61]،

(59) منظمة العفو الدولية، "ليبيا: الضحايا المنسيون لضربات حلف الناتو"، مارس 2012، ص 5–22.

(60) بلعربي، علي، "التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 22(2)، 2021، ص 385.

(61) محمد سعيد، الإعلام الحربي والتكنولوجيا العسكرية في الصراع الليبي، القاهرة: دار الكتاب التقني، 2015، صـ112–118.

كما أتاح التصوير الجوي للثوار اكتشاف نقاط الضعف في التحصينات العسكرية وتخطيط هجماتهم بدقة أكبر بينما فسّر النظام هذه الأفعال على أنها تجسّس خارجي، فزاد من انقسامات صفوفه.

من جهة أخرى، لعب بث الفيديو والصور في الوقت الحقيقي عبر "فيسبوك" و"تويتر" و"يوتيوب" دورًا محوريًا في لفت انتباه المجتمع الدولي، إلى حجم المأساة الليبية، فقد مكنت هذه المنصات من تجاوز الرقابة الحكومية على الإعلام المحلي، وأثرت في قرار مجلس الأمن بإصدار القرار 1973 لحظر الطيران، كذلك استخدمت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة هذه المواد كأدلة تثبت ارتكاب النظام مجازر بحق المدنيين[62].

على جبهة الإعلام التقليدي كانت قنوات "الجزيرة" و"العربية" في طليعة المشاهدين لحركة الشارع الليبي، فقد بثّت الجزيرة تحقيقات استقصائية عن انتهاكات القذافي في بنغازي، وصوّرت مقرّات كتائب الضباط المنشقين؛ مما أجج الضغط الشعبي والدولي على نظامه، في المقابل حاولت "العربية" الموالية لبعض الحكومات الخليجية، تقديم سردية أكثر توازنًا لكنها سرعان ما انحازت لصالح الثوار بعد سقوط مصراتة، مدعية أنها تحقق التزامًا بالمهنية ونقل الحقيقة، هذه الحرب الإعلامية لم تنحصر بوسائل البث، بل شملت أيضًا الهجمات الإلكترونية على مواقع النظام الرسمي، مثل إغلاق بوابة وزارة الداخلية على الشبكة، وتعطيل سيرفرات الإعلام الحكومي، وقد أظهرت هذه العمليات القدرة على شلّ مركزية القرار الأمني وتمرير الرسائل الثورية لقاعدة واسعة من المواطنين[63]، في المحصلة، نجحت حرب المعلومات والإعلام الحربي في إضعاف الثقة الشعبية بقوات النظام، وتسليط الضوء على جرائم القذافي أمام الرأي العام العالمي، ما سهّل قرار التدخل العسكري الدولي.

(62) ليلى الحداد، وسائل التواصل الاجتماعي والثورات العربية، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2013، صـ89–95.

(63) خالد الشامي، دور الفضائيات العربية في الأزمة الليبية، عمان: دار المنارة للنشر، 2014، صـ47–53.

ثامناً- الشركات الأمنية الخاصة و"المرتزقة":

شهدت ليبيا بعد فبراير 2011م، تواجدًا ملموسًا لشركات الأمن الخاصة مثل "بلاك ووتر" و"جولد سيل"، التي قدّمت خدمات تدريبية ولوجستية للميليشيات المنتشرة على الأرض، فقد كشفت تقارير دبلوماسية عن عقود سرية وقّعت بين بعض القيادات المحلية وهذه الشركات، تستهدف تدريب عناصر مسلحة على استخدام الأسلحة الثقيلة، وتخطيط عمليات الاستيلاء على المنشآت النفطية[64].

ساهم وجود "المرتزقة" الأجانب في إعادة هيكلة القوى العسكرية، وعدم الاعتماد كليًا على القوى المحلية، مما أثار إشكالات حول شرعية استخدام هذه العناصر في نزاع داخلي، واتهمت منظمات حقوقية هذه الشركات بانتهاج "أساليب شبه عسكرية" وقمع مدنيين خلال تأمينها لحقل شرارة النفطي، مما جرّ عليها دعاوى دولية تطالب بمحاكمتها أمام المحاكم الأوروبية[65].

وعندما انسحبت قوات الناتو رسميًا في أكتوبر 2011م، تعاظم انطلاق عناصر "المرتزقة" لتملأ فجوة التدريب والدعم اللوجستي فتحول بعضها إلى شراكات مع قادة ميليشيات محلية بطرق غير رسمية، وقد أدى هذا الوجود المتزايد لشركات الأمن الخاصة إلى تفاقم حالة الانفلات الأمني، إذ صار من الصعب تمييز بين المسلّح الوطني، والمرتزق الأجنبي، وزادت حدة الاشتباكات على السيطرة على المدن[66]، من الناحية القانونية أثار الاستعانة بمرتزقة أجانب تساؤلات حول انتهاك قانون جنيف والاتفاقيات الدولية، التي تمنع تجنيد مقاتلين غير نظاميين، كما أصدرت بعض الدول الأوروبية تحذيرات دبلوماسية لشركائها الليبيين بعدم التوسّع

(64) يوسف عزام، شركات الأمن الخاصة والحروب غير التقليدية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2016، صـ134–139.

(65) نسرين فؤاد، المرتزقة ودورهم في النزاعات الليبية، طرابلس: المركز الليبي للدراسات الأمنية، 2017، صـ58–63.

(66) عماد المصري، التحديات الأمنية والتنظيمية في ليبيا ما بعد القذافي، عمان: دار أطياف للنشر، 2015، صـ77–82.

في استخدام هذه العناصر الخارجية خشية تفاقم أزمات الاختطاف والتهريب والاقتصاد الأسود، وفي النهاية شكّل تدخل الشركات الأمنية الخاصة عنصراً معقدًا ضمن بنية الأزمة الليبية، إذ وفّر طابعًا شبه احترافي لبعض الميليشيات، لكنه في الوقت ذاته قوّض بناء جيش وطني موحَّد وأسهم في تعميق الفوضى المستمرة حتى اليوم.

تاسعًا- التنسيق العسكري متعدد الأطراف (مصر–الإمارات–فرنسا–بريطانيا–تركيا):

تميز التدخل العسكري في ليبيا بتعدد أطرافه الدولية والإقليمية، مما أدى إلى تباين أولويات كلّ قوة من هذه الدول، ففي حين ركّزت مصر والإمارات على دعم المشير خليفة حفتر لاستعادة "الاستقرار" بالقوة البرية، اعتمدت فرنسا وبريطانيا على الضربات الجوية المدروسة بدقة، لضرب الدفاعات الجوية للنظام وضمان تقدُّم الثوار[67]، أما تركيا فقد وفّرت دعمًا بحريًا وجويًا محدودًا لحكومة الوفاق في غرب البلاد، عبر السفن المزودة بمنظومات رادار متقدّمة وطائرات بدون طيار تركية من طراز "بيرقدار[68].

أولويات الدول الإقليمية اختلفت بناءً على مصالحها الاستراتيجية:

1- مصر والإمارات: سعتا لمنع صعود الإسلام السياسي في ليبيا، ووقف تدفّق المقاتلين من الشاطئ الليبي إلى سيناء، فقامتا بدعم حفتر بالأسلحة والمستشارين العسكريين.

2- فرنسا وبريطانيا: رغبتهما في ضرب قدرات القذافي الجوية، وضمان عدم استخدامه للخامس عشر من فبراير، كذريعة لارتكاب مجازر في سرت، فقامتا بحملات جوية واسعة[69].

3- تركيا: دافعت عن الحكومة المعترف بها دوليًا لتأمين مصالحها البحرية قبالة السواحل الليبية وتوقيع اتفاقية لترسيم الحدود البحرية في نوفمبر 2019م.

---

(67) محمود عبد العزيز، الصراعات الإقليمية في ليبيا: دراسة جيوسياسية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2018، صـ122–128.

(68) هند مصطفى، الدعم العسكري الخارجي للحكومة الليبية: تقييم التأثير، أنقرة: جامعة أنقرة للدراسات الدولية، 2020، صـ89–94.

(69) عادل المصري، الدور الغربي في الحروب الحديثة، لندن: منشورات شؤون دولية، 2017، صـ45–50.

هذا التعدّد في محاور الدعم العسكري، أدّى إلى تجزئة الجهد الحربي: فقد نفّذت كل القوات ضرباتها حسب أولوياتها الخاصة دون انسجام استراتيجي شامل مما أبطأ من وتيرة الحسم العسكري، كما أدّى تعدّد خيارات الدعم للقوى المحلية إلى استدامة الصراع، إذ تحولت ليبيا إلى ميدان تتصارع فيه القوى الإقليمية، بدلاً من أن يصبح ذاك الصراع محصورًا بين نظام وشعبه علاوة على ذلك، أثرت هذه التداخلات المتعددة على الشرعية الدولية للتدخل، فظهرت انتقادات بأن بعض الدول تجاوزت المسموح به في قرارات مجلس الأمن متذرعةً بمحاربة الإرهاب أو حماية الحدود، وأشارت دراسات أوروبية إلى أن تعدّد الأجنحة في التحالف العسكري، أفقد العملية الحربية فعاليةً تمكّن من استعادة الأمن بسرعة، مما طالت به أمد الأزمة وتنقلت جبهاتها بين شرق البلاد وغربها.

إن التنسيق العسكري متعدد الأطراف في ليبيا رغم مساهمته في إسقاط نظام القذافي أسهم كذلك في تجزئة الصراع وإطالة أمده، مع غياب استراتيجية موحّدة تحترم أولويات الشعب الليبي دون إفراغها من إرادته الوطنية.

المطلب الثاني

التدخلات السياسية والاقتصادية والإنسانية

بعد التدخل العسكري، تحوّل الدور الدولي إلى الإشراف السياسي والاقتصادي على المشهد الليبي من خلال مبعوثين أمميين ومبادرات للحوار الوطني، كما تدخلت القوى الدولية في ملفي النفط والمساعدات الإنسانية، مما زاد من تعقيد الأزمة، وجعل الحل الليبي مرتهنًا بإرادات خارجية متضاربة.

دور الأمم المتحدة والمبعوثين الدوليين في رعاية الحوارات السياسية بعد سقوط نظام القذافي في 2011م، لم تتوقف التدخلات الدولية عند الجانب العسكري فقط، بل انتقلت تدريجياً

إلى مسارات أكثر تعقيداً من التدخلات السياسية والاقتصادية والإنسانية، وهو ما ساهم في إعادة تشكيل المشهد الليبي بطريقة عميقة ومرتبكة في آنٍ واحد.

في الجانب السياسي، لعبت الأمم المتحدة دوراً بارزاً من خلال تعيين مبعوثين أمميين، كان هدفهم الأساسي رعاية الحوارات الوطنية وتسهيل العملية السياسية بين الفرقاء الليبيين، ورغم بعض النجاحات الشكلية كالتوقيع على اتفاق الصخيرات في 2015م، إلا أن هذه المبادرات اصطدمت بحقيقة الانقسام الحاد في مراكز النفوذ داخل ليبيا، سواء على أساس مناطقي أو قبلي أو أيديولوجي، ما جعل تلك الحوارات في كثير من الأحيان مجرد محاولات سطحية دون أثر فعلي على الأرض[70].

اقتصادياً، انخرطت القوى الدولية بشكل مباشر في ملف النفط، الذي يُعد الشريان الحيوي للاقتصاد الليبي، فبعد انهيار المنظومة الأمنية باتت منشآت النفط عرضة لسيطرة مجموعات مسلحة، وتدخلت أطراف خارجية لحماية أو دعم مصالحها، من خلال دعم فصائل معينة تسيطر على مناطق إنتاج أو تصدير النفط، ما جعل القرار الاقتصادي رهيناً للصراعات السياسية[71].

أما إنسانياً، فالوضع ازداد تأزماً خاصة مع تدهور البنية التحتية وغياب الدولة، ظهرت منظمات دولية عديدة لتقديم المساعدات لكن ذلك كان في أحيان كثيرة مشروطاً باعتبارات سياسية أو ميدانية، كما أن هذه التدخلات لم تواكب تطورات الأزمة، حيث أصبح المدنيون هم الضحية الأولى للصراع بين الميليشيات المدعومة من الخارج[72].

---

(70) إبراهيم، محمد. "طبيعة الأزمة في ليبيا ودور العوامل الداخلية والخارجية في إدارة الأزمة الليبية". مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 23، العدد 3، 2022، ص 331–351.

(71) الجروشي، عبد الرؤوف رجب. "خارطة الصراع الليبي في فترة ما بعد القذافي". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 12، 2022، ص 64–74.

(72) منظمة العفو الدولية. ليبيا: الضحايا المنسيون لضربات حلف الناتو، مطبوعات منظمة العفو الدولية، مارس 2012، ص 5–22.

الجدير بالذكر أيضاً أن التدخل الخارجي لم يكن موحد التوجه، بل كان في أحيانٍ كثيرة متضارب المصالح، فبينما دعمت بعض الدول حكومة الوفاق وانحازت أخرى إلى قوات الجيش الوطني مما ساهم في تعميق الانقسام السياسي، كما أن التدخلات التركية والروسية والإماراتية شكّلت خريطة جديدة لتوازن القوى داخل ليبيا[73]، وفي هذا السياق يؤكد العديد من الباحثين أن غياب مشروع وطني ليبي شامل وموحد، في ظل التبعية المتزايدة للخارج جعل ليبيا ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، مما زاد من إطالة أمد الأزمة[74]، وباتت الأمم المتحدة تواجه تحديات حقيقية في إعادة الاستقرار، نظراً لتعدد الفاعلين وتضارب الأجندات[75]، وفي المجمل التحول من التدخل العسكري إلى الإشراف السياسي والاقتصادي والإنساني، لم يكن إلا استمراراً لنمط من الوصاية غير المعلنة على ليبيا، مما جعل مستقبلها السياسي مرهوناً بإرادة خارجية أكثر مما هو نابع من الداخل الليبي ذاته[76].

أولاً- المبادرات الدولية (اتفاق الصخيرات 2015م، مؤتمر برلين، خارطة الطريق 2021م):

منذ سقوط نظام القذافي عام 2011م، لعبت المبادرات الدولية دورًا محوريًا في محاولة ضبط العملية السياسية في ليبيا، وإن كان تأثيرها متباينًا بفعل الانقسام الداخلي، والتجاذب الدولي، فقد مثّل اتفاق الصخيرات الموقّع في ديسمبر 2015م، أحد أبرز المحاولات الدولية لرأب الصدع السياسي، تم برعاية الأمم المتحدة وسعى لتشكيل حكومة وفاق وطني، تتولى إدارة

(73) شوابل، عاشور. "تداعيات الربيع العربي أمنيًا على ليبيا". ورقة مقدمة إلى مؤتمر مركز كارنغي للشرق الأوسط، 22–23 يناير 2014.

(74) شنوف، حياة؛ غلاب، ياسين؛ نو الدين، سعيدة. أثر سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي، جامعة العربي التبسي، 2015–2016.

(75) الحضيري، عبد السلام، العريبي، خالد. "بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي". مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 9، 2023، ص 115–127.

(76) نوفل، أحمد سعيد وآخرون. "الأزمة الليبية إلى أين؟" مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، العدد 13، مارس 2017، ص 2–27.

المرحلة الانتقالية، غير أن هذا الاتفاق واجه تحديات كبيرة في التنفيذ نتيجة رفض عدد من الأطراف المحلية له وضعف الدعم الإقليمي الموحد لمساراته.

وقد أعقب ذلك مؤتمر برلين في يناير 2020م، الذي جمع أبرز الفاعلين الدوليين من أجل فرض حظر تصدير السلاح لليبيا، وتثبيت وقف إطلاق النار، ودعم مسار الحوار الليبي، إلا أن هذا المؤتمر مثله مثل اتفاق الصخيرات لم يحقق سوى تقدم محدود على مستوى التطبيق؛ بسبب غياب آليات إلزامية وتناقض مواقف الدول المؤثرة في الملف الليبي .

وفي 2021م، جاءت خارطة الطريق التي نتجت عن ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي رعته الأمم المتحدة، والتي نصت على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في ديسمبر من نفس العام، غير أن هذه الانتخابات تأجلت مرارًا، مما أعاد إنتاج الانقسام المؤسسي، وأثبت مرة أخرى أن المبادرات الدولية تفتقر إلى قاعدة تنفيذية صلبة على الأرض.[77]

يتّضح من تسلسل الأحداث أن المبادرات الدولية رغم نواياها المعلنة لتحقيق الاستقرار في ليبيا تعاني من محدودية فاعليتها على أرض الواقع، فمؤتمر برلين (2020م) لم ينجح في إرساء آليات ملزمة لتنفيذ مخرجاته، شأنه شأن اتفاق الصخيرات قبله، وهو ما يعكس غياب توافق حقيقي بين القوى الدولية الفاعلة، بل وتناقض مصالحها أحيانًا في الساحة الليبية، كما أن خارطة الطريق التي نتجت عن ملتقى الحوار السياسي الليبي في 2021م، والتي كانت تمثل بصيص أمل للخروج من الأزمة، فاصطدمت بواقع سياسي معقد ومؤسسات منقسمة، مما أدى إلى تعطيل الانتخابات وفقدان الثقة الشعبية في المسارات المدعومة دوليًا.

وعليه، أستطيع القول أن الحلول المفروضة من الخارج تظل غير مجدية ما لم تُدعَّم بإرادة سياسية محلية صادقة، ومواقف دولية متسقة، وآليات تنفيذ واضحة وملزمة.

---

(77) مشري، عبد الحميد، تامة، نسيبة. "التدخل العسكري في ليبيا بين التبريرات المعيارية ولعبة المصالح". مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 3، 2023، ص174.

شكل (2): خريطة السيطرة العسكرية في ليبيا حتى يونيو 2021م[78]

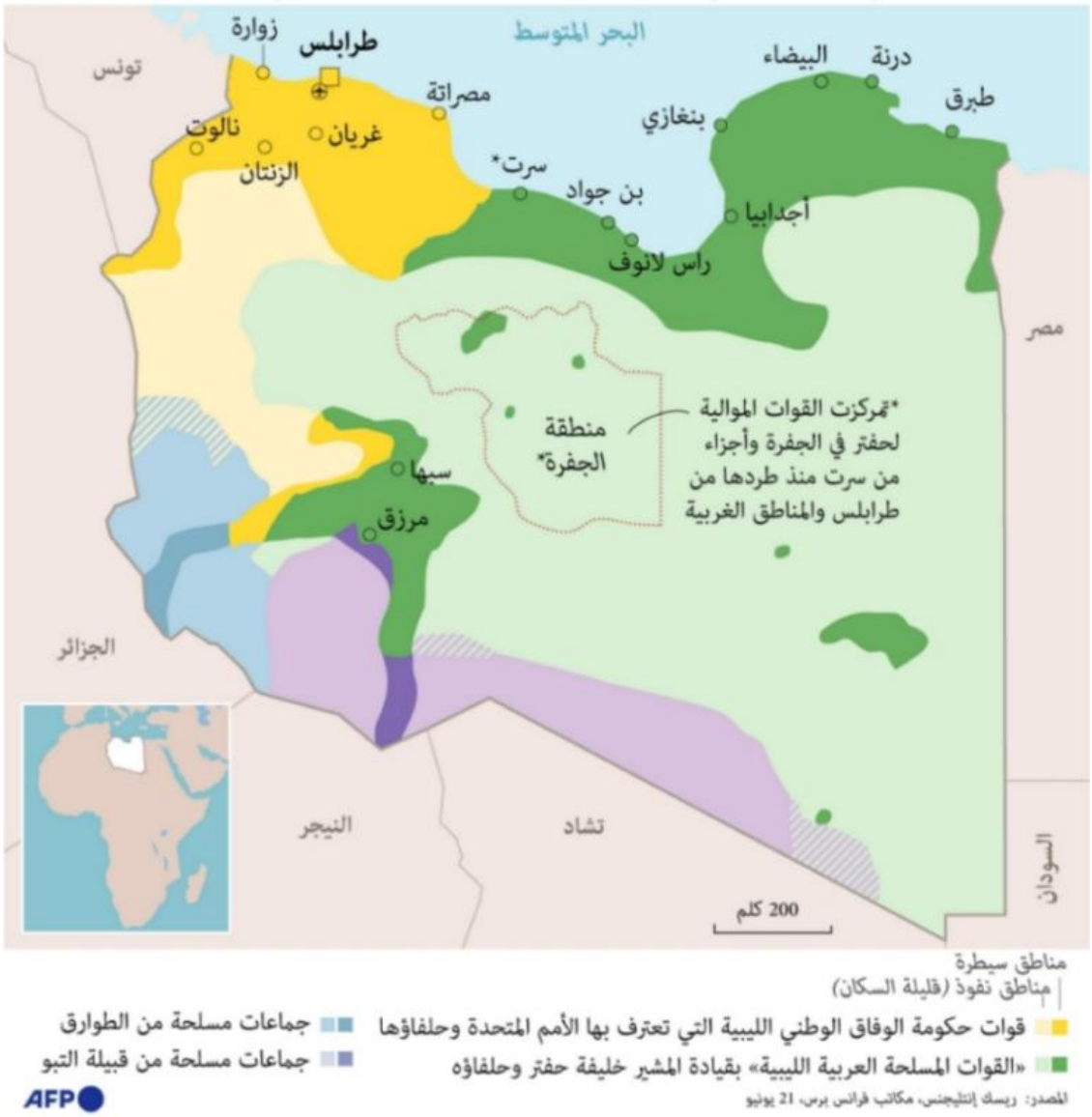

تُوضح الخريطة مدى تعقيد الانقسام العسكري في ليبيا حتى منتصف عام 2021م، حيث تنقسم البلاد بين قوات حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا، وقوات «الجيش الوطني الليبي» بقيادة المشير خليفة حفتر، بالإضافة إلى مناطق تسيطر عليها جماعات مسلحة محلية، يُبيّن هذا الانقسام التحديات التي واجهتها المبادرات الدولية في تحقيق توافق وطني شامل.

(78) موقع "أصوات مغاربية"، الإمارات وتركيا.. ماذا تريدان في ليبيا؟، منشور بتاريخ 3 يوليو 2019، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4 مايو 2025، من الرابط https: //www.maghrebvoices.com/2019/07/03/الإمارات-وتركيا-تريدان-في-ليبيا؟-

ويجمع الباحثون على أن هذه المبادرات رغم حسن نواياها المعلنة لم تكن منفصلة عن التنافس الدولي على النفوذ داخل ليبيا، خصوصًا في ظل التنافس الإقليمي والدولي بين أطراف مثل تركيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة، وقد تم توظيف بعض المبادرات لإضفاء شرعية على تحالفات أو حكومات دون غيرها، مما زاد من تعقيد العملية السياسية بدلاً من حلحلتها.

كما يؤكد البعض أن انقسام المجتمع الليبي، وفشل نخبه السياسية في بناء توافق حقيقي، هو ما أضعف أثر هذه المبادرات، خاصة أن جزءًا منها لم ينبثق عن إرادة داخلية ليبية، بل فُرض عبر أجندات خارجية لم تُراعِ الخصوصية الثقافية والسياسية للبلاد.

ثانيًا- التدخلات الاقتصادية في قطاع النفط والموارد:

لم يقتصر التدخل الدولي في ليبيا على الجانب السياسي والعسكري، بل امتد إلى المجال الاقتصادي خصوصًا قطاع النفط الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الليبي، فمنذ عام 2011م، أصبحت الموانئ النفطية محل صراع بين القوى المتنافسة، واستخدمت كمصدر تمويل للميليشيات ومراكز القوى، مما أثر سلبًا على استقرار الإنتاج النفطي.

وقد لعبت المؤسسة الوطنية للنفط دورًا مركزيًا في هذا الصراع، حيث حاولت أن تحافظ على استقلالها عن الانقسام السياسي، غير أنها كثيرًا ما وُضعت تحت ضغط مباشر من حكومات متنافسة أو قوات مسلحة كقوات خليفة حفتر، التي استخدمت سلاح إغلاق الحقول والموانئ كأداة تفاوض سياسي[79].

(79) كريم، حسن المدني، البدري، عثمان داوود. "التنافس الثقافي المصري الأمريكي في الجامعة الليبية". المجلة العلمية لكلية التربية، العدد 1، المجلد 4، 2025، ص56–66.

شكل (3): خريطة الحقول والموانئ النفطية في ليبيا[80]

تُظهر الخريطة في شكل (3) توزيع الحقول النفطية الرئيسة مثل حقل الشرارة في الجنوب الغربي وحقل السرير في الشرق، بالإضافة إلى الموانئ الحيوية كميناء السدرة ورأس لانوف.

وتُعد هذه المواقع نقاطًا استراتيجية في النزاع الليبي، حيث كانت محل تنافس بين القوى المحلية والدولية، مما أثر بشكل مباشر على استقرار إنتاج النفط وتصديره، ومن جانب أخر تأثر بتدخل دول أجنبية أخرى في إدارة الثروة النفطية بشكل مباشر أو غير مباشر، فعلى سبيل المثال

(80) العين الإخبارية. "إنفوجراف.. خارطة النفط في ليبيا"، منشور بتاريخ 22 يوليو 2018، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4 مايو 2025، من الموقع https: //al-ain.com/article/oil-map-libya

استخدمت بعض الشركات الأجنبية نفوذها لتوقيع اتفاقيات مشبوهة تفتقر إلى الشفافية والمشروعية، وذلك في ظل هشاشة المؤسسات الليبية وغياب الرقابة القانونية، ويبرز هنا تأثير العوامل الجيوسياسية، فدول مثل فرنسا وتركيا وإيطاليا، كان لها مصالح متضاربة في هذا القطاع، فرنسا دعمت القوات في الشرق والتي تسيطر على معظم الحقول، بينما سعت تركيا عبر اتفاقياتها مع حكومة طرابلس إلى النفاذ إلى الاستثمارات النفطية والغازية البحرية، كما هو واضح في اتفاقية ترسيم الحدود البحرية[81].

من جهة أخرى، تأثر الاقتصاد الليبي بتدهور البنية التحتية النفطية، نتيجة الحروب، مما أدى إلى خسائر فادحة في الإيرادات، الأمر الذي انعكس على الخدمات الأساسية ومستويات المعيشة، وقد أدى غياب الاستقرار السياسي إلى فشل الحكومات المتعاقبة في تنفيذ أي إصلاحات هيكلية لإدارة الموارد، مما جعل الاقتصاد رهينة لصراعات متكررة[82].

وأخيرًا، فإن استمرار التدخلات الاقتصادية وغياب الرقابة الداخلية ساهما في تعزيز الفساد المالي والإداري، واستنزاف الموارد لصالح قوى سياسية ومناطقية معينة، مما زاد من حدة الانقسام الاجتماعي والسياسي.

ثالثًا- التدخلات الإنسانية والإغاثية في ليبيا بعد عام 2011م:

منذ بداية التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011م، دخلت البلاد في أزمة إنسانية معقدة، حيث تدهورت الأوضاع المعيشية، وتراجعت الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والغذاء وارتفعت معدلات النزوح الداخلي، ومع انهيار مؤسسات الدولة أصبحت المنظمات الإنسانية الدولية الفاعل الأساسي في تقديم الدعم المباشر للسكان.

---

(81) مصطفى، أ. وآخرون. "تداعيات التدخلات الخارجية في ليبيا على دول الجوار". المجلة العلمية لكلية التجارة – جامعة أسيوط، العدد 83، المجلد 45، 2025، ص181–207.

(82) NATO Defense College. NATO in Libya: The Alliance between Emergency Help and Nation Building, Rome, March 29, 2011, pp. 21–22.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) لعبت دورًا مركزيًا في تنسيق العمل الإنساني، كما قامت بمحاولات عديدة لتثبيت وقف إطلاق النار ورعاية الحوارات السياسية، ورغم بعض النجاحات إلا أن الدراسة تؤكد أن البعثة واجهت تحديات سياسية وأمنية كبيرة، مما حدّ من قدرتها على تنفيذ المهام الإنسانية بشكل فعّال.[83]

وعلى الحدود التونسية الليبية رصدت ظاهرة التهريب والتجارة الموازية باعتبارها نتيجة مباشرة لتدهور الرقابة الأمنية والاقتصادية، مما خلق بيئة جديدة من الاقتصاد غير الرسمي، الذي طال حتى المواد الإغاثية.[84]

من جهة أخرى، استُخدم مبدأ "المسؤولية عن الحماية" كمبرر للتدخل العسكري، لكن النامي أشار إلى أن تطبيق هذا المبدأ لم يُتبع بخطط مستدامة لإعادة الإعمار أو ضمان الحقوق الإنسانية، ما جعل التدخل يبدو قاصرًا على الجانب العسكري دون اهتمام كافٍ بالجانب الإنساني[85].

كما كشفت دراسة حديثة لرُقيّة علي، عن أن الصحفيين الليبيين الذين حاولوا تغطية الأوضاع الإنسانية تعرضوا لانتهاكات وقيود شديدة، ما أثر على مصداقية المعلومات المنشورة بشأن حجم الأزمة الإنسانية واحتياجات السكان وأما عن التدخل التركي، فقد وضح أن تركيا قدمت مشاريع دعم تحت مظلة إنسانية، إلا أن تلك المبادرات ارتبطت غالبًا بتحقيق نفوذ سياسي وجغرافي في غرب ليبيا، مما أثار تساؤلات حول مصداقية العمل الإنساني المعلن[86].

---

(83) عرابي، مصطفى فتحي، أحمد. "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات". مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، 2022، ص401–422.

(84) العروسي، كمال. التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي–الليبي (1988–2012): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص122.

(85) علي، سيف النامي. "التدخل العسكري في ليبيا وفقاً لمبدأ المسؤولية عن الحماية". مجلة الحقوق، المجلد 40، العدد 2، 2016، ص112.

(86) علي، رقية عيسى. "حرية الصحافة الليبية في ظل الأزمة السياسية الليبية من وجهة نظر الصحفيين". مجلة أبحاث، العدد 17، المجلد 1، 2025، ص176–188.

في السياق ذاته، أكد أن المرحلة التي أعقبت انتخابات المؤتمر الوطني العام في 2012م، شهدت صراعات على الموارد الإغاثية بين المجموعات المسلحة، مما أدى إلى تفاقم أزمة الثقة بين المجتمع المحلي والمنظمات الأجنبية.

الخلاصة؛ أن التدخلات الإنسانية لم تكن دائمًا محايدة أو فعّالة في ليبيا، ضعف مؤسسات الدولة وتداخل المصالح السياسية مع العمل الإنساني جعلا من المساعدات أداة توظيف بدلًا من كونها وسيلة إنقاذ، ولعل استقرار العمل الإنساني مستقبلاً، يتطلب تعزيز السيادة الوطنية، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة تُمكّن من التنسيق الحقيقي بين الفاعلين المحليين والدوليين.

وأقول هنا: أن ليبيا شهدت عقب ثورة فبراير 2011م، تحوّلًا جذريًا في نمط التدخل الدولي، حيث لم يقتصر الأمر على الجانب العسكري، بل امتد ليشمل تدخلات سياسية واقتصادية وإنسانية متشابكة، ففي ظل انهيار النظام السياسي، والمؤسسات الأمنية، باتت ليبيا ساحةً مفتوحة لتقاطع المصالح الدولية والإقليمية، مما جعل مستقبلها رهينًا لإرادات خارجية متعددة.

في الجانب السياسي، لعبت الأمم المتحدة دور الوسيط من خلال سلسلة مبادرات، أبرزها اتفاق الصخيرات (2015م)، ومؤتمر برلين (2020م)، وخارطة الطريق الصادرة عن ملتقى الحوار السياسي (2021م)، ورغم ما وفرته هذه المبادرات من أرضية للحوار، فإن غياب الإرادة المحلية وتضارب مصالح الأطراف الدولية، أُجهِض معظمها وأبقى الانقسام السياسي قائمًا بين حكومتين متنازعتين في الشرق والغرب دون مؤسسات وطنية جامعة.

اقتصاديًا، شكل قطاع النفط الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد الليبي محورًا أساسيًا في التدخل الدولي، فقد تحوّلت الموانئ والحقول النفطية إلى نقاط نزاع بين الفصائل المسلحة، وتم استغلالها سياسيًا واقتصاديًا من قبل أطراف إقليمية ودولية، كما تعرضت المؤسسة الوطنية للنفط

لضغوط وتهديدات متكررة، مما أثّر على استقرار الإنتاج والإيرادات العامة، وأدى إلى تفاقم أزمة الخدمات الأساسية.

أما على الصعيد الإنساني، فقد شهدت ليبيا واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في المنطقة، بفعل انهيار مؤسسات الدولة وانتشار النزوح والانتهاكات، حاولت بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ملء الفراغ، من خلال تقديم مساعدات إنسانية غير أن تلك الجهود ظلت محدودة الفاعلية بسبب تدهور الوضع الأمني وارتباط بعض المساعدات بأجندات سياسية، كما استُخدم العمل الإنساني في بعض الحالات كوسيلة لتعزيز النفوذ السياسي والعسكري، ما أفقده الحياد والمصداقية.

ختامًا، يكشف هذا المبحث أن التدخل الدولي في ليبيا لم يكن موجّهًا نحو إعادة بناء الدولة، بقدر ما كان انعكاسًا لتوازنات المصالح الدولية، مما أدى إلى تعقيد الأزمة، وإطالة أمدها، وزرع تحديات مركّبة أمام أية محاولة جادة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد.

رابعًا- العقوبات الاقتصادية وتجميد الأصول:

بعد اندلاع ثورة فبراير 2011م، سارعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى فرض حزمة عقوبات على نظام القذافي، شملت تجميد أصول مصرف ليبيا المركزي وبنوك وشركات تابعة للدولة في الخارج، حيث وُضِع ما يقارب 150 مليار دولار من الأصول الليبية في حسابات مجمَّدة لدى بنوك غربية، وهو ما شكّل صدمة مالية هائلة عندما حاولت حكومة الوفاق أو أي حكومة لاحقة الحصول على سيولة لتسيير أمور الدولة[87]، كان الهدف المعلن للعقوبات هو الضغط على النظام لوقف القمع، لكن تجميد الأصول طال أيضاً موارد الدولة في مرحلة ما

(87) علي يوسف، العقوبات المالية والسيادة الوطنية: تجربة ليبيا بعد 2011، القاهرة: دار الفكر العربي، 2016، صـ78–84.

بعد سقوط القذافي فلم تتمكن المؤسسات الانتقالية من دفع رواتب الموظفين أو تمويل شراء الأدوية والمواد الغذائية الأساسية[88].

في التطبيق العملي، نفّذ الاتحاد الأوروبي وآلية العقوبات الأمريكية (OFAC) قرارات التجميد عبر إدراج المؤسسات الليبية في قوائم SDN وEU Consolidated List، وكان يتوجب على أي طرف غربي يعتزم التعامل مع هذه الأصول تقديم "ترخيص خاص" يبرر الاستخدام لأغراض إنسانية أو دعم انتقال ديمقراطي، ومع ذلك سرعان ما ظهرت عمليات تحايل عبر شركات "شبحية" وجنات ضريبية، حيث كانت بعض الميليشيات تدير حسابات وهمية تُحوَّل إليها مبالغ بهدف شراء السلاح أو تجنيد المرتزقة، فيما يصعب التعقّب القانوني لمن تقاضى هذه الأموال[89].

أدى هذا الإشكال إلى صعوبة خلق ميزانية دولة فعّالة خلال المرحلة الانتقالية، فتفكّكت الهياكل الإدارية، وظهرت فجواتٌ مالية تستثمرها قوى محلية، لإقامة "إمارات صغيرة" تسيطر على موارد النفط والضرائب في مناطقها، كذلك تفاقم التنافس بين حكومتي "الوفاق" و"الشرق" (مؤسسة النفط في طرابلس ومؤسسة النفط في بنغازي) من تشظيّ الموارد، إذ هرع كل طرف لتأسيس وكالات مصرفية موازية أو فتح فروع خارجية في دول صديقة مستغلاً الفجوات القانونية في القانون الدولي للعقوبات[90].

وبرغم بعض التراخيص التي صدرت عن الولايات المتحدة لأغراض إنسانية أو مالية محدودة بقي رهان المؤسسات الدولية على العزيمة السياسية المحلية والإقليمية لإنشاء صندوق "ليبيا 2020م" المشروط بآليات محاسبية شديدة الشفافية.

---

(88) سارة المناعي، تجميد الأصول الليبية وأثره على الدولة الانتقالية، بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2017، صـ47–52.

(89) سامي الجرف، تحايل وتمويل الصراع: دراسات في الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا، طرابلس: منشورات جامعة طرابلس، 2018، صـ101–108.

(90) محمد المدني، المؤسسات النفطية الموازية في ليبيا: مظاهر وسياسات، لندن: دار المستقبل العربي، 2019، صـ55–60.

غير أن ضعف قدرة الحكم الليبي على تنفيذ رقابة داخلية موحّدة، حدّ من فاعلية هذه التراخيص واستمر السحب غير الرسمي من الحسابات الملبّسة، مما أعاد إنتاج الأزمة التمويلية على نحو دوري.

خامسًا- إعادة الإعمار والتمويل الدولي المشروط:

برز دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ عام 2012م، في دعم ليبيا بعد الثورة، من خلال تقديم قروض ميسّرة لإعادة بناء البنى التحتية المدمرة، وقد خُصِّص أول برنامج تمويلي لصندوق النقد الدولي بقيمة 1.5 مليار دولار في 2013م، مشروطٍ بتطبيق "برنامج الإصلاح الاقتصادي" الذي اشتمل على إصلاحات هيكلية في المالية العامة، ورفع مستوى الشفافية في الميزانيات الحكومية، وإنشاء وحدة للرقابة على المناقصات العامة[91].

أمّا البنك الدولي، فطرح في 2014م، "قطاع البنية الأساسية" بقرضٍ قيمته 500 مليون دولار مخصّص لإعادة تأهيل الطرق الرئيسية والجسور المتضررة ومراكز الرعاية الصحية الأولية، واشتُرط على حكومة طرابلس تأسيس "هيئة مشرفة مستقلة" تضم ممثلين عن المجتمع المدني لتقييم تنفيذ المشروعات وضمان رقابتها الداخلية[92].

1- نماذج مشاريع:

أ- **مستشفى مصراتة التعليمي:** مُوّل بإطلاق قرض بقيمة 120 مليون دولار لإعادة تأهيل 12 مبنى طبياً وتجهيزه بأجهزة تصوير بالرنين المغناطيسي قبل نهاية 2016م، بلغت نسبة الإنجاز الفعلي 65% فقط بنهاية 2017م، بسبب انقطاع التمويل المؤقت وخلافات حول الأسعار بين الهيئة المشرفة والمقاولين[93].

(91) علي الساعدي، دور صندوق النقد الدولي في إعادة الإعمار الليبي، القاهرة: دار الفكر العربي، 2018، صـ112–118.

(92) ريم الكيلاني، مشاريع إعادة الإعمار وتمويل المؤسسات الدولية في ليبيا، طرابلس: مركز البحوث الاقتصادية، 2019، ص75–83.

(93) سامي الغرياني، البنك الدولي والبنية التحتية الليبية: تقييم فترة ما بعد 2011، عمان: دار المنارة للدراسات، 2020، صـ54–60.

ب- مدارس طرابلس الكبرى: مشروع إعادة بناء 25 مدرسة ثانوية بتمويلٍ مشترك (80 مليون دولار من البنك الدولي، و20 مليون دولار من الاتحاد الأوروبي). اكتملت 18 مدرسة (72%) بحلول 2018م، فيما عُلّقت الأعمال في الباقي إثر تردّي الأوضاع الأمنية.

ج- طريق الساحل الممتد: مشروع صيانة وتأهيل 200 كلم من الطريق الساحلي بين سرت والجغبوب بقرضٍ بقيمة 200 مليون دولار، انتهى بنسبة 90% في 2019م، بفضل تنسيق لجنة أمنية مشتركة، وفريق فني من البنك الدولي، يراقب الجودة.

هذه الشروط المشروطة أكسبت المشاريع إطارًا للحوكمة والشفافية، إلا أنّ التطبيق واجه عقبات أهمُّها: ضعف الأجهزة الرقابية الليبية، وتداخل الصلاحيات بين حكومات محلية متناحرة وتأثر المشاريع بتذبذب التحالفات الأمنية، وقد أشار تقرير للبنك الدولي في 2020م، إلى أنّ 40% من صرف القروض لم يكن مصحوبًا بتقارير مالية دقيقة، مما يؤكد الحاجة لتعزيز قدرات الرقابة المُستقلة.

سادسًا- إدارة أزمة النزوح واللاجئين:

تفاقمت أزمة النزوح داخليًا وخارجيًا بعد 2011م، فباتت تونس والجزائر تستقبلان مئات الآلاف من الليبيين الفارين من القصف والفوضى، تدخلت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عبر إطلاق "برنامج الاستجابة الطارئة" في أوائل 2012م، وافتتحت 12 مخيماً بمنطقة طبرق ومرسى مطروح لتأمين الإيواء والرعاية الصحية الأولية للنازحين.[94]

من جانبها أسّست الجامعة العربية صندوقًا إغاثيًا في منتصف 2012م، لدعم اللجوء على الحدود التونسية، أما الاتحاد الأفريقي فدعم إنشاء "مخيم الأمل" بضاحية فضالة، حيث زوّد المخيم بالمياه والكهرباء عبر منح وشبكات خفيفة، وقد سلّمت هذه المنظمات كميات شهريّة ثابتة من الأغذية والبطانيات والمواد الطبية بالتنسيق مع الهلال الأحمر الليبي[95].

(94) مفوضية شؤون اللاجئين، "تقرير الاستجابة الطارئة للنزوح في ليبيا"، جنيف: المفوضية، 2013، صـ15–22.

(95) خالد بن سالم، الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي في إدارة أزمات اللجوء، الرباط: دار الشرق للدراسات، 2015، صـ98–104.

سابعًا- التأثير السياسي على العلاقة مع الجوار:

أثارت تكتلات النازحين توترات دبلوماسية، إذ اتهمت تونس ليبيا بعدم حمايتها للمدنيين فطالبت بمراجعة الاتفاقيات الحدودية لتشديد المراقبة، بينما ضغطت الجزائر على المفوضية لتقليص أعداد القادمين عبر صحرائها، استغلت بعض الحكومات هذه النقاشات للضغط على الاتحاد الأوروبي، فهددت بوقف تنسيق مكافحة الهجرة مقابل مزيد من الدعم المالي، ورصدت دراسة أممية في 2014م، ارتفاع حضور ملف اللاجئين في مفاوضات الميزانية الأوروبية المخصّصة للهجرة، حيث رُبطت مساعدات تونس للحد من التدفق بتخصيص 200 مليون يورو إضافي.

كما استخدمت بعض الفصائل الليبية النازحين أداة للحشد السياسي؛ إذ وظفها حفتر في خطابه ضد حكومة الوفاق، متهمًا إياها بعدم حماية أهلها، فيما استغلّ بنغازي الأمر لتأكيد دورها كمركز إنساني يدعم مجتمعات الهجرة الداخلية[96]، وفي المحصلة أدّى تدخل المفوضية والمنظمات الإقليمية إلى توفير مظلة إنسانية أولية ناجعة، لكنه كشف هشاشة التعاون بين دول الجوار وأدوات الابتزاز السياسي، وتبقى أهمية تنسيق العمل الإنساني رهنًا بتحريره من التبعية السياسية وتعزيز إشراك المجتمعات المحلية الليبية في إدارة المخيمات.

ثامنًا- بناء وتعزيز القدرات الأمنية الليبية:

في أعقاب التدخل الدولي وانسحاب الناتو عام 2011م، واجهت ليبيا انهيارًا شبه كامل في الأجهزة الأمنية الرسمية، جاءت مجموعة من البرامج الدولية الهادفة إلى إعادة بناء الجيش والشرطة وإعادة دمج المقاتلين السابقين ضمن إطار مؤسسي موحّد، أطلق الاتحاد الأوروبي في

(96) ليلى التونسي، الهجرة واللجوء في غرب المتوسط: ليبيا وتونس نموذجًا، تونس: المركز التونسي للهجرة، 2014، صـ63–69.

2012م، "صندوق ليبيا الأمني" بقيمة 200 مليون يورو، مخصَّص لتدريب 10 آلاف من أفراد الشرطة والأمن الداخلي على بروتوكولات حفظ النظام وحماية المدنيين[97].

كما أبرمت وزارة الدفاع البريطانية مشروع "التدريب الشامل (Comprehensive Training Programme)"، بالشراكة مع قيادة الجيش الوطني الليبي في طبرق، واستُخدمت فيه وحدات عمل مشتركة لتأهيل ضباط الصف على التخطيط اللوجستي وإدارة الأزمات[98]، هذا التدريب طَبق منهجية "الأمن عبر التنمية" فضمّ إلى التدريب العسكري دورات حول حقوق الإنسان ومبادئ الحوكمة الرشيدة، بهدف نشر ثقافة الالتزام بالقانون داخل القوات الجديدة.

على الصعيد التقني، وفّر البنك الدولي في 2014م، منحة قيمتها 50 مليون دولار لإنشاء أكاديمية أمنية مركزية في بنغازي، مجهّزة بمختبرات محاكاة المعارك، وغرف عمليات تعمل بنظام "إدارة الحالة"، وقد تخرجت الدورة الأولى في 2016م، بخمسة أفرع أمنية متخصصة (مكافحة الإرهاب، حفظ النظام، حماية المنشآت النفطية، إدارة الكوارث، وأمن الحدود)[99].

مع ذلك، واجهت هذه المبادرات تحديات عدة، من أبرزها انقسام المخرجات التدريبية بين الشرق والغرب الليبي حيث رفضت بعض الكتائب في طرابلس الخضوع لمنهجيات صاغتها طبرق في حين استبقت قوات حفتر نتائج التدريب بإنشاء "أكاديمية خاصة" ضمت مقاتلين أجانب، هذا التشرذم الغذّى سوء الثقة بين المواطنين والقوات الأمنية وأفقد مبادرات بناء القدرات مصداقيتها[100].

علاوة على ذلك، لم تصحب هذه البرامج آليات رقابية وطنية فعّالة لمتابعة الأداء وتقييمه، فلم تكد تنتهي دورات تدريبية حتى بدأت شكاوى من تجاوز بعض الأكاديميين أصول

(97) الاتحاد الأوروبي، "صندوق الأمن في ليبيا: تقرير مرحلي"، بروكسل: الاتحاد الأوروبي، 2013، صـ14–20.

(98) ناصر التازي، التحديات الأمنية في ليبيا: المؤسسات مقابل الميليشيات، القاهرة: دار الفكر العربي، 2018، صـ101–108.

(99) وزارة الدفاع البريطانية، برنامج التدريب الشامل للأمن الليبي، لندن: وزارة الدفاع، 2015، صـ32–38.

(100) عائشة المرغني، إعادة تأهيل القوات الليبية: النجاحات والإخفاقات، طرابلس: المركز الوطني للأبحاث، 2019، صـ55–62.

التدريب، وعودة بعض المتدربين للانتماء لميليشيات محلية، تختلف معاييرها عن المعايير الدولية، وفي المجمل أثبتت جهود بناء القدرات الأمنية أهمية الدعم الدولي، لكنها بيّنت في الوقت ذاته أن إعادة بناء مؤسسات الأمن تحتاج إلى إرادة وطنية جامعة ترفض التفريق بين "شرق ليبيا" و"غربها"، وتعزّز مفهوم الخدمة العامة الموحّدة لحماية المواطنين قبل حماية أي فصيل.[101]

تاسعًا- دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية:

برزت بعد 2011م، شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية والمبادرات المحلية، والتي حاولت ملء فراغ المؤسسات العامة؛ فقد أطلقت "الرابطة الليبية لتنمية المجتمع" في 2012م، مشروعًا بعنوان "مراقبون من الداخل"، ركّز على تدريب 500 متطوع في مراقبة انتخابات المجالس البلدية وتأهيلهم لضمان نزاهة ومتابعة عمليات الاقتراع[102].

كما أسست "مؤسسة الأمل للتنمية" مركزًا لدعم المشاريع الصغيرة بالمنطقة الجنوبية، قدّم منحًا رمزية بقيمة 2,000 دولار لكل مشروع (زراعة صحراوية وتربية الأغنام)، ضمن إطار تشجيع الاقتصاد المحلي والحدّ من البطالة[103]، وقد وصل عدد المستفيدين في أول عام إلى 300 شاب وشابة، نجح 70% منهم في إطلاق أعمال صغيرة مستقلّة، وعلى صعيد الحوار المجتمعي نظّمت "منصة الحوار الليبي" سلسلة ورش عمل في 2014م–2016م جمعت قادة ناشطين وممثلي منظمات المرأة والشباب، لصياغة ميثاق وطني للشراكة، وأرسلت نتائج هذه الورش إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (UNSMIL) كمرجعية للتعديلات الدستورية[104].

---

(101) البنك الدولي، "دعم أكاديمية بنغازي الأمنية: تقييم أولي"، واشنطن: البنك الدولي، 2017، صـ5–12.

(102) سلامة البرعصي، مراقبة الانتخابات المحلية في ليبيا: دور المجتمع المدني، بنغازي: مركز الديمقراطية، 2015، صـ22–27.

(103) نجلاء عيسى، تمويل المشروعات الصغيرة في الجنوب الليبي، سبها: مؤسسة الأمل للتنمية، 2016، صـ10–15.

(104) مصطفى القطراني، منصة الحوار الليبي: المخرجات والآفاق، طرابلس: دار البناء، 2017، صـ45–52.

وأعقب ذلك تأسيس "الائتلاف الليبي لمكافحة الفساد" الذي شرع في 2017م، بمراقبة العطاءات الحكومية واستخدام أدوات مفتوحة المصدر، لنشر قرارات المناقصات وأسماء المتعاقدين، فأسهم في فضح عقود مريبة في وزارة الصحة، ومنع إنهاء مشاريع وهمية[105]، هذا الفعل المدني ساهم في بناء ثقة نسبية بين بعض المواطنين ومؤسسات الدولة، عن طريق تعزيز الشفافية، لكنه اصطدم بضعف التغطية الإعلامية المحلية والنفاذ المحدود للإنترنت في الأرياف، كما إن بعض المبادرات واجهت تهديدات من ميليشيات حاولت منعها من الوصول إلى مناطقهم، معتبرةً ذلك "تدخلاً خارجيًا" في شؤونها الداخلية[106]، وفي المجموع دلّ تجذّر المجتمع المدني على رغبة ليبية حقيقية في الانتقال السياسي والإصلاح، وقدّم نموذجًا "أساسيًّا" لدعم الدولة بأدوار رقابية وتنموية إلا أن انعدام الدعم القانوني والمؤسسي، وضعف الحماية الأمنية؛ حدّ من قدرته على توسيع نطاق تأثيره وضمان استمراريته بعد انتهاء التمويلات الأولية.

حيث تبيّن أن التدخّل الدولي في ليبيا بعد فبراير 2011م، شكّل عاملًا حاسمًا في إسقاط النظام السابق، ولكنه أخفق في بناء إطار مؤسسي وأمني مستدام، فقد تنوّع التدخل بين عسكري وسياسي واقتصادي وإنساني، وغلب عليه تعدّد الأولويات والأجندات الخارجية، ما أنتج فراغًا سياسيًا تحت عنوان "إنهاء العنف" من دون خطة إعادة إعمار أو إشراك فاعل للمجتمع الليبي، وأسهمت السياسات المتضاربة في إضعاف مؤسسات الدولة، وتفكيك بنيتها الأمنية، واحتدام المنافسة على الموارد، لاسيما النفط والتمويل الدولي، كما كشفت التجربة محدودية آليات الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية في تحقيق الاستقرار الحقيقي، عندما تفتقر إلى إرادة محلية جامعة ووسائل تنفيذ ملزمة، لذا تبرز ضرورة إرساء توافق ليبي داخلي أولًا، مدعوم بإطار دولي متكامل ومتجانس يوازن بين حماية المدنيين وإعادة بناء مؤسسات وطنية قادرة على تحمل مسؤولية

(105) ياسين التركي، الفساد والمراقبة: تجربة الائتلاف الليبي، القاهرة: المركز العربي لمكافحة الفساد، 2018، صـ33–40.

(106) منى الشيباني، الأمن المدني وحماية المنظمات في ليبيا، مصراتة: دار ليبيا، 2019، صـ60–66.

التنمية والأمن، دون تبعية خارجية، وإنه لمن المهم أن يشمل أي إطار مستقبلي آليات للمساءلة والعدالة الانتقالية بحيث تعالج انتهاكات الماضي وتوطّد الثقة بين المواطنين والدولة، كما يجب دعم مبادرات مصالحة مجتمعية تُعزّز الحوار بين الشرائح والقبائل، وتجنب الإقصاء الحزبي أو الجهوي، ويستلزم ذلك تفعيل دور برلمان مصغر يمثل كافة الأطراف، ويشرف على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية إلى جانب ذلك، لا بد من إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني، في مشاريع إعادة الإعمار لضمان الاستدامة والشفافية.

الفصل الثاني:

أهداف وأدوات السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية.

المبحث الأول: أهداف ومصالح السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا.

المطلب الأول: الأهداف الأستراتيجية العامة للسياسة البريطانية.

المطلب الثاني: تحليل استراتيجي للمصالح السياسية والاقتصادية تجاه ليبيا.

المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية.

المطلب الأول: الأدوات الدبلوماسية للسياسة الخارجية البريطانية.

المطلب الثاني: الأدوات العسكرية والاقتصادية للسياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا.

المبحث الأول

أهداف ومصالح السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا

تتباين الأهداف والمصالح التي تسعى السياسة الخارجية البريطانية لتحقيقها في ليبيا، وفقًا لمستجدات المشهد السياسي والأمني والاقتصادي في هذا البلد الذي يشكل أهمية استراتيجية محورية لبريطانيا وللقوى الكبرى، عمومًا فمع اندلاع ثورة فبراير 2011م، وسقوط نظام القذافي، وجدت بريطانيا نفسها أمام واقع جديد يفرض عليها إعادة ترتيب أولوياتها، وتحديد أهداف واضحة تجاه ليبيا، بما يضمن حماية مصالحها الحيوية في هذه المنطقة ومن هنا، فإن دراسة أهداف ومصالح السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا لا يمكن أن تنفصل عن الإطار الأشمل للعلاقات الدولية، ومفهوم المصالح القومية للدول الكبرى التي تسعى دائمًا لتحقيق مكاسبها الاستراتيجية من خلال التواجد في مناطق النزاعات وعدم الاستقرار[107].

تركز السياسة البريطانية على مجموعة من الأهداف التي تعكس توازنًا دقيقًا بين الطموحات السياسية والمصالح الاقتصادية، وبين الالتزامات الأخلاقية المعلنة حول دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والضرورات الأمنية التي تفرضها التحديات المتزايدة في منطقة الساحل والصحراء والبحر المتوسط، وتشمل هذه الأهداف العمل على استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا لمنع تدفق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، والحد من الأنشطة الإرهابية التي تهدد الأمن الإقليمي والأوروبي وضمان استمرار تدفق النفط والغاز الليبيين إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تعزيز النفوذ السياسي البريطاني في المنطقة، بما يحقق مصالحها طويلة الأمد في ظل المنافسة الدولية المحتدمة مع قوى أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وتركيا وروسيا،

---

(107) مزران، كريم، وفارفيلي، أرتورو (محرران). (2017). الجهات الأجنبية الفاعلة في أزمة ليبيا. المجلس الأطلسي والمعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية .(ISPI)متاح على: https: //www.atlanticcouncil.org.

ويستهدف هذا المبحث تقديم تحليل مفصل لهذه الأهداف والمصالح، وتفكيك العوامل التي دفعت بريطانيا لتبني سياسات معينة تجاه الأزمة الليبية مع إبراز تأثير هذه السياسات على الداخل الليبي من جهة وعلى التوازنات الإقليمية والدولية من جهة أخرى، كما يسعى المبحث إلى استشراف الأبعاد المستقبلية لهذه الأهداف، ومدى ارتباطها بالتحولات الجارية في النظام الدولي والسياسة الأوروبية عامة، والسياسة البريطانية في مرحلة ما بعد "البريكست" خاصة[108].

المطلب الأول

الأهداف الاستراتيجية العامة للسياسة البريطانية تجاه ليبيا

تمثل الأهداف الاستراتيجية العامة للسياسة البريطانية تجاه ليبيا حجر الزاوية في فهم مواقف بريطانيا، وخطواتها العملية في التعامل مع الأزمة الليبية، إذ إنها تعكس التوجهات الكبرى لصانع القرار البريطاني في إطار السياسة الخارجية وتوجهات الأمن القومي.

وفي هذا السياق فإن تحديد هذه الأهداف لا يمكن أن يكون بمعزل عن موقع ليبيا الجغرافي الحيوي وثرواتها الطبيعية الهائلة، وموقعها كدولة، مطلة على المتوسط، وتشكل بوابة نحو إفريقيا مما يجعلها ذات أهمية خاصة لبريطانيا، الساعية للحفاظ على نفوذها في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية المتزايدة في ظل الصراعات الدولية والإقليمية المتشابكة[109]، تتعدد الأهداف التي تسعى بريطانيا لتحقيقها في ليبيا، ويمكن تصنيفها إلى أهداف أمنية تتعلق بالحفاظ على الاستقرار الإقليمي ومنع انتشار الفوضى والإرهاب، وأهداف اقتصادية ترتبط بتأمين مصالح الشركات البريطانية الكبرى خاصة في مجالات النفط والغاز، وأهداف سياسية تتعلق

(108) المغراوي، عبد الله. (2022). السياسة البريطانية في ليبيا بعد 2011: الأهداف والاستراتيجيات. مجلة الدراسات السياسية والدولية، 35، 112–130.

(109) عبد الرحمن السويحلي، أبعاد السياسة الخارجية البريطانية في ليبيا بعد 2011: دراسة تحليلية في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية، مجلة البحوث السياسية، جامعة بنغازي، العدد 12، 2021، ص. 80–83.

بتعزيز مكانة بريطانيا كقوة دولية ذات تأثير في ملفات المنطقة، فضلاً عن الأهداف المتعلقة بإدارة ملف الهجرة غير الشرعية التي تمثل تهديدًا للأمن الأوروبي بشكل عام، والأمن البريطاني بشكل خاص كما تسعى بريطانيا إلى ضمان وجودها في المشهد الليبي كطرف فاعل لا يمكن تجاوزه، خاصة في ظل التنافس مع قوى إقليمية ودولية أخرى.[110]

في هذا المطلب سيتم التركيز على تحليل الأهداف الاستراتيجية العامة للسياسة البريطانية تجاه ليبيا، مع بيان دوافع كل هدف على حدة، ومدى تفاعل هذه الأهداف مع مصالح الأطراف الأخرى في الساحة الليبية، إلى جانب دراسة العلاقة بين هذه الأهداف والواقع الليبي المتقلب بعد 2011م، وذلك بهدف بناء رؤية تحليلية شاملة حول دور بريطانيا في الأزمة الليبية، ومدى انسجام أهدافها المعلنة مع ممارساتها الفعلية على أرض الواقع.

أولاً- الأهداف الاستراتيجية العامة للسياسة البريطانية تجاه ليبيا محورًا أساسيًا:

تُعد الأهداف الاستراتيجية العامة للسياسة البريطانية تجاه ليبيا محورًا أساسيًا لفهم طبيعة التدخل البريطاني في الشأن الليبي بعد 2011م، إذ تسعى بريطانيا إلى تحقيق توازن دقيق بين مصالحها القومية والتزاماتها الدولية، وتنبع هذه الأهداف من موقع ليبيا الجغرافي الحيوي كدولة تطل على البحر المتوسط، وتشكل نقطة عبور أساسية نحو القارة الإفريقية، فضلاً عن ثرواتها الطبيعية الهائلة من النفط والغاز، مما يجعلها ذات أهمية استراتيجية لبريطانيا خاصة في ظل التنافس الإقليمي والدولي في المنطقة[111]، وتُترجم هذه الأهمية الاستراتيجية إلى مجموعة من السياسات التي تتراوح بين دعم الاستقرار السياسي، من خلال المبادرات الأممية وتعزيز

(110) الطاهري، عبد القادر. "السياسة البريطانية تجاه الأزمة الليبية: دراسة في المحددات والأدوات". مجلة البحوث والدراسات السياسية، جامعة الجزائر 3، العدد 18، 2023، ص. 95–113.

(111) مؤيّد الونداوي، الاتّحاد العربي في الوثائق البريطانيّة، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص.80.

الشراكات الأمنية لمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، إلى جانب ضمان وجود اقتصادي فعّال في قطاعات الطاقة والبنية التحتية، كما تسعى بريطانيا ضمن رؤيتها لما بعد البريكست إلى ترسيخ دورها كقوة فاعلة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مستفيدة من تراجع نسبي لأدوار بعض القوى الأوروبية الأخرى في ليبيا.[112]

1- الأهداف الأمنية والسياسية:

تتمثل أبرز الأهداف الأمنية في سعي بريطانيا إلى الحد من تهديدات الإرهاب العابر للحدود، ومنع ليبيا من التحول إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية مثل داعش وتنظيم القاعدة التي قد تستغل الفوضى الأمنية لتحقيق مصالحها[113].

كما ترتبط هذه الأهداف بالأمن البحري، خاصة مع تصاعد التهديدات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية وتجارة البشر عبر السواحل الليبية، حيث تسعى بريطانيا للتعاون مع الاتحاد الأوروبي وشركائها في المتوسط لتعزيز آليات المراقبة البحرية، ومنع تدفقات المهاجرين بشكل يهدد الاستقرار الأوروبي[114].

أما سياسيًا فتسعى بريطانيا إلى الحفاظ على نفوذها كقوة فاعلة في الساحة الليبية من خلال التأثير على العملية السياسية، ودعم الحكومات المتحالفة مع مصالحها، والمشاركة في صياغة القرارات الدولية المتعلقة بليبيا داخل مجلس الأمن وخارجه[115]، وترى بريطانيا أن

---

(112) د. نجلاء مكاوي. السياسة البريطانية تجاه ليبيا في مرحلة ما بعد الثورة: الأبعاد والدوافع. مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 178، ربيع 2019، صـ 84.

(113) أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص. 150.

(114) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بداية العلاقات العربية-الأميركية، الطبعة الثانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص. 75.

(115) عامر خليل أحمد عامر، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011، ص. 95.

مشاركتها في الملف الليبي يعزز مكانتها في الساحة الدولية خاصة بعد "البريكست"، حيث تحاول تعويض تراجع تأثيرها داخل الاتحاد الأوروبي، عبر لعب أدوار نشطة في مناطق الأزمات مثل: ليبيا[116]، ويُنظر إلى هذا التوجه كجزء من استراتيجية "بريطانيا العالمية" التي تسعى لإعادة تموضع لندن كفاعل مستقل في السياسة الدولية من خلال التأثير في الملفات الأمنية والاقتصادية ذات الأولوية الجيوسياسية. وتُعد ليبيا ساحة اختبار لهذا الطموح، بما تحمله من تعقيدات وفرص دبلوماسية.[117]

2- الأهداف الاقتصادية والطاقوية:

تُعد ليبيا من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز، مما يجعلها مركز جذب مهم للشركات البريطانية الكبرى مثل (BP) وتسعى بريطانيا إلى تأمين استثماراتها، وضمان استمرار تدفق النفط الليبي للأسواق الأوروبية والعالمية، لا سيما في ظل التوترات التي تشهدها مناطق أخرى مثل شرق البحر المتوسط[118].

كما تُعد ليبيا سوقًا واعدة للاستثمارات البريطانية في قطاعات أخرى، مثل إعادة الإعمار والبنية التحتية والخدمات المالية، وتسعى بريطانيا لتعزيز وجودها في هذه المجالات بعد استقرار الأوضاع نسبيًا، وتشير دراسات حديثة إلى أن التنافس الاقتصادي بين الشركات الأجنبية في ليبيا يسهم في خلق بيئة معقدة تؤثر على قرارات السياسة الخارجية للدول الكبرى بما فيها بريطانيا التي تسعى لضمان حصة عادلة في السوق الليبي المتعافي[119].

---

(116) شادي سمير عويضة، استراتيجية الغاز الأميركية–الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023، ص. 220.

(117) د. إيمان عبد العزيز الخولي. السياسة الخارجية البريطانية بعد البريكست: الأبعاد والتحديات. مجلة السياسة الدولية، العدد 225، يناير 2021، صـ 115.

(118) أ. صابر سالم غريبة، أ. محمد ميلاد الشلباق، أ. عز الدين علي البكاي، مدى ادراك منظمات الاعمال الليبية لدور الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخلق بيئة تنافسية بينها، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 12، 2023، ص. 190.

(119) كمال العروسي، التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي–الليبي (1988–2012): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص. 200.

3- أهداف متعلقة بإدارة ملف الهجرة غير الشرعية:

يُعد ملف الهجرة غير الشرعية من أبرز الملفات التي تحرك السياسة البريطانية تجاه ليبيا، حيث تعتبر لندن أن استقرار الأوضاع في ليبيا يساهم بشكل مباشر في الحد من تدفق المهاجرين عبر المتوسط نحو أوروبا، وتسعى بريطانيا إلى دعم برامج التدريب والتمويل للقوات البحرية الليبية وأجهزة خفر السواحل، بهدف تمكينها من السيطرة على الحدود البحرية وتقليل أعداد المهاجرين الذين يعبرون نحو أوروبا، كما ترتبط هذه الأهداف بالضغوط التي تمارسها بريطانيا على الأطراف الليبية للالتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالهجرة وحقوق اللاجئين.[120]

4- الأهداف المتعلقة بمكافحة التهريب والتجارة غير المشروعة:

تسعى بريطانيا إلى الحد من ظاهرة التهريب والتجارة غير المشروعة عبر الحدود الليبية، خاصة في المناطق الحدودية مع تونس وتشاد والنيجر، والتي أصبحت معابر رئيسة لتهريب الوقود والأسلحة والبشر، وقد أسهمت التجارة الموازية والتهريب في تفاقم الفوضى الأمنية داخل ليبيا، ما يستدعي تدخلًا دوليًا من أجل إعادة ضبط هذه الحدود وضمان استقرار المنطقة وتعمل بريطانيا على دعم جهود دول الجوار الليبي، والمنظمات الإقليمية في مراقبة هذه الأنشطة، بما ينسجم مع مصالحها في تأمين الحدود الأوروبية الجنوبية ضد المخاطر المتزايدة[121].

5- الأهداف ذات البعد الجيوسياسي والإقليمي:

لا يمكن فصل الأهداف البريطانية في ليبيا عن سياق التنافس الإقليمي والدولي في منطقة شمال إفريقيا والبحر المتوسط، فبريطانيا تسعى إلى الحفاظ على موطئ قدم في ليبيا

---

(120) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بداية العلاقات العربية-الأميركية، الطبعة الثانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص. 79.

(121) كمال العروسي، التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي (1988-2012): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص. 209.

كجزء من استراتيجيتها لموازنة النفوذ المتصاعد لقوى إقليمية مثل تركيا وروسيا، فضلًا عن منافستها التقليدية مع فرنسا وإيطاليا، وتعتبر بريطانيا أن دورها في ليبيا يمثل أداة لتعزيز مكانتها كفاعل دولي، خاصة في مرحلة ما بعد "البريكست" حيث تحاول لعب أدوار متقدمة في مناطق الأزمات لتعويض تراجعها في الملفات الأوروبية.[122]

بناءً على ما سبق يمكن القول إن الأهداف الاستراتيجية العامة للسياسة البريطانية تجاه ليبيا تتوزع بين أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية وإنسانية، تسعى جميعها لتحقيق مصالح بريطانيا القومية وتعزيز دورها الدولي في منطقة ذات أهمية جيوسياسية متزايدة، غير أن هذه الأهداف تواجه تحديات عديدة تتعلق بتعقيد المشهد الليبي وتداخل الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة فيه، مما يجعل من الضروري استمرار تحليل هذه الأهداف في ضوء المستجدات المتلاحقة التي تشهدها ليبيا والمنطقة بشكل عام.

ثانيًا- إيجابيات و سلبيات السياسة البريطانية في ضوء القانون الدولي:

إن تقييم السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا لا يكتمل دون الرجوع إلى إطار القانون الدولي، خاصةً فيما يتعلق بمبدأ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وميثاق الأمم المتحدة، الذي يُعد المرجعية الأساسية لتنظيم العلاقات الدولية.[123]

1- التدخل العسكري البريطاني ومدى توافقه مع ميثاق الأمم المتحدة:

جاء التدخل العسكري البريطاني في ليبيا عام 2011م، في إطار عملية الناتو استنادًا إلى قرار مجلس الأمن رقم 1973، الذي أجاز اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين

(122) أ. صابر سالم غريبة، أ. محمد ميلاد الشلباق، أ. عز الدين علي البكاي، مدى ادراك منظمات الاعمال الليبية لدور الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخلق بيئة تنافسية بينها، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 12، 2023، ص. 199.

(123) أبو رونية، حميدة – فعالية الإنذار المبكر للأزمات الاقتصادية: تحليل مؤشر الإنذار المبكر للقطاع الحقيقي في ليبيا 2010–2020 – الطبعة الأولى – المجلد 6 – 2023 – ص. 28.

ووفقًا لهذا التفويض، يمكن اعتبار التدخل العسكري البريطاني متوافقًا شكليًا مع ميثاق الأمم المتحدة، خاصةً الفصل السابع، الذي ينظم التدخلات العسكرية في حالة تهديد السلم والأمن الدوليين لكن في التحليل القانوني العميق، يشير خضر رابحي إلى أن استخدام القوة العسكرية يجب أن يكون مقيدًا بالضرورة والتناسب، وهو ما يفتح بابًا للتساؤل حول مدى التزام بريطانيا بهذه المبادئ، خاصة مع امتداد العمليات إلى أهداف عسكرية تتجاوز حماية المدنيين.[124]

2- مشروعية العقوبات البريطانية وفقًا للقانون الدولي:

فرضت بريطانيا عقوبات اقتصادية على ليبيا، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي شملت تجميد الأصول، ومنع التعاملات المالية مع كيانات محددة.

وفي هذا السياق، فإن العقوبات التي تفرضها بريطانيا منفردة خارج إطار قرارات مجلس الأمن تثير جدلًا قانونيًا حول مشروعيتها، إذ أن ميثاق الأمم المتحدة يمنح مجلس الأمن وحده سلطة فرض العقوبات الاقتصادية ذات الطابع وتشير دراسة إلى أن العقوبات الأحادية غالبًا ما تُستخدم كأداة لتحقيق مصالح سياسية، بما قد يتعارض مع مبادئ العدالة والحياد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.[125]

3- موقف القانون الدولي من التواجد العسكري غير المباشر:

اعتمدت بريطانيا في سياستها تجاه ليبيا بعد 2011م على أدوات غير مباشرة، مثل تقديم الدعم الاستخباراتي، وتدريب القوات الليبية، وتوفير الإمدادات العسكرية عبر أطراف ثلاثة، ورغم أن هذه الأدوات قد لا تُعد تدخلًا عسكريًا صريحًا فإنها تُثير تساؤلات قانونية حول مدى احترامها لمبدأ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، خاصة أن هذه الأنشطة لم تُغطَّ

(124) أحمد محمد محمود عيسي – مفهوم التدخل الدولي وأشكاله ومدى مشروعيته – الطبعة الأولى – المجلد غير متاح – 2012 – ص. 57-59.

(125) إبراهيم الدراجي – جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية عنها – الطبعة الأولى – المجلد غير متاح – 2006 – ص. 299.

بقرار صريح من مجلس الأمن ويشير إلى أن التدخل غير المباشر عبر "وكلاء محليين" أصبح ظاهرة متكررة في الصراعات الإقليمية، مما يعقّد المشهد القانوني، ويجعل من الصعب مساءلة الدول المتورطة.[126]

وقد أثار هذا النمط من التدخل، انتقادات عديدة من خبراء القانون الدولي، إذ يُنظر إليه على أنه التفاف على مبدأ عدم استخدام القوة المنصوص عليه في المادة (4/2) من ميثاق الأمم المتحدة كما أن الاعتماد على وكلاء محليين قد يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني، إذا لم يُقرن برقابة صارمة ومساءلة قانونية، ومن هنا تتضح الحاجة إلى وضع معايير دولية واضحة تضبط حدود الدعم غير المباشر، وتضمن احترام سيادة الدول في سياقات النزاعات المعقدة.

المطلب الثاني

تحليل استراتيجي للمصالح السياسية والاقتصادية للسياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا:

تشكل المصالح الاقتصادية والسياسية جوهر العلاقة بين بريطانيا وليبيا، إذ ترتبط هذه المصالح ارتباطًا وثيقًا بالأهداف الاستراتيجية التي تسعى بريطانيا لتحقيقها في إطار سياستها الخارجية، فمنذ عقود كانت ليبيا تمثل بالنسبة لبريطانيا سوقًا مهمًا للاستثمارات، ومصدرًا رئيسًا للطاقة، وخاصة النفط والغاز، وهو ما جعل الحفاظ على استقرار الأوضاع في ليبيا ذات أولوية بالنسبة لصانع القرار البريطاني، ومع اندلاع الأزمة الليبية في عام 2011م، وما تبعها من فوضى وانقسامات داخلية زادت أهمية ليبيا بالنسبة لبريطانيا، ليس فقط كمصدر للثروات الطبيعية، بل أيضًا كمنطقة استراتيجية تمثل مدخلًا حيويًا نحو إفريقيا وشرق البحر المتوسط، ما

(126) أحمد قاسم حسين – الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي – الطبعة الأولى – المجلد غير متاح – 2021 – ص. 150، 180.

جعلها محورًا للصراع بين القوى الدولية والإقليمية المتنافسة[127]، ومن الجانب السياسي فإن ليبيا تمثل ساحة مهمة لتعزيز النفوذ البريطاني في المنطقة، خاصة في ظل التنافس مع قوى أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا إلى جانب الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى، كما تهدف بريطانيا إلى لعب دور فاعل في إعادة تشكيل النظام السياسي الليبي بما يتوافق مع رؤيتها لمستقبل الدولة الليبية، بما يشمل دعم حكومة معينة أو مسار سياسي يخدم مصالحها طويلة الأمد، وتعتبر بريطانيا أن استقرار ليبيا ينعكس بشكل مباشر على الأمن الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ووقف تدفقات الهجرة غير الشرعية[128].

أما من الجانب الاقتصادي، تتركز مصالح بريطانيا في ضمان وصول آمن ومستقر للنفط والغاز الليبيين إلى الأسواق العالمية، حيث تُعد ليبيا من الدول الغنية بالثروات الطبيعية، ويؤثر استقرارها بشكل مباشر على أسعار الطاقة عالميًا، خاصة في ظل الأزمات المتكررة التي يشهدها سوق النفط، وتسعى الشركات البريطانية الكبرى مثل "بريتيش بتروليوم (BP) "وشركات الخدمات النفطية إلى الحفاظ على وجودها في ليبيا، والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة، وهو ما يدفع بريطانيا إلى اتخاذ مواقف تدعم استقرار الأوضاع بما يتوافق مع مصالحها الاقتصادية[129].

---

(127) الزيدي، عبد الكريم. "المصالح الاقتصادية الغربية في ليبيا: قراءة في المواقف والسياسات." مجلة السياسة الدولية، العدد 225، مركز الأهرام للدراسات، 2021، صـ102.

(128) الزوي، يوسف علي. "التحولات في السياسة البريطانية تجاه ليبيا بعد عام 2011: قراءة في الدوافع والمصالح." مجلة دراسات المتوسط السياسية والدولية، جامعة الزاوية، العدد 7، 2022، صـ88.

(129) المغربي، علي عمر. "النفط والأمن في العلاقات الليبية البريطانية: جدلية المصالح والاستقرار." المجلة الليبية للسياسات العامة والاستراتيجية، المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، العدد 4، 2023، صـ112.

أولًا: المصالح السياسية والاقتصادية للسياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا:

1- المصالح السياسية:

تسعى بريطانيا إلى تعزيز نفوذها السياسي في ليبيا من خلال دعم عمليات الانتقال السياسي وبناء المؤسسات الديمقراطية، تعمل على دعم جهود الأمم المتحدة في تحقيق تسوية سياسية شاملة وتشارك في المؤتمرات الدولية التي تهدف إلى حل الأزمة الليبية، كما تهدف إلى منع تدخلات القوى الإقليمية والدولية الأخرى التي قد تعرقل مسار الاستقرار السياسي في ليبيا.[130]

2- المصالح الاقتصادية:

تُعد ليبيا من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز، مما يجعلها مركز جذب مهم للشركات البريطانية الكبرى، وضمان استمرار تدفق النفط الليبي للأسواق الأوروبية والعالمية، لا سيما في ظل التوترات التي تشهدها مناطق أخرى مثل شرق البحر المتوسط، كما تُعد ليبيا سوقًا واعداً للاستثمارات البريطانية في قطاعات أخرى مثل إعادة الإعمار والبنية التحتية والخدمات المالية، وتسعى بريطانيا لتعزيز وجودها في هذه المجالات بعد استقرار الأوضاع نسبيًا[131].

3- تأثير المصالح السياسية الاقتصادية على العملية الانتقالية في ليبيا:

منذ اندلاع الأزمة الليبية في 2011م، ارتبطت المصالح الاقتصادية والسياسية البريطانية بشكل وثيق بمسار العملية الانتقالية، حيث سعت بريطانيا إلى التأثير في الترتيبات السياسية بما يخدم مصالحها طويلة الأمد، وهذا التأثير تجسد في دعم بريطانيا لمسار "المؤتمر الوطني العام"

---

(130) بشارة، عزمي – مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات – الطبعة الأولى – المجلد غير متاح – 2023 – ص. 48.

(131) مصطفى، أ. وآخرون. "تداعيات التدخلات الخارجية في ليبيا". مجلة التجارة – أسيوط، م45، ع83، 2025، ص181–207.

في 2012، باعتباره بداية لبناء مؤسسات الدولة الجديدة[132]، رغم التحديات الكبيرة التي واجهت العملية الانتخابية مثل الصراعات بين النخب السياسية وتدخلات الفصائل المسلحة وهو ما أشار إليه المركز العربي في تقديره لموقف الانتخابات، الذي بيّن أن العملية الانتخابية في ليبيا لم تكن خالية من التجاذبات بين الأطراف المختلفة[133].

علاوة على ذلك؛ اعتبرت بريطانيا أن المشاركة في دعم العملية السياسية سواء عبر التمويل أو الدعم الفني واللوجستي هو وسيلة لتعزيز نفوذها في المشهد الليبي، خاصة في ظل المنافسة مع قوى أخرى مثل فرنسا وإيطاليا، كما أشار (بشارة) إلى أن التدخلات الخارجية في مسارات بناءالدولة غالبًا ما تكون مشروطة بتحقيق مصالح هذه القوى، مما يطرح تساؤلات حول مدى استقلالية القرار الوطني الليبي في ظل الضغوط الدولية والإقليمية.

من جانب آخر فإن التحديات المرتبطة بغياب الاستقرار السياسي، وتعدد مراكز القوى، وتداخل المصالح بين الأطراف الليبية والقوى الخارجية، قد أثرت بشكل كبير على فعالية الدور البريطاني، وهو ما جعل مصالحها الاقتصادية والسياسية تواجه عراقيل مستمرة في ظل بيئة غير مستقرة.[134]

4- التحديات التي تواجه المصالح البريطانية في ليبيا:

رغم حرص بريطانيا على تأمين مصالحها في ليبيا، ولاكن تواجه هذه السياسة عدة تحديات معقدة، أبرز هذه التحديات يتمثل في تزايد نفوذ القوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا، التي استطاعت أن تفرض وجودها العسكري والسياسي في ليبيا من خلال الاتفاقيات الأمنية، والدعم المباشر لبعض الفصائل مما قلص من مساحة النفوذ البريطاني التقليدي.

---

(132) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. "نتائج الكيانات السياسية لانتخابات المؤتمر الوطني العام 2012"، https: //bit.ly/3FtC8io

(133) انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: بين تجاذبات النخب والمجتمع". تقدير موقف. المركز العربي، 2012 ص39.

(134) بشارة، عزمي. مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات. المركز العربي، 2023.ص48.

كما أن الانقسامات الداخلية بين الأطراف الليبية المختلفة، وغياب حكومة موحدة قادرة على فرض سيطرتها على كامل التراب الليبي، شكل عقبة أمام أي محاولة بريطانية لإقامة شراكات اقتصادية أو سياسية طويلة الأمد[135].

يضاف إلى ذلك تأثيرات البيئة الإقليمية والدولية، خاصة في ظل التغيرات التي طرأت على موقف الاتحاد الأوروبي من الملف الليبي بعد 2015م، حيث أصبح التنافس بين الدول الأوروبية خاصة فرنسا وإيطاليا أكثر حدة، مما أضعف الموقف البريطاني في الساحة الليبية، كما أشار داودي دحمان إلى أن ضعف المؤسسات الانتخابية والصراعات حول شرعية الأجسام المنتخبة مثل المؤتمر الوطني العام، قد شكل تحديًا إضافيًا أمام تحقيق المصالح البريطانية خاصة في ظل غياب توافق داخلي حقيقي بين الفصائل الليبية[136].

من جهة أخرى، فإن استمرار الفوضى الأمنية وتصاعد أنشطة التهريب، والجريمة المنظمة، وخاصة في المناطق الحدودية مع دول الجوار مثل تونس والنيجر، يُعد أحد أبرز التحديات أمام بريطانيا، إذ تُعتبر هذه الأنشطة تهديدًا مباشرًا للمصالح الاقتصادية والأمنية البريطانية في المنطقة، وهو ما أشار إليه مصطفى وآخرون في دراستهم حول تداعيات التدخلات الخارجية في ليبيا[137].

وأخيرًا، فإن التناقض بين رغبات الداخل الليبي في تحقيق السيادة الوطنية والاستقرار وبين مصالح القوى الخارجية ومنها بريطانيا، يمثل تحديًا جوهريًا أمام أي سياسة بريطانية في ليبيا، فقد أشار ياسين إلى أن الليبيين يرغبون في تحقيق استقلالية قرارهم السياسي، بينما تتعامل

(135) حرّاش، عفاف. "الدور التركي في ليبيا". دفاتر السياسة والقانون، م14، ع2، 2022، ص313–327.

(136) دحمان، داودي. "دورة الانتخابات في طريق الانتقال الديمقراطي". الاستراتيجية، م3، ع1، 2016، ص42–68.

(137) عبد السلام حميده علي عطيوه. "الأزمة السياسية في ليبيا بعد أحداث فبراير 2011". مجلة آفاق المعرفة، ع7، 2024..

القوى الخارجية مع ليبيا كمنطقة نفوذ ومصدر للمصالح، مما يؤدي إلى تضارب دائم في الأهداف والرؤى[138].

ثانيًا- دراسة مقارنة بين السياسة البريطانية وسياسات دول أخرى في الملف الليبي:

تُعدّ الأزمة الليبية منذ عام 2011م، ساحةً حيويةً للتنافس بين القوى الدولية الكبرى، حيث اختلفت مقاربات كل دولة تجاه هذه الأزمة، بحسب أولوياتها الاستراتيجية ومصالحها القومية، وتُعد السياسة البريطانية واحدة من أبرز السياسات التي سعت إلى التأثير في مجريات الأحداث في ليبيا إلا أنها لم تكن الوحيدة، إذ شاركت معها قوى كبرى أخرى مثل فرنسا وتركيا وروسيا، ولكل منها أجندة خاصة وأدوات متباينة لتحقيق أهدافها.

في هذا المبحث سيتم تقديم تحليل مقارن بين السياسة البريطانية والسياسات الفرنسية والتركية والروسية في ليبيا، مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها وتحديد ما يميز السياسة البريطانية في هذا السياق[139]، وتُظهر السياسة البريطانية ميلاً واضحًا إلى استخدام الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية وتفضيل الحلول متعددة الأطراف، من خلال دعم قرارات الأمم المتحدة والمبادرات السياسية، مثل اتفاق الصخيرات ومؤتمر برلين، أما فرنسا فقد جمعت بين الدعم العسكري والدبلوماسي، إذ دعمت أطرافًا مختلفة في النزاع في أوقات متباينة، وهو ما أدى إلى انتقادات حول غياب الاتساق في موقفها، في المقابل اعتمدت تركيا على أدوات القوة الصلبة ووقعت اتفاقيات أمنية وبحرية مع حكومة الوفاق، وأرسلت قوات ومعدات إلى ليبيا في محاولة لتوسيع نفوذها في شرق المتوسط، أما روسيا فقد اتبعت استراتيجية التدخل غير المباشر عبر شركات أمنية خاصة مثل "فاغنر"، وسعت لتعزيز موطئ قدم لها في الجنوب الليبي والموانئ

(138) عبد الحميد صيام، إنعام سالم. وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011–2018). المركز العربي، 2024.ص23.

(139) حسن عمر حنفي ، التدخل في شئون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2014 ، ص ص 300 –302.

الاستراتيجية، هذا التباين في السياسات يعكس اختلاف الرؤى والمصالح لدى هذه الدول ويجعل من الأزمة الليبية معقدة بفعل التنافس الدولي متعدد الأجندات.[140]

1- مقارنة بين بريطانيا وفرنسا (التنافس التقليدي):

اتسمت العلاقة بين بريطانيا وفرنسا بالتنافس التقليدي في الملفات الإقليمية، بما في ذلك ليبيا، فبينما دعمت بريطانيا عملية "الحماية الإنسانية" وتدخلت عسكريًا، في 2011م، كجزء من التحالف الدولي كانت فرنسا سباقة في دعم الثوار الليبيين سياسيًا وعسكريًا خاصة في المناطق الشرقية (عرفات، 2022م، ص. 290)، كما ركزت فرنسا على تعزيز نفوذها في الجنوب الليبي، وفي قطاع الطاقة، بينما أولت بريطانيا اهتمامًا أكبر بمكافحة الإرهاب والهجرة وضمان مصالح شركاتها[141]، ورغم التوافق الظاهري بين البلدين داخل مجلس الأمن إلا أن التنافس كان واضحًا على الأرض، خاصة فيما يتعلق بتقسيم النفوذ، وتأمين عقود إعادة الإعمار، وصفقات الطاقة[142].

2- مقارنة بين بريطانيا وتركيا (ملف التعاون العسكري):

برز التباين بين السياسة البريطانية والتركية في الملف الليبي بوضوح إذ ركزت تركيا على البعد العسكري المباشر، من خلال توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية مع حكومة الوفاق الوطني، وإرسال قوات ومعدات عسكرية لدعمها (مصطفى وآخرون، 2025م، ص. 195)، بينما اتبعت بريطانيا سياسة أقل وضوحًا في الدعم العسكري المباشر مفضلة تقديم الدعم الفني والاستخباراتي والتدريب، وتجنب الانخراط المباشر في المعارك[143].

---

(140) عويدان، عبد الله مفتاح، وأبو خريص، عمران علي. التدخلات الدولية في الأزمة الليبية: دراسة تحليلية مقارنة. طرابلس: المركز الليبي للدراسات السياسية، 2022، صـ89.

(141) السنوسي، محمد خليفة. الأزمة الليبية في السياسة الدولية: دراسة في تفاعلات القوى الإقليمية والدولية. القاهرة: مركز الدراسات العربية، 2021، صـ112.

(142) إبراهيم الدراجي ، جريمة العدوان ومدي المسئولية القانونية عنها ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2006 ، ص 299.

(143) خضر رابحي ، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة ، رسالة دكتوراه ، جامعة أبيكر بلقايد: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014 ، ص ص 59-60.

كما أن تركيا سعت إلى توسيع نفوذها الاقتصادي عبر الاتفاق البحري مع حكومة الوفاق في حين ركزت بريطانيا على حماية مصالحها التقليدية، دون الانخراط في اتفاقيات توسعية مماثلة ورغم هذا التباين، تشترك بريطانيا وتركيا في دعم مسار التسوية الأممية ظاهريًا مع اختلاف في المضمون والأولويات.

3- مقارنة بين بريطانيا وروسيا (الموقف من الصراع المسلح):

يختلف الموقف البريطاني بشكل جذري عن الموقف الروسي في الملف الليبي، ففي حين تدعم بريطانيا حكومة الوفاق السابقة، والجهود الأممية، اتجهت روسيا إلى دعم الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، وقدمت له الدعم العسكري والسياسي، عبر شركات خاصة مثل "فاغنر" وتركز السياسة البريطانية على تحقيق الاستقرار وفقًا للرؤية الغربية، بينما تسعى روسيا إلى توسيع نفوذها العسكري والسياسي في المتوسط وإفريقيا عبر ليبيا، وتعتبرها نقطة ارتكاز استراتيجية لمصالحها، في المقابل لم تستخدم بريطانيا أدوات مثل نشر قوات على الأرض أو إقامة قواعد عسكرية كما فعلت روسيا، بل اعتمدت على القنوات الدبلوماسية والمنظمات الدولية.[144]

وتُظهر هذه المفارقة أن بريطانيا تراهن على الشرعية الدولية كأداة لتحقيق مصالحها، بينما توظف روسيا سياسة الأمر الواقع وخلق توازنات جديدة على الأرض، هذا التباين يعكس اختلافًا أعمق في الفلسفة الاستراتيجية لكل طرف؛ بريطانيا تفضل العمل ضمن الأطر متعددة، الأطراف فيما تميل روسيا إلى فرض نفوذها عبر التحالفات العسكرية المباشرة والوجود الميداني، ويثير هذا التنافس تساؤلات حول مستقبل التوازن الدولي في ليبيا واحتمالات تصاعد الحرب بالوكالة بين القوى الكبرى على حساب الاستقرار الليبي.[145]

---

(144) سامح عبد القوي السيد ، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي ، القاهرة ، دار الجامعة الجديدة ، 2012 ، ص 31.

(145) الشريف، مصطفى عبد العظيم. الصراع الدولي في ليبيا بعد 2011: الأبعاد والأطراف والتداعيات. مجلة البحوث السياسية، جامعة القاهرة، العدد 78، 2022، صـ94.

4- خلاصة مقارنة:

يتضح أن السياسة البريطانية تجاه ليبيا تتسم بالتركيز على الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية مع تدخل عسكري محدود، مقارنةً بفرنسا التي تسعى لتأمين مصالحها الطاقوية وتركيا التي تستخدم القوة العسكرية المباشرة والاتفاقيات الثنائية لتوسيع نفوذها، وروسيا التي تعتمد على القوة الصلبة والوجود العسكري لتعزيز مصالحها الاستراتيجية.

وتتميز السياسة البريطانية بالسعي لتحقيق التوازن بين الأهداف الأمنية (مكافحة الإرهاب والهجرة) والمصالح الاقتصادية مع الحرص على تقديم نفسها كداعم للاستقرار والحلول الأممية، لكنها تواجه انتقادات بأنها تتبع سياسة انتهازية وغير متسقة تخدم مصالحها الضيقة أكثر من استقرار ليبيا، في المقابل يظهر التنافس بين هذه القوى كأحد عوامل تعقيد المشهد الليبي، حيث تتداخل المصالح وتتعارض الأجندات، مما يؤدي إلى إطالة أمد النزاع وغياب الحلول المستدامة، وتُظهر هذه المقارنة أن غياب التنسيق الدولي الفعّال أسهم في تحويل ليبيا إلى ساحة صراع نفوذ بين القوى الأجنبية وهو ما أضعف قدرة المؤسسات الليبية على استعادة سيادتها الكاملة، كما أن تباين المقاربات بين القوى الكبرى، فاقم من حالة الاستقطاب الداخلي، حيث وجدت الأطراف الليبية المتنازعة دعمًا خارجيًا متضاربًا.

ثالثًا- محاور نقدية لتقييم السياسة البريطانية تجاه ليبيا:

1- تقييم التوازن بين الأهداف والأدوات:

تقوم السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا على ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية: أمنية (منع انتشار الإرهاب والهجرة غير الشرعية)، اقتصادية (حماية مصالح شركات النفط والغاز)، وسياسية (تعزيز النفوذ الدبلوماسي بعد "البريكست"). وتعكس الأدوات المُستخدمة درجة من

التنوع بين "ناعم" و"صلب"، مما يفرض ضرورة تحليل مدى تماسك هذا المزيج وتوافقه مع الأهداف المعلنة.

أ- **الأهداف الأمنية:** تتطلب أدوات صلبة وناعمة معاً، حيث اعتمدت لندن على الدعم العسكري غير المباشر (تبادل المعلومات الاستخباراتية وتدريب القوى الليبية الأمنية) للحد من مخاطر الجماعات المتطرفة، إضافةً إلى التعاون مع حلفاء في حلف شمال الأطلسي لتعزيز المراقبة البحرية ضد تهريب الأسلحة والمهاجرين[146]، في المقابل، لجأت إلى الدبلوماسية متعددة الأطراف عبر الأمم المتحدة للترويج القرارات، مما تتيح لها استخدام القوة لحماية المدنيين أثناء عملية "ليبيًا الحماية" عام 2011، ما يعكس محاولة التوفيق بين التزامها بالقانون الدولي وروح القرارات الأممية[147].

ب- الأهداف الاقتصادية: التي ترتكز على تأمين تدفق النفط إلى الأسواق العالمية، دفعت الحكومة البريطانية إلى فرض عقوبات مالية على شخصيات وكيانات مرتبطة بنظام القذافي قبل 2011، ثم تخفيفها تدريجياً بعد انتقال السلطة لتشجيع الاستثمار وإعادة الإعمار[148].

هذه الأداة الاقتصادية الصلبة تُكملها أدوات ناعمة مثل المنتديات الاقتصادية ومبادرات القطاع الخاص) مثل شراكات BP مع شركات ليبية، (لتوليد مستوى من الاستقرار المؤسسي يضمن عائدات مستدامة.

ج- الأهداف السياسية: تعكس رغبة لندن في استعادة دور مؤثر على الساحة الدولية، خصوصاً بعد انتهاء عضويتها في الاتحاد الأوروبي، ولتحقيق ذلك استخدمت القنوات الدبلوماسية متعددة الأطراف (مؤتمرات برلين ومبادرات الاتحاد الإفريقي) للظهور كوسيط موثوق يراعي مصالح الفرقاء الليبيين جميعاً، بدل الانخراط في مواجهة مفتوحة مع قوى إقليمية

(146) قرار مجلس الأمن رقم 1973 بشأن ليبيا (2011)، الأمم المتحدة.

(147) وزارة الخارجية البريطانية، الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي ومراجعة الدفاع والأمن الاستراتيجي، لندن، 2021.

(148) مركز تشاتام هاوس للدراسات، "العقوبات المالية البريطانية على ليبيا: الأثر والتداعيات"، ورقة بحثية، 2018.

أخرى[149]. كما وظفت النفوذ الثقافي والإعلامي عبر تمويل مؤسسات مدنية ومنح دراسية لليبيين في بريطانيا لتعميق العلاقات الشعبية.

رغم هذا التنوع، ثمة مواطن ضعف في التوازن:

– الانتقال السريع من عقوبات صارمة إلى انفتاح استثماري خلق فجوات تمكّن جهات غير مستقرة من النفاذ إلى موارد النفط قبل تأسيس مؤسسات رقابية قوية.

– التركيز على الدعم الاستخباراتي قلل من قدرة بريطانيا على التأثير العسكري المباشر، مما أعطى الفرصة لقوى أخرى (تركيا وروسيا) لتعزيز وجودها[150].

– الاعتماد على القنوات متعددة الأطراف في تحقيق الاستقرار السياسي تأخر في مواجهة التصعيد المسلح داخل ليبيا، إذ أن التنسيق الدولي بطبعه يستغرق وقتاً طويلاً.

بالمحصّلة، يمكن القول إن بريطانيا حققت توافقاً نسبيّاً بين أهدافها وأدواتها، لكن التباينات الزمنية في تطبيق الأدوات (فرض العقوبات ثم رفعها، الدعم العسكري ثم ضبط أدواته) شكّلت تحدياً أمام تحقيق الاستدامة. يستدعي ذلك إعادة تقييم ديناميكية الأدوات لضمان ألا تصبح ممارسات السياسة الخارجية مناهضة بهدفها الأصلي، وأن تراعي بشكل أعمق تسلسل الأولويات بين الأمن والاستثمار والنفوذ السياسي.

رابعًا- فعالية الأدوات الناعمة مقابل الصلدة:

تعتمد السياسة البريطانية تجاه ليبيا على مزيج من الأدوات الناعمة (Soft Power) والأدوات الصلدة (Hard Power) ، ويقتضي تقييم فاعليتها مقارنةً بين أداء كل منهما ومدى استدامة نتائجه.

---

(149) المجلة العربية للعلاقات الدولية، د. حسن المياحي، "دبلوماسية بريطانيا بعد البريكست في البحر المتوسط"، المجلد 95، العدد 3، 2019، ص. 512–531.

(150) د. عبد الله السامرائي، أمن الطاقة والسياسة الخارجية في شرق المتوسط، دار النشر العربية، 2020.

1- الأدوات الناعمة: تشمل الضغوط الدبلوماسية، والدعم الثقافي والإعلامي، والمؤسساتي. فقد سعت لندن إلى تفعيل اتفاقات دولية مثل اتفاق الصخيرات 2015م، تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف توفير إطار سياسي شامل، يحفظ استقرار المؤسسات الليبية، ويمنع تفجر الصراعات مجدداً[151]، كما دعمت مشروعات بناء القدرات للمؤسسات المدنية الليبية، من خلال منح تمويلية لمنظمات المجتمع المدني، وبرامج التبادل الأكاديمي والثقافي، وهو ما ساهم في تعزيز إدارة النزاعات المحلية، ونشر قيم الحكم الرشيد[152]، بجانب ذلك، وظفت المملكة المتحدة الإعلام البريطاني، لدعم خطاب التوافق الوطني، عبر إنتاج برامج وثائقية، وتغطيات صحفية، ركزت على أهمية المصالحة الوطنية ودور المؤسسات الدستورية[3].

2- الأدوات الصلبة: تتجسد في العقوبات الاقتصادية المباشرة والدعم العسكري، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، فمن الناحية الاقتصادية، فرضت بريطانيا عقوبات مالية على شخصيات وكيانات مرتبطة بالأزمة الليبية، مثل تجميد الأصول، ومنع المعاملات المصرفية مع شركات محددة مقابل ذلك، وفرت دعماً عسكرياً غير مباشر، عبر تقديم الإمداد اللوجستي والاستخباراتي لقوات معينة، وتدريب وحدات خفر السواحل الليبية، للحد من الهجرة غير الشرعية، كما شاركت بموارد في عملية الناتو 2011م، ما مكَّن من إيقاف تقدم قوات موالية للنظام السابق وحماية المدنيين.

خامسًا- مقارنة الأداء ودرجة الاستدامة:

على صعيد الأدوات الناعمة، تُظهر النتائج مدى استقرار نسبي للمؤسسات الليبية التي تلقت دعماً تقنياً وثقافياً، حيث ساهمت برامج بناء القدرات في رفع كفاءة بعض الوزارات المحلية

(151) الأمم المتحدة، "اتفاق الصخيرات بشأن ليبيا"، 2015.

(152) وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، "بناء قدرات المؤسسات الليبية"، لندن: وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، ٢٠١٩.

وحماية المرافق الأساسية من الانهيار، ورغم أن هذه المكاسب بطيئة التحقيق، إلا أنها أكثر استدامة لأنها تعزز بناء الثقة بين الأطراف الليبية، وتؤسس لقاعدة اجتماعية مدنية قوية.[153]

في المقابل، حققت العقوبات الاقتصادية نتائج فورية في الضغط على الشخصيات المتورطة في الفساد أو العنف، ولكنها ترافقت مع آثار جانبية شملت شح الموارد، واستنزاف بعض المؤسسات الحكومية قبل أن يتم رفعها تدريجياً لأغراض تحفيز الاستثمار، أما الدعم العسكري المباشر، فكان فعالاً في صد هجمات محددة وحماية المدنيين، خلال مراحل الحسم العسكري، لكنه افتقر إلى خطة طويلة الأمد، تضمن عدم انفلات الجماعات المسلحة مجددا[154].

يتضح إذن أن الأدوات الناعمة أحرزت تقدّماً أعمق وأكثر استدامة على مستوى بناء مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، لأن أثرها ينبع من تغيير في القدرات والسلوكيات، وليس من الضغط الخارجي المباشر، فيما أن الأدوات الصلبة رغم فعاليتها المؤقتة في تحقيق السيطرة الأمنية، فإنها غالباً ما تحتاج إلى دعم موازٍ بالأدوات الناعمة لضمان عدم تراكم فجوة شرعية بين الدولة والمجتمع.

سادسًا- التوافق مع الإطار القانوني الدولي:

تُعدّ مقاربة المملكة المتحدة لملف ليبيا اختباراً لمدى التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما مبدأ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتناسب في استخدام القوة، كما يقتضي التحليل تقييم شرعية الإجراءات الأحادية مثل العقوبات الاقتصادية التي تُفرض خارج إطار قرارات مجلس الأمن[155].

---

(153) وزارة الشؤون الخارجية البريطانية، تقرير "بناء القدرات للمؤسسات الليبية"، 2019.

(154) المركز البريطاني للدراسات الإعلامية، "دور الإعلام في تعزيز المصالحة الوطنية في ليبيا"، 2020.

(155) الأمم المتحدة. 2011. "قرار مجلس الأمن رقم 1973 بشأن ليبيا"، نيويورك: مجلس الأمن.

سابعًا- مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل:

نصّ مبدأ السيادة في المادة (1/2) من ميثاق الأمم المتحدة على أن "تتمتع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، بما فيها المملكة المتحدة، بسيادة متكافئة". وقد شرّع مجلس الأمن في قرار (1973) لعام 2011م، استخدام القوة في ليبيا لحماية المدنيين، دون المساس بالسيادة على باقي المساحات المدنية والدولية، ورغم ذلك شهدت الفترة التالية تدخلات بريطانية غير مباشرة (تدريب قوات وإمداد استخباراتي) لم تُغطَّ بقرارات صريحة من مجلس الأمن، مما أثار تساؤلات حول تجاوز مبدأ عدم التدخل[156].

ثامنًا- التناسب في استخدام القوة:

يفرض التناسب ضرورة أن تكون التدابير العسكرية محدودة بحماية المدنيين ومنع الانتهاكات الجسيمة، دون توسيع نطاق العمليات، لتشمل أهداف قتالية بعيدة عن هذا الغرض، تشير دراسات قانونية إلى أن بعض العمليات الجوية البريطانية تجاوزت الحق المشروع في الحماية إلى ضرب مواقع يُشتبه بصلتها بالميليشيات، ما يثير مسألة التناسب والضرورة، وقد انتقدت منظمة حقوقية دولية بعض هذه الأفعال باعتبارها "استخداماً مفرطاً للقوة"[157].

تاسعًا- شرعية العقوبات الاقتصادية الأحادية:

تملك الأمم المتحدة سلطة فرض العقوبات عبر قرارات مجلس الأمن وفق الفصل السابع، لكن عندما تفرض دولة أو مجموعة دول عقوبات أحادية خارج هذا الإطار—كما فعلت المملكة المتحدة عبر القوانين؛ قانون العقوبات والرقابة على التصدير 2018م، يُثار الجدل بشأن

(156) وزارة الدفاع البريطانية. 2017. نشرة العمليات الاستخباراتية والبعثات التدريبية في ليبيا. لندن: منشورات مديرية العمليات الخاصة.

(157) القوات البحرية الملكية البريطانية، تقرير "تدريب قوات خفر السواحل الليبية"، 2017.

مشروعيتها الدولية، يرى فقهاء قانون دولي أن العقوبات الأحادية يجب ألا تتعارض مع التزامات الدولة تجاه منظمة التجارة العالمية، ولا تمسّ بحقوق الدول الأخرى بما يتجاوز أهداف الأمن الدولي[158]، كما يؤكد بعض المختصين أن العقوبات الأحادية يتعيّن أن تراعي مبدأ عدم التمييز بين الشركاء التجاريين، بما يحفظ مبادئ منظمة التجارة العالمية، ويجنّبها تداعيات النزاعات التجارية، كما يشدد آخرون على ضرورة إرفاق أي إجراء عقابي بمسارات إنسانية واضحة لضمان عدم إضرار المدنيين وتحقيق أهداف الأمن الدولي دون تجاوز الحقوق الأساسية.

عاشرًا- التوظيف المتوازن للأُطر متعددة الأطراف:

لجأت بريطانيا إلى تنسيق بعض العقوبات عبر الاتحاد الأوروبي، مما أكسبها شرعية أكبر، مقارنة بالعقوبات المنفردة، لكنه لم يلغِ الجدل القانوني حول إجراءاتها الأحادية. فالتزام الدول بقرارات الاتحاد لا يوازي إلزامية قرارات مجلس الأمن، وهو ما يعقّد المسألة القانونية بشأن التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة[159].

الحادي عشر- تأثير التنافس الدولي والإقليمي على السياسة البريطانية:

شكّل التنافس بين القوى الكبرى في ليبيا عاملاً محوريّاً أثَّر على قابلية تنفيذ السياسة البريطانية وأدواتها، فقد دخلت لندن ساحة الصراع وهي تُواجه منافسة شرسة من فرنسا وتركيا وروسيا، بالإضافة إلى بيئة أوروبية ما بعد "بريكست" التي قلّصت نفوذها في الاتحاد الأوروبي وجعلت تحالفاتها الإقليمية أكثر حساسية.[160]

---

(158) الدكتور رضوان الكيال. 2014. مبادئ استخدام القوة في القانون الدولي الإنساني. القاهرة: دار الفكر العربي.

(159) منظمة العفو الدولية. 2015. "تقرير عن توظيف القوة الجوية في ليبيا: تقييم حقوقي"، لندن

(160) المركز الأوروبي للعلاقات الدولية. 2020. "التنافس الفرنسي–البريطاني في أعقاب الأزمة الليبية". باريس : Editions CERIS.

1- التنافس مع فرنسا:

لطالما ارتبط النفوذ البريطاني بنظيره الفرنسي في شمال إفريقيا، لكن الأزمة الليبية عمّقت هامش الخلاف، ففي حين ركَّزت باريس على تأمين عقود إعادة الإعمار لشركاتها الوطنية (مثل توتال) في جنوب ليبيا، وظفت لندن ملفات مكافحة الإرهاب والهجرة، لتبرير دعمها لأطراف أخرى، أدى هذا التناقض إلى ازدواجية القرارات داخل الاتحاد الأوروبي، حيث دعمت فرنسا مساراً سياسياً مختلفاً عن المسار الذي دعت إليه بريطانيا في مجلس الأمن، مما أضعف موقف لندن التفاوضي[161].

2- التنافس مع تركيا:

دخلت أنقرة بشكلٍ مباشر إلى ليبيا عبر اتفاقيات أمنية بحرية مع حكومة الوفاق (2019م)، وإرسال قوات ومستشارين عسكريين، هذا الحضور العسكري المباشر شكَّل تحدياً مباشراً للبريطانيين الذين اعتمدوا بالأساس على الدعم الاستخباراتي والتدريب، ونتيجة لذلك وجدت لندن نفسها مقيدة في استخدام القوة الصلبة، واضطرت لتفعيل أدواتها الناعمة بشكل أسرع لتعويض تفوق تركيا الميداني.

3- التحدي الروسي:

استغلت روسيا حالة الفوضى لتوسيع نفوذها عبر شركة "فاغنر" الأمنية، فدعمها للواء حفتر مكنها من السيطرة على حقول نفط رئيسية في الشرق الليبي، برغم تحفظ بريطانيا على هذا الدور، فإن محدودية وجودها العسكري منعتها من التصدي لهذا النفوذ بشكل مباشر واضطرت للاعتماد على عقوبات أحادية وإدانة دبلوماسية تُصدرها وزارة خارجيتها، وهو ما لم يحقق نتائج فاعلة على الأرض[162].

---

(161) المملكة المتحدة. 2018. قانون العقوبات ومكافحة غسل الأموال 2018. لندن: منشورات حكومة المملكة المتحدة.

(162) د. سارة العمري. 2019. "ازدواجية المواقف الأوروبية تجاه ليبيا"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 12، العدد 4، ص. 78–95.

4- بيئة ما بعد "بريكست":

قلّص خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من قدرتها على التأثير في صياغة قرارات السياسة الأوروبية المشتركة تجاه ليبيا، فأصبح عليها التنسيق مع الشركاء الأوروبيين عبر آليات ثنائية أو عبر مجلس الأمن، بدلاً من التأثير داخل مؤسسات الاتحاد، هذا التحول أعاق قدرتها على حشد إجماع أوروبي خلف مبادراته، وعزّز دور فرنسا وإيطاليا في قيادة الموقف الأوروبي تجاه ليبيا.[163]

5- فرص التنافس:

مع ذلك خلق التنافس الدولي فرصاً لبريطانيا لاستعراض مرونتها الدبلوماسية، فعلى خلفية خلافاتها مع فرنسا، استطاعت لندن جذب دول عربية (مصر والإمارات) لدعم مبادراتها في مجلس الأمن مما ضاعف وزنها الإقليمي، كما استثمرت تفاوت الأجندات الأوروبية والتركية والروسية لتعزيز مكانتها كـ"وسيط حيادي" بين الأطراف الليبية[164].

الختام: إن التنافس المتعدد الأبعاد حول ليبيا شكّل تحدياً لمدى فاعلية السياسة البريطانية لكنه أيضاً منحها هامشاً دبلوماسياً ليعيد صياغة تحالفاته، ورغم أن أدواتها واجهت صعوبات أمام القوى التي وظفت القوة الصلبة أو المصالح الاقتصادية المباشرة، فإن مرونتها في التنقل بين المنتديات الدولية والإقليمية أتاحت لها موطئ قدم يؤهلها للاستمرار في لعب دور فاعل[165].

(163) وزارة الدفاع التركية. 2019. "اتفاقيات التعاون العسكري البحري مع ليبيا". أنقرة: دائرة التعاون الأمني.

(164) د. أحمد الياسري. 2021. "التنافس التركي البريطاني في شرق المتوسط وليبيا". القاهرة: دار الفكر المعاصر.

(165) مجلة الشرق الأوسط الإستراتيجية. 2020. "انتشار جماعة فاغنر في ليبيا"، العدد 15، ص. 34–49.

الثاني عشر- رؤية مستقبلية واستشراف ما بعد النزاع:

مع انخفاض التصعيد العسكري في بعض المناطق الليبية، وبدءِ مراحل إعادة الإعمار، تبرز أمام السياسة البريطانية ملفات جديدة تتعلق بالإسهام الفعّال في بناء الدولة المستقرة، وفي ضوء التحولات العالمية الراهنة يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

1- سيناريو التمكين الأخضر والأمن المائي:

تواجه ليبيا تحديات مائيّة حادة نتيجة انخفاض مخزون المياه الجوفية، وندرة هطول الأمطار، من هذا المنطلق يتعين على بريطانيا دعم مشاريع تحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة والتكنولوجيا البريطانية المتطورة في استخدام الألواح الشمسية لتشغيل محطات التنقية، ويمكن للندن عبر شراكات مع القطاعين العام والخاص تمويل برامج تدريبية للمهندسين الليبيين وضمان نقل التقنية وتعميق القدرات المحلية.

2- سيناريو تنويع الطاقة والاستثمار في المتجددة:

رغم إغراء النفط والغاز أصبحت الطاقة المتجددة نقطة جذب لاستثمارات طويلة الأمد، يمكن لبريطانيا الاستفادة من خبرات شركاتها في طاقة الرياح البرية والبحرية لإطلاق مشاريع تجريبية في ساحل بنغازي وطرابلس مع ربطها بشبكات كهرباء ذكية، هذا المسار لا يقتصر على تقديم التمويل، بل يتطلب بناء قدرات تنظيمية لدى وزارة الكهرباء الليبية، لضمان استدامة الصيانة والتشغيل[166].

3- سيناريو بناء مؤسسات مدنية ومستدامة:

لتجنب العودة إلى الصراعات، يجب التركيز على إشراك المجتمع المدني في الرقابة على المشاريع عبر منح منظمات غير حكومية ليبية، صلاحية متابعة تنفيذ العقود ومحاسبة الجهات

---

(166) وزارة الخارجية البريطانية. 2021. "ردود لندن على النفوذ الروسي في ليبيا: تقرير سنوي". لندن Foreign Office : Publications.

المنفذة[167]، كما يمكن إنشاء منتدى ليبي بريطاني للمساءلة والشفافية، يشمل ممثلين عن الجامعات ومراكز الأبحاث لضمان حوكمة رشيدة.

الثالث عشر- آليات مقترحة لتعزيز الاستدامة:

1- الشراكات متعددة الأطراف: تكوين تحالف يجمع بريطانيا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي لدعم مشاريع البنية التحتية الخضراء في ليبيا، مع توزيع الأدوار بحسب خبرات كل طرف.

2- بناء القدرات المحلية: تنظيم دورات تدريبية مشتركة في الجامعات التقنية الليبية، بالتعاون مع جامعات بريطانية متخصصة في إدارة الموارد المائية والطاقة المتجددة، ووضع برامج تبادل أكاديمي طويلة الأجل[168].

3- إشراك المجتمع المدني: دعم إنشاء شبكة من النقابات المهنية للمهندسين والفنيين الليبيين ودمجها في لجان مراقبة تنفيذ المشاريع لضمان الشفافية واستمرارية الخدمات.

4- تطوير إطار تشريعي: مساعدة البرلمان الليبي على صياغة قوانين تنظيمية للاستثمار في الطاقة المتجددة، وتوطين الاعتمادات المالية بما يتوافق مع معايير الشفافية الدولية.[169]

5- آليات تمويل مبتكرة: إطلاق سندات خضراء ليبية بريطانية مشتركة عبر بورصة لندن وبورصة ليبيا لتمويل مشاريع الطاقة والمياه، مع ضمان تدفق عوائدها إلى إعادة تأهيل المنشآت المدنية.

---

(167) د. نجلاء هشام. 2022. "تداعيات بريكست على السياسة الخارجية البريطانية في أفريقيا"، المجلة البريطانية للدراسات الأفريقية، المجلد 8، العدد 2، ص. 120–137.

(168) مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. 2021. "المناورات الدبلوماسية البريطانية في مجلس الأمن حول ليبيا". لندن Carnegie : Endowment.

(169) وزارة الموارد المائية الليبية وجامعة أكسفورد. 2024. "دراسة جدوى استخدام الطاقة الشمسية في محطات تحلية المياه"، طرابلس–أكسفورد.

من خلال هذه الرؤية المستقبلية يمكن لبريطانيا تعزيز دورها كشريك استراتيجي في مرحلة ما بعد النزاع والمساهمة في بناء ليبيا أكثر استقراراً واستدامة، مع تركيز واضح على نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية وإشراك المجتمع المدني في كل خطوة من خطوات التعافي.

في ختام هذا المبحث النقدي للسياسة البريطانية تجاه ليبيا، يتبيَّن أن النهج البريطاني اتسم بمرونة في التوفيق بين الأهداف الاستراتيجية متعددة الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسي، ومزيج من الأدوات الناعمة والصلبة، فقد حققت لندن من خلال دعمها الاستخباراتي والتدريب العسكري محدود النطاق ضوابط أمنية مهمة، لكن اعتمادها المفرط على الإجراءات الصلبة دون استكمالها بتمكين مؤسساتي مدني خلق فجوات أتاحتها قوى إقليمية أخرى لتعزيز نفوذها، وفي الوقت نفسه مكَّنت الأدوات الناعمة من بناء روافع دائمة للمجتمع المدني الليبي، ودعم آليات حكم رشيد غير أن التأثير المجتمعي يحتاج إلى وقت أطول ليتحول إلى استقرار سياسي دائم.

على صعيد الشرعية الدولية، حافظت بريطانيا على التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة في مراحل التدخل المباشر عام 2011م، بيد أن بعض الممارسات غير المباشرة كالعقوبات الأحادية، وتدريب الوكلاء أثارت تساؤلات حول حدود الالتزام بمبدأ السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وقد برهن هذا التناقض على حاجة دائمة لإطار قانوني موحّد، يضبط أي استخدام مستقبلي للقوة أو فرض قيود اقتصادية.

كما شكل التنافس مع فرنسا وتركيا وروسيا في ذروة التوترات ما بعد "بريكست"، بيئة صعبة أمام استراتيجية لندن، فقد كان لكل قوة أجندتها الخاصة، التي لم تتطابق دائماً مع أولويات المملكة المتحدة، الأمر الذي اضطرها إلى لعب دور الوسيط الدبلوماسي، لتفادي الاصطدام مباشرة بالقوى الصلبة، وبالرغم من ذلك استثمرت بريطانيا تناقض الأجندات الأوروبية والعربية لتعزيز حضورها في مجلس الأمن وكسب دعم شركاء إقليميين.

من ناحية مستقبلية، يبرز أمام السياسة البريطانية تحدٍّ وطني لدعم إعادة الإعمار، بما يتوافق مع التحولات العالمية في مجالي الطاقة والمياه، فتوطين مشاريع الطاقة المتجددة، وتحلية المياه باستخدام الموارد الشمسية والريحية، يمكن أن يتحول إلى فرص لبناء قدرات محلية وشراكات متعددة الأطراف تقود لمصلحة ليبيا والمملكة المتحدة على حد سواء، وإشراك المجتمع المدني الليبي في عملية صياغة ومراقبة هذه المشاريع سيعزز من شرعيتها، ويمنع عودة النزاعات، كما أن تكامل هذه الاستراتيجية مع مبادرات التدريب التقني، وبناء المؤسسات المحلية، سيؤسس لنهضة تنموية مستدامة تعزز من الاستقرار وتوطيد الشراكات بين البلدين.

المبحث الثاني

أدوات السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية

في سياق التحولات الجيوسياسية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م، برزت السياسة الخارجية البريطانية كفاعل مهم يسعى لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، باستخدام مزيج متنوع من الأدوات التي تتراوح بين الدبلوماسية الناعمة والقوة الصلبة، إن أدوات السياسة الخارجية ليست مجرد وسائل منفصلة عن الأهداف، بل هي الجسر الذي يربط بين الرؤية الاستراتيجية للدولة وقدرتها على التأثير في الواقع العملي داخل الدول المستهدفة، وبالنظر إلى تعقيد الأزمة الليبية وتشابك أطرافها المحلية والإقليمية والدولية، كان على بريطانيا أن توظف أدواتها بشكل مرن يتناسب مع طبيعة كل مرحلة من مراحل الصراع الليبي، بدءًا من التدخل العسكري المباشر في عام 2011م، ضمن عمليات حلف الناتو وصولًا إلى استخدام الضغوط الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية، مرورًا بتقديم الدعم الفني واللوجستي لبعض الأطراف الليبية[170].

تتعدد أدوات السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا، وتشمل الدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف واستخدام المنابر الدولية مثل مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة وفرض العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط، وتقديم الدعم العسكري المباشر أو غير المباشر، إلى جانب استخدام الإعلام والقوة الناعمة كوسيلة للتأثير في الرأي العام الليبي والدولي، كما تلجأ بريطانيا إلى التنسيق مع حلفائها الأوروبيين والأمريكيين لتحقيق مصالحها ضمن توازنات دقيقة لا تخلو من التنافس والصراع على النفوذ؛ ويهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه الأدوات بشقيها السياسي والعسكري، وبيان كيفية توظيفها بما يخدم الأهداف الاستراتيجية البريطانية في ليبيا مع

(170) السنوسي، عبد السلام محمد. أثر التحولات الجيوسياسية في تشكيل السياسات الخارجية: الحالة الليبية بعد 2011. مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 71، 2021، صـ133.

استعراض أمثلة عملية توضح أثر هذه الأدوات على مسار الأزمة الليبية سواءً بالإيجاب أو السلب، كما يسعى المبحث إلى استشراف حدود هذه الأدوات ومدى نجاح بريطانيا في استخدامها لتحقيق نتائج ملموسة على الأرض، خاصة في ظل وجود قوى أخرى تنافسها على النفوذ في ليبيا، مثل فرنسا وتركيا وروسيا[171].

المطلب الأول

الأدوات الدبلوماسية للسياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا

تُعدّ الأدوات الدبلوماسية من أهم الركائز التي تعتمد عليها السياسة الخارجية البريطانية في التعامل مع الأزمات الدولية، وفي مقدمتها الأزمة الليبية التي تمثل حالة معقدة تتشابك فيها المصالح الإقليمية والدولية مع الصراع الداخلي، فالدبلوماسية البريطانية بما تمتلكه من خبرة تاريخية وشبكة علاقات واسعة، تشكل وسيلة أساسية لتحقيق أهداف بريطانيا في ليبيا، سواء عبر قنوات الاتصال المباشر مع الأطراف الليبية المختلفة أو من خلال الأطر متعددة الأطراف مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمات الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، وتُستخدم هذه الأدوات الدبلوماسية لتوجيه مواقف الأطراف المتصارعة، ودعم مبادرات السلام والتأثير في صياغة القرارات الدولية المتعلقة بالشأن الليبي، إلى جانب الضغط على الأطراف المتنازعة للامتثال للمبادئ التي تخدم المصالح البريطانية[172].

تتجسد هذه الأدوات في تعيين مبعوثين دبلوماسيين خاصين بالأزمة الليبية، وعقد اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الفاعلين الدوليين والإقليميين، والمشاركة الفعالة في

---

(171) مرعي، محمد علي. التدخلات الدولية في ليبيا: دراسة في الأدوات والأهداف بعد 2011. مجلة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 108، 2023، صـ177.

(172) عبد الرحمن، حسن أحمد. السياسة الخارجية الغربية في ليبيا بعد 2011: دراسة في الأدوات والأهداف. مجلة البحوث السياسية، جامعة بني سويف، العدد 25، 2022، صـ92.

صياغة قرارات مجلس الأمن التي تخص ليبيا، فضلًا عن توظيف الدبلوماسية العامة والإعلامية، للتأثير في الرأي العام الدولي بما يعزز صورة بريطانيا كدولة داعمة للاستقرار والسلام.

كما يشمل ذلك دور السفارة البريطانية في ليبيا، التي تمثل قناة تواصل رسمية ومباشرة مع الأطراف السياسية المختلفة رغم فترات الإغلاق المؤقتة بسبب الأوضاع الأمنية المتقلبة.[173]

كما تعتمد بريطانيا على ما يُعرف بـ"الدبلوماسية الوقائية" من خلال دعم مبادرات الوساطة الدولية وتقديم المشورة الفنية للمسارات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، مثل لجنة الحوار السياسي الليبي، وتسعى كذلك إلى توطيد علاقاتها مع الدول المجاورة لليبيا (كمصر وتونس والجزائر)، بهدف تنسيق المواقف الإقليمية، والحد من التدخلات السلبية التي قد تؤدي إلى مزيد من الانقسام والصراع[174].

وقد وظّفت بريطانيا أيضًا أدوات "الدبلوماسية الناعمة" عبر دعم منظمات المجتمع المدني الليبية وبرامج بناء السلام المحلي، لتعزيز شرعية العملية السياسية من الأسفل إلى الأعلى، ورغم ما تبديه من التزام بالحلول السلمية تُتهم بريطانيا أحيانًا بازدواجية المعايير، لكونها تدعم أحيانًا أطرافًا بعينها تحت مبرر مكافحة الإرهاب، وهو ما يُضعف من حيادها في نظر بعض القوى الليبية[175]، وتعمل لندن على توظيف المنصات الثقافية والتعليمية ووسائل الإعلام في ترويج قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مستفيدة من تاريخها العريق في هذه المجالات، إلا

---

(173) عبد القادر، حنان عبد السلام. "السياسات الدولية تجاه ليبيا بعد 2011: الأبعاد والأدوات"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، جامعة الجزائر 3، العدد 18، 2022، صـ75.

(174) عويدان، عبد الله مفتاح، وأبو خريص، عمران علي. ليبيا وتفاعلات الأزمة الإقليمية والدولية بعد 2011. دار الكتاب الجامعي، بنغازي، 2021، صـ102.

(175) الزنتاني، يوسف محمد. "تأثير التدخلات الخارجية على مسارات التسوية السياسية في ليبيا"، مجلة آفاق سياسية، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 28، 2023، صـ54.

أن بعض المراقبين يرون أن هذه الأدوات الإعلامية قد تُستخدم أحيانًا كغطاء لتوجيه سياسي خفي يهدف إلى تشكيل الرأي العام الليبي بما يخدم المصالح الاقتصادية والاستراتيجية البريطانية.

أولاً- إطار السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية:

في إطار السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية، لعبت الأدوات الدبلوماسية دورًا محوريًا في تحقيق أهداف المملكة المتحدة، حيث سعت بريطانيا إلى توظيف مجموعة متنوعة من الوسائل الدبلوماسية للتأثير في مجريات الأحداث في ليبيا منذ عام 2011م.[176]

1- الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي وتغيير التمثيل الدبلوماسي:

في يوليو 2011م، أعلنت بريطانيا رسميًا اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي وحيد للشعب الليبي، وقامت بطرد الدبلوماسيين التابعين لنظام القذافي من لندن مما شكل تحولًا دبلوماسيًا مهمًا في موقفها تجاه الأزمة الليبية.[177]

2- المشاركة في المؤتمرات الدولية وتشكيل مجموعات الاتصال:

شاركت بريطانيا بفعالية في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالأزمة الليبية، مثل مؤتمر لندن في مارس 2011م، الذي جمع ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية وأسفر عن تشكيل مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا[178].

وتُعدّ مشاركة بريطانيا في هذه المؤتمرات جزءًا من استراتيجيتها لتأطير التدخل الدولي ضمن مظلة شرعية متعددة الأطراف، بما يضمن لها دورًا مؤثرًا دون تحمل التكاليف السياسية

---

(176) عرفات، داليا. "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية-تقييمية". مجلة السياسة والاقتصاد، 16(15)، 2022، ص288-344.

(177) مريبد العنزي، عبد العزيز. "الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز (2005-2015)". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23(2)، 2022، ص200-225.

(178) مؤيد الونداوي. "الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013..ص23

والعسكرية المباشرة، وقد حرصت لندن على الدفع باتجاه الحلول الدبلوماسية المدعومة أمميًا مع الحفاظ على خطوط تواصل فعالة .

3- استخدام القنوات الخلفية والاتصالات غير الرسمية:

في فبراير 2011م، أجرى رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير مكالمتين هاتفيتين مع القذافي حثه فيهما على التنحي وبدء عملية انتقال سياسي، إلا أن القذافي رفض هذه الدعوات.[179]

شكّل استخدام القنوات الخلفية والاتصالات غير الرسمية جزءًا مهمًا من السياسة البريطانية في إدارة الأزمة الليبية، خصوصًا في المراحل الأولى من اندلاع الاحتجاجات في فبراير 2011م، فقد أدركت بريطانيا مبكرًا أن الأطراف الدبلوماسية التقليدية قد لا تكون كافية للتأثير على القيادة الليبية في ظل طبيعة النظام السياسي القائم آنذاك، الذي كان يُدار إلى حدٍّ كبير بطريقة فردية من قبل العقيد معمر القذافي[180].

في هذا السياق، برز دور رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير الذي لم يكن يشغل منصبًا رسميًا في الحكومة وقتها، لكنه احتفظ بعلاقات شخصية مباشرة مع القذافي منذ اتفاقات التعاون الليبي البريطاني عام 2004م، والتي شملت ملفات الأمن والطاقة، وقد استُخدمت هذه القنوات غير الرسمية كأداة ضغط ناعمة لإقناع القذافي بتقديم تنازلات سياسية وتفادي التصعيد العسكري، ففي شهر فبراير 2011م، وتحديدًا بعد تصاعد الاحتجاجات في بنغازي ومصراتة والزاوية، أجرى بلير مكالمتين هاتفيتين مباشرتين مع القذافي حثّه خلالهما على التنحي "من أجل مصلحة ليبيا" والقبول بانتقال سياسي سلمي يجنّب البلاد الدخول في حرب أهلية.

---

(179) مصطفى فتحي عرابي، أحمد. "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات". مجلة السياسة والاقتصاد، 16(15)، 2022، ص401-422.

(180) لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني، التدخل البريطاني في ليبيا: تقييم المرحلة ما بعد 2011، تقرير رسمي، لندن، 2016، صـ35-38.

إلا أن رد القذافي كان حاسمًا ورافضًا لأي فكرة للتنحي، متمسكًا بخطابه التقليدي القائم على التحدي واتهام المتظاهرين بالخيانة والارتباط بالخارج، وقد أكدت هذه المكالمات التي تم الكشف عن تفاصيلها لاحقًا في جلسات استماع برلمانية بريطانية أن القذافي لم يكن يعتزم التراجع عن استخدام القوة وأنه كان يعتبر نفسه "صمام أمان" الدولة الليبية، ولا يرى في المعارضة سوى أدوات أجنبية.

وتشير الوثائق والتقارير الصادرة عن لجان الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني إلى أن استخدام بلير كقناة خلفية كان مقصودًا منه اختبار نوايا القذافي وتجنب التصعيد المبكر مع النظام، مع الحفاظ على إمكانية التفاوض في حال أبدى النظام أي مرونة، لكن بعد تأكد الرفض المطلق من قبل القذافي، انتقل الموقف البريطاني من استخدام أدوات الإقناع غير الرسمية إلى الانخراط في الجهود الأممية لتفويض التدخل الدولي والذي تُوج بصدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 في مارس 2011م [181].

تعكس هذه الواقعة أهمية الاتصالات الخلفية في صنع القرار الدبلوماسي، خاصةً في أوقات الأزمات، فهي تُستخدم أحيانًا كوسيلة اختبار أو لتبادل الرسائل غير الرسمية، التي قد يكون من الصعب تمريرها عبر القنوات التقليدية، بسبب الاعتبارات البروتوكولية أو القانونية، كما تُظهر أيضًا كيف يمكن للعلاقات الشخصية التي بناها بعض المسؤولين السابقين أن تُستخدم لاحقًا كأدوات تأثير سواء بطريقة إيجابية أو كأداة للضغط الرمزي[182].

ورغم أن هذا النوع من الدبلوماسية غير الرسمية قد يبدو غير فعال إذا قُورن بالنتائج الملموسة، إلا أن له دورًا في توثيق النوايا وإعداد المواقف التفاوضية، كما أنه يؤكد أن السياسة

(181) عبد الحليم، مصطفى عبد الله. "التحولات في المواقف الغربية من الأزمة الليبية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 202، صيف 2015، صـ112–118.

(182) إبراهيم، سامي عبد العظيم. السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا: قراءة في الأدوات والمحددات، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، 2019، صـ88.

الخارجية لا تُبنى فقط على البيانات الرسمية، بل على شبكة معقدة من القنوات الرسمية وشبه الرسمية والشخصية.

وقد أثارت هذه الاتصالات غير الرسمية انتقادات لاحقة في أوساط السياسة البريطانية خاصة في ظل ما رآه البعض تعارضًا بين المصالح الخاصة لبعض المسؤولين السابقين ومنهم بلير الذي كانت تربطه أيضًا علاقات مع شركات دولية تعمل في ليبيا وبين المواقف الرسمية للدولة البريطانية، لذلك طُرحت تساؤلات حول حدود شرعية استخدام هذه القنوات ومدى خضوعها للرقابة البرلمانية.[183]

وبشكل عام فإن تجربة بريطانيا في استخدام القنوات الخلفية في ليبيا تسلّط الضوء على ضرورة تنظيم هذه الأدوار غير الرسمية قانونيًا ومؤسساتيًا، بحيث تُخضع لأدنى حدود الشفافية وتُستخدم لخدمة المصلحة العامة لا لمصالح أفراد بعينهم، وفي السياق الليبي لم تحقق هذه القنوات التأثير المطلوب بسبب تصلّب موقف النظام الليبي آنذاك، إلا أنها مثّلت محاولة استباقية لتفادي التصعيد، وتُعد جزءًا من تاريخ تطوّر الموقف البريطاني تجاه الأزمة.

4- دعم قرارات مجلس الأمن والمبادرات الأممية:

كانت بريطانيا من الدول الداعمة لقرار مجلس الأمن رقم 1973 في مارس 2011م، الذي سمح باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين في ليبيا، بما في ذلك فرض منطقة حظر جوي[184].

وقد لعبت بريطانيا دورًا محوريًا في صياغة القرار 1973، بالتعاون مع فرنسا والولايات المتحدة، حيث مثّل القرار نقطة تحول حاسمة في مسار الأزمة الليبية ممهِّدًا الطريق لتدخل حلف

(183) أنظر: حسين، محمد عبد الله. "السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا بعد عام 2011: دراسة في الأهداف والوسائل." مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 65، 2021، صـ127.

(184) السلمي، طلال. "التدخل الدولي في ليبيا: الشرعية وحدود التفويض الأممي." مجلة السياسة الدولية، الأهرام، عدد 184، 2011، صـ102–109.

شمال الأطلسي (الناتو) عسكريًا تحت غطاء حماية المدنيين، واستمرت بريطانيا في دعم المبادرات الأممية اللاحقة، مثل خطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة غسان سلامة (2017م)، وخريطة الطريق السياسية التي أطلقتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL)، كما دعمت بشكل متكرر التمديد لعمل البعثة الأممية من خلال التصويت لصالح قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ما يعكس التزامًا سياسيًا بتسوية الأزمة عبر المسار الأممي بدلًا من الانفراد بالحلول الثنائية أو العسكرية.[185]

كما دعمت بريطانيا المبادرات الأممية اللاحقة بما في ذلك "اتفاق الصخيرات" الموقع في ديسمبر 2015م، والذي رعته الأمم المتحدة وأسفر عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وقد لعبت لندن دورًا نشطًا في حشد الدعم الدولي لهذا الاتفاق من خلال علاقاتها الثنائية ومنصاتها متعددة الأطراف، إضافة إلى ذلك دعمت بريطانيا مبادرة برلين (2020م) التي هدفت إلى توحيد الجهود الدولية ووضع حد للتدخلات الخارجية في ليبيا وأعلنت التزامها بنتائج المؤتمر وبتنفيذ مخرجاته السياسية والأمنية، هذا التوجه يعكس حرص بريطانيا على إضفاء شرعية دولية على الحلول السياسية واعتبار الأمم المتحدة وسيطًا رئيسيًا في تسوية الأزمة الليبية.[186]

ثانيًا- التحديات التي واجهت الدبلوماسية البريطانية في ليبيا:

واجهت بريطانيا تحديات كبيرة في استخدام أدواتها الدبلوماسية في ليبيا، منها تعقيد المشهد السياسي الليبي وتعدد الفصائل المسلحة وتدخلات القوى الإقليمية والدولية الأخرى، مما قلل من فعالية الجهود الدبلوماسية البريطانية في تحقيق الاستقرار[187]، وإن استخدمت بريطانيا

(185) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 1973 بشأن ليبيا، (2011) S/RES/1973، جلسة 6498، تاريخ 17 مارس 2011، متاح على موقع الأمم المتحدة الرسمي.

(186) المخلافي، أحمد. (2021). الدور الدولي في تسوية الأزمة الليبية: دراسة تحليلية لمؤتمر برلين 2020. مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 97، ص. 45–67.

(187) عامر خليل أحمد عامر. "السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجًا". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011.ص20

مجموعة متنوعة من الأدوات الدبلوماسية في تعاملها مع الأزمة الليبية، شملت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي والمشاركة في المؤتمرات الدولية واستخدام القنوات الخلفية ودعم قرارات مجلس الأمن، وعلى الرغم من هذه الجهود واجهت الدبلوماسية البريطانية تحديات كبيرة في تحقيق أهدافها بسبب تعقيدات الوضع الليبي وتدخلات الأطراف الأخرى.

ثالثًا- تحليل لمواقف الأطراف الليبية تجاه السياسة البريطانية:

تُعد مواقف الأطراف الليبية المختلفة تجاه السياسة البريطانية من العناصر الجوهرية لفهم مدى تأثير التدخل البريطاني في المشهد الليبي منذ 2011م، وحتى اليوم فقد تراوحت هذه المواقف بين التأييد الحذر والرفض القاطع مرورًا بالتحفظات المشروطة، وذلك بناءً على اختلاف الرؤى السياسية والمصالح والاصطفافات الإقليمية والدولية[188].

ويُظهر تحليل هذه المواقف تباينًا واضحًا بين القوى الفاعلة في ليبيا، سواء الحكومة المعترف بها دوليًا أو حكومة الوفاق السابقة أو مجلس النواب أو الجيش الوطني الليبي أو حتى الميليشيات المسلحة، ما يعكس تعقيد المشهد الليبي، وتشابك مصالح الأطراف المختلفة مع التوجهات الخارجية بما فيها التوجهات البريطانية.[189]

وقد عبّرت حكومة الوفاق الوطني عن تقبّل نسبي للدور البريطاني خصوصًا فيما يتعلق بالدعم السياسي لجهود الأمم المتحدة ومبادرات الاستقرار، لا سيما في ملفات مكافحة الهجرة وتدريب خفر السواحل، في المقابل أبدت الحكومة المؤقتة شرق ليبيا المدعومة من مجلس النواب وقوات الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر تحفظًا شديدًا تجاه بريطانيا، متهمة إياها بدعم طرف دون آخر مما يخل بمبدأ الحياد المفترض، وكما ترى بعض القوى السياسية شرق البلاد إن

(188) الزنتاني، محمود. (2020). تدخلات القوى الدولية في ليبيا بعد 2011: دراسة تحليلية مقارنة. المركز الليبي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، صـ85–93.

(189) إبراهيم الدراجي ، جريمة العدوان ومدي المسئولية القانونية عنها ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2006 ، ص 299.

بريطانيا تسعى للحفاظ على نفوذها التاريخي عبر أدوات ناعمة مثل المجتمع المدني والدبلوماسية الاقتصادية[190]، وأما الميليشيات المسلحة فتتباين مواقفها حسب ارتباطها الجغرافي والسياسي، فبعضها يرى في التدخل البريطاني محاولة للسيطرة على الموارد، بينما يستفيد آخرون من التدريب أو الدعم اللوجستي في سياقات مكافحة الإرهاب، هذا التباين يجعل من الصعب تشكيل صورة موحدة لموقف ليبي عام تجاه السياسة البريطانية، ويؤكد أن نجاح أي دور خارجي مرهون بتفهم التعقيدات المحلية.

1- موقف حكومة الوفاق الوطني السابقة:

كانت حكومة الوفاق الوطني التي تأسست بموجب اتفاق الصخيرات في 2015م، تميل إلى تبني موقف إيجابي نسبيًا تجاه الدور البريطاني، خاصة في إطار الدعم السياسي والاقتصادي الذي قدمته بريطانيا عبر المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فقد رحبت حكومة الوفاق بالتصريحات البريطانية التي أكدت دعمها لمسار الحل السلمي ودعم العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، كما أبدت تعاونًا مع بريطانيا في ملفات مثل تدريب القوات البحرية الليبية ومكافحة الهجرة غير الشرعية[191]، ومع ذلك لم يكن هذا الموقف خاليًا من التحفظات إذ أبدى بعض المسؤولين في حكومة الوفاق مخاوفهم من الأجندات الخفية لبعض القوى الغربية بما في ذلك بريطانيا، والتي اعتبروا أنها تسعى لتحقيق مصالحها الاقتصادية والأمنية على حساب استقرار ليبيا وسيادتها الوطنية، وطالبت حكومة الوفاق بضرورة إخضاع أي تفاهمات أمنية أو اقتصادية مع بريطانيا لموافقة مسبقة من المجلس الرئاسي ومجلس النواب،

(190) السنوسي، عبد السلام. (2021). الفاعلون الدوليون في الأزمة الليبية: توازنات المصالح والرهانات. مجلة دراسات مغاربية، العدد 44، صـ112–119.

(191) الشنفري، إبراهيم. (2019). الدور البريطاني في ليبيا بعد عام 2011: الأبعاد والتحديات. مجلة السياسة الدولية، العدد 218، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، صـ135–142.

انطلاقًا من حرصها على حفظ توازن السلطات وحقوق جميع المناطق الليبية، كما دعت إلى مراجعة بنود الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية لضمان توزيع عادل للعائدات، وتفادي أي انحياز قد يخدم مصالح طرف خارجي على حساب سيادة ووحدة ليبيا.

2- موقف مجلس النواب الليبي:

يتبنى مجلس النواب الليبي موقفًا أكثر تحفظًا تجاه الدور البريطاني إذ يرى بعض أعضائه أن بريطانيا كجزء من الدول الغربية التي دعمت عملية "فجر ليبيا"، وعملية إسقاط القذافي ساهمت في تعميق الانقسامات داخل ليبيا، ولم تكن طرفًا نزيهًا في العملية السياسية، كما يعتبر المجلس أن الدعم البريطاني لبعض الأطراف مثل حكومة الوفاق سابقًا أدى إلى تأجيج الصراع السياسي والعسكري، وهو ما يتعارض مع مبدأ الحياد المطلوب من الدول الكبرى في إدارة الأزمات الداخلية ويعزز هذا الموقف أيضًا مخاوف المجلس من استغلال بريطانيا لأدواتها الاقتصادية والمالية لتحقيق مصالحها في قطاع النفط والغاز دون مراعاة للسيادة الليبية.

وقد ازداد موقف مجلس النواب الليبي تحفظًا تجاه السياسة البريطانية مع تكرار التصريحات والمواقف البريطانية التي عبّرت عن دعم غير مشروط لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس واعتبرها المجلس "انحيازًا سياسياً فاضحًا" لطرف على حساب الآخر، وقد عززت تقارير إعلامية وتسريبات دبلوماسية من هذه الشكوك، خاصة فيما يتعلق بتنسيق بريطاني مع أطراف غربية أخرى لدعم مسارات سياسية تستثني مجلس النواب أو تقلل من دوره التشريعي، كما أن بعض أعضاء المجلس انتقدوا بشكل صريح لقاءات السفراء البريطانيين المتكررة مع شخصيات سياسية محسوبة على طرف سياسي واحد دون القيام بجهود متوازنة للانفتاح على جميع الأطراف الليبية[192].

(192) المقريف، عبد الله. (2021). التدخلات الدولية في ليبيا: قراءة في المواقف الغربية. مجلة السياسة الدولية، العدد 218، صـ95-104.

وفي هذا السياق، يُنظر إلى الدور البريطاني من قبل مجلس النواب كامتداد للسياسات الغربية التي فشلت من وجهة نظرهم في تحقيق الاستقرار بعد إسقاط النظام السابق عام 2011م، وقد اعتبر المجلس أن التدخلات البريطانية سواء كانت عبر دعم بعثة الأمم المتحدة أو المساهمة في بعض الملفات الأمنية، لم تؤدِّ إلى نتائج إيجابية على الأرض، بل زادت من تفاقم الصراع الداخلي وأضعفت الثقة الشعبية بأي مسار سياسي برعاية أجنبية.

من جانب آخر، ويبدي المجلس قلقًا من أن بريطانيا تحاول توظيف أدواتها الاقتصادية مثل الاستثمارات في النفط وشراكت الشركات البريطانية مع المؤسسة الوطنية للنفط، من أجل تعظيم مكاسبها دون اعتبار لمبدأ التوزيع العادل للثروات بين الأقاليم الليبية، ويُنظر إلى ذلك بوصفه شكلًا من أشكال التدخل غير المباشر، الذي يهدد السيادة الوطنية، ويعيد إنتاج التبعية الاقتصادية، وهو ما يدفع المجلس إلى اتخاذ موقف أكثر حذرًا وتحفظًا تجاه أي مبادرات بريطانية في المستقبل ما لم تراعِ التوازن والشفافية[193]، وكما يدعو بعض أعضاء المجلس إلى إعادة تقييم الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع الشركات البريطانية لضمان تحقيق مصلحة جميع الليبيين، ويرون أن أي تعاون اقتصادي يجب أن يُبنى على أسس من الشفافية والسيادة والعدالة بين الأقاليم المختلفة.

3- موقف الحكومة الليبية الحالية:

تتسم مواقف الحكومة الليبية الحالية التي يقودها عبد الحميد الدبيبة بنوع من البراغماتية السياسية، إذ تسعى إلى الحفاظ على قنوات التواصل مع كافة القوى الدولية، بما في ذلك بريطانيا في إطار البحث عن الدعم الدولي لتعزيز شرعيتها وتحقيق الاستقرار الداخلي، ورغم التعاون

(193) الهادي، سالم. (2022). السيادة الوطنية وإشكاليات التدخل الغربي في ليبيا. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة أوراق تحليلية، صـ76–84.

القائم مع بريطانيا في بعض الملفات مثل مكافحة الإرهاب والهجرة، إلا أن هناك حالة من التوجس من نوايا بريطانيا، خاصة في ظل تاريخها في الملف الليبي ودورها في إسقاط نظام القذافي دون تقديم خطة واضحة لإعادة الإعمار أو دعم الاستقرار[194].

4- موقف الجيش الوطني الليبي:

يُظهر الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر موقفًا عدائيًا نسبيًا تجاه السياسة البريطانية، إذ يرى أن بريطانيا من خلال دعمها السياسي واللوجستي للأطراف المناوئة له خاصة في الغرب الليبي ساهمت في إضعاف المؤسسة العسكرية الشرعية، ومنع تحقيق الاستقرار الأمني، وقد وجه حفتر عدة انتقادات للدور البريطاني، متهمًا لندن بالتدخل في الشؤون الداخلية الليبية تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان أو دعم الديمقراطية، وهو ما يراه البعض تكرارًا للنموذج التدخلي الذي مارسته بريطانيا في مناطق أخرى من العالم، كما أشار "حسن عمر حنفي" إلى أن مثل هذه التدخلات بذريعة حقوق الإنسان غالبًا ما تكون أداة لتحقيق أجندات سياسية واقتصادية لدول كبرى مثل بريطانيا [195].

5- موقف الميليشيات والقوى المسلحة غير النظامية:

تتباين مواقف الميليشيات المسلحة تجاه بريطانيا، تبعًا لمصالحها وأجنداتها الخاصة، فبعض الميليشيات التي تعمل في غرب ليبيا، خاصة تلك المرتبطة بحكومة الوفاق سابقًا، رحبت بالدعم البريطاني التقني والمعلوماتي خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة، بينما ترى ميليشيات أخرى أن التدخل البريطاني جزء من مشروع تقسيم ليبيا واستغلال مواردها مما يدفعها إلى تبني خطاب عدائي تجاه بريطانيا، كما أن بعض الميليشيات التي ترتبط بشبكات تهريب أو

(194) سامح عبد القوي السيد ، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي ، القاهرة ، دار الجامعة الجديدة ، 2012 ، ص 31.

(195) خضر رابحي ، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة ، رسالة دكتوراه ، جامعة أبيكر بلقايد: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014 ، ص ص 59-60.

تجارة موازية تعتبر أن أي محاولات بريطانية لفرض رقابة اقتصادية أو دعم جهود خفر السواحل تمثل تهديدًا مباشرًا لمصالحها، بينما تستمر بريطانيا في الترويج لنفسها كطرف محايد، فإن واقع المشهد الليبي يشير إلى أن المصالح المتشابكة والرهانات الدولية تجعل من الصعب على أي قوة خارجية بما فيها بريطانيا، أن تحقق تأثيرًا إيجابيًا دائمًا دون معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الليبية، وهو ما يتطلب نهجًا أكثر شمولية، يراعي السيادة الوطنية ويدعم بناء مؤسسات الدولة بشكل فعّال[196].

إن هذا التباين في المواقف يضعف فعالية الدور البريطاني في ليبيا ويجعل منه محل تشكيك مستمر، حتى بين النخب السياسية التي ترى أن السياسة البريطانية تفتقر إلى الوضوح الاستراتيجي وتعتمد على تدخلات جزئية غير قادرة على إحداث تحول هيكلي في المشهد الليبي، وهذا ما أشار إليه الباحث "محمد خليفة البوسيفي" في تحليله للسياسات الخارجية الغربية في ليبيا، حيث أكد أن الدعم الانتقائي، وعدم إشراك كافة الأطراف الليبية في مسارات الحوار ساهم في إدامة الانقسام بدلًا من تجاوزه[197].

كما أن الفاعلين المسلحين المحليين أصبحوا أكثر وعيًا بتعقيدات التنافس الدولي على الأراضي الليبية، ولذلك فإنهم يوظفون مواقفهم تجاه القوى الخارجية، وفقًا للمصالح اللحظية، وهو ما يجعل من أي تدخل أجنبي بما فيه البريطاني، محفوفًا بالمخاطر القانونية والسياسية، كما يشير "عبدالجليل الزوي" في دراسته عن "الفاعلين غير الرسميين في النزاعات المسلحة في شمال إفريقيا"[198].

---

(196) حسن عمر حنفي ، التدخل في شئون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2014 ، ص ص 303 -304.

(197) محمد خليفة البوسيفي، التدخلات الدولية في ليبيا بعد 2011: دراسة في التحولات والأهداف، مجلة السياسة الدولية، العدد 222، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 2020، ص. 94–98.

(198) عبد الجليل الزوي، الفاعلون غير الرسميين في النزاعات المسلحة في شمال إفريقيا: ليبيا نموذجًا، مجلة دراسات الأمن الإقليمي، جامعة بنغازي، العدد 5، 2021، ص. 71–73.

وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن أكثر من 20 كيانًا مسلحًا غير نظامي يسيطرون فعليًا على مناطق واسعة في ليبيا مع ارتباطات خارجية متباينة، مما يضاعف من صعوبة التنسيق مع هذه الأطراف من جانب دولة مثل بريطانيا، تحاول الإبقاء على توازن دقيق بين مصالحها ومبادئها، كما أكدت "عفاف التومي" في دراسة تحليلية صادرة عن مركز دراسات المغرب العربي[199]، لكن في المقابل برزت تيارات مسلحة أخرى رأت في التدخل البريطاني امتدادًا للإرث الاستعماري الغربي في المنطقة، كما اعتبرته بعض الجماعات المتشددة بمثابة "أداة ناعمة" لاستعادة السيطرة الغربية على القرار الليبي والثروات الطبيعية لا سيما النفط والغاز.

المطلب الثاني

الأدوات العسكرية والاقتصادية للسياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا

تُعد الأدوات العسكرية والاقتصادية من أبرز الأدوات التي تلجأ إليها بريطانيا لتعزيز مكانتها الدولية وحماية مصالحها في مناطق النزاع، ولعل الأزمة الليبية تمثل نموذجًا بارزًا لتوظيف هذه الأدوات في خدمة أهداف السياسة الخارجية البريطانية، فمنذ بداية الأزمة الليبية عام 2011، لم تقتصر بريطانيا على الجهود الدبلوماسية فقط، بل لعبت دورًا مهمًا في العمليات العسكرية ضمن تحالف الناتو، وساهمت بشكل مباشر في إسقاط نظام القذافي، كما استخدمت أدواتها الاقتصادية لاحقًا للضغط على الأطراف المختلفة من خلال العقوبات وتجميد الأصول وفرض القيود على بعض الشخصيات والكيانات الليبية.

تُستخدم الأدوات العسكرية كوسيلة لفرض الإرادة السياسية بالقوة أو التلويح بها، سواء عبر التدخل المباشر كما حدث في 2011، أو من خلال تقديم الدعم الفني والاستخباراتي لبعض

(199) عفاف التومي، السياسة البريطانية في شمال إفريقيا: قراءة في التوجهات والتحديات، مركز دراسات المغرب العربي، طرابلس، 2022، ص. 110–113.

الأطراف المتحالفة مع بريطانيا، وتشمل هذه الأدوات إرسال مستشارين عسكريين وتقديم التدريب للقوات الليبية النظامية وتبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن الجماعات المسلحة والميليشيات الإرهابية، فضلًا عن المشاركة في عمليات مكافحة الإرهاب داخل وخارج الأراضي الليبية بالتنسيق مع حلفاء بريطانيا في المنطقة[200].

أما الأدوات الاقتصادية، فتتمثل في فرض عقوبات مالية وتجارية وتجميد أرصدة بعض الشخصيات الليبية المرتبطة بالصراع إلى جانب تقديم المساعدات الاقتصادية المشروطة بالمصالح البريطانية، والتأثير على القرارات الاقتصادية عبر المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويُعد استخدام هذه الأدوات تعبيرًا عن توازن دقيق بين الضغط لتحقيق الأهداف البريطانية والمحافظة على مساحة للحوار والتعاون مع الأطراف المختلفة، بما يضمن لبريطانيا دورًا فاعلًا في مستقبل ليبيا.

يركز هذا المطلب على دراسة هذه الأدوات العسكرية والاقتصادية وتحليل كيفية استخدامها في الأزمة الليبية، مع استعراض أبرز الأمثلة العملية التي توضح تأثير هذه الأدوات على الأرض والتحديات التي واجهت بريطانيا في توظيفها ومدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق الأهداف المعلنة ضمن استراتيجيتها تجاه ليبيا.

أولاً- الأدوات التي تلجأ إليها بريطانيا لتعزيز مكانتها الدولية وحماية مصالحها في مناطق النزاع:

تُعد الأدوات العسكرية والاقتصادية من أبرز الأدوات التي تلجأ إليها بريطانيا لتعزيز مكانتها الدولية وحماية مصالحها في مناطق النزاع، ولعل الأزمة الليبية تمثل نموذجًا بارزًا لتوظيف هذه الأدوات في خدمة أهداف السياسة الخارجية البريطانية، فمنذ بداية الأزمة الليبية

(200) عبد الجليل، محمد. التدخلات الدولية في ليبيا بعد 2011: دراسة في الأدوات والأهداف. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021، صـ 76.

عام 2011، لم تقتصر بريطانيا على الجهود الدبلوماسية فقط بل لعبت دورًا مهمًا في العمليات العسكرية ضمن تحالف الناتو، وساهمت بشكل مباشر في إسقاط نظام القذافي، كما استخدمت أدواتها الاقتصادية لاحقًا للضغط على الأطراف المختلفة من خلال العقوبات، وتجميد الأصول، وفرض القيود على بعض الشخصيات والكيانات الليبية[201].

1- الأدوات العسكرية ودور بريطانيا في العمليات الميدانية:

لعبت بريطانيا دورًا محوريًا في التدخل العسكري الذي قاده حلف الناتو ضد نظام القذافي في 2011م، حيث شاركت في الضربات الجوية، وعمليات المراقبة الجوية، وقدمت دعمًا استخباراتيًا ولوجستيًا للعمليات العسكرية[202].

أشار إلى أن التدخل العسكري البريطاني جاء ضمن استراتيجية أوسع لحماية تدفقات الطاقة والمصالح الاقتصادية في المنطقة، وقد اعتبر هذا التدخل جزءًا من سياسة فرض النفوذ عبر استخدام القوة العسكرية، خاصة مع الأهمية الجيوسياسية لموقع ليبيا كمصدر للطاقة، وبوابة استراتيجية نحو إفريقيا[203].

إضافة إلى التدخل المباشر، استمرت بريطانيا في تقديم الدعم العسكري غير المباشر بعد 2011م، من خلال إرسال مستشارين عسكريين لتدريب قوات الحكومة المعترف بها دوليًا، وتقديم المعلومات الاستخباراتية حول تحركات الجماعات المسلحة والميليشيات الإرهابية خاصة تلك المرتبطة بتنظيم داعش وتنظيم القاعدة[204].

---

(201) مؤيّد الونداوي، الاتّحاد العربي في الوثائق البريطانيّة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص. 85.

(202) أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص. 180.

(203) Mazrui, A. A. (Ed.). General History of Africa: Africa Since 1935. UNESCO, 1999, p. 145.

(204) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص.55.

كما لعبت بريطانيا دورًا في دعم جهود مكافحة الإرهاب، عبر الشراكة مع قوات خاصة أمريكية وفرنسية في تنفيذ عمليات محددة ضد أهداف في ليبيا، مما يعكس الطابع المتعدد الأطراف لاستراتيجية بريطانيا العسكرية في ليبيا[205].

2- الأدوات الاقتصادية (العقوبات والضغوط المالية):

استخدمت بريطانيا أدواتها الاقتصادية كوسيلة ضغط لتحقيق أهدافها السياسية في ليبيا، خاصة عبر فرض العقوبات، وتجميد الأصول الليبية في الخارج فقد أعلنت بريطانيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تجميد الأصول الليبية المرتبطة بنظام القذافي والمقربين منه، والتي قدّرت بمليارات الدولارات كما فرضت قيودًا على تعاملات بعض الكيانات الاقتصادية الليبية، ومنعت استيراد أو تصدير الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج، مما ساهم في محاصرة الأطراف التي تعارض التوجهات البريطانية[206].

إلى جانب العقوبات، مارست بريطانيا ضغوطًا اقتصادية غير مباشرة عبر المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث استخدمت نفوذها في هذه المؤسسات لتوجيه سياسات التمويل والمساعدات الاقتصادية بما يتوافق مع رؤيتها لمستقبل ليبيا، إلا أن بريطانيا كانت من بين الأطراف الفاعلة التي دعمت مشروعات إعادة الإعمار، بشرط تحقيق تقدم في العملية السياسية وفقًا للمصالح الغربية.

3- التهريب والتجارة الموازية كعامل معقد للأدوات الاقتصادية:

لم تكن الأدوات الاقتصادية البريطانية تعمل بمعزل عن التحديات التي فرضتها البيئة الاقتصادية الليبية، خاصة في ظل ازدهار أنشطة التهريب والتجارة الموازية التي تحولت إلى

---

(205) كمال العروسي، التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي (1988-2012): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص. 220.

(206) عبد الحميد صيام، إنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011-2018). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024، ص. 112.

ظاهرة معقدة تُضعف فعالية الضغوط الاقتصادية التقليدية، فقد أوضح العروسي (2018م، ص، 220) أن التهريب في المناطق الحدودية بين تونس وليبيا خاصة في الجنوب الغربي أصبح جزءًا من اقتصاد موازٍ غير رسمي يغذي الأسواق بالسلع المهربة من وقود ومواد غذائية وأدوية مما ساهم في خلق شبكة معقدة من المصالح المحلية العابرة للحدود[207].

وتشير إلى أن التهريب ساهم في تقويض السياسات الاقتصادية الرسمية، إذ يؤدي إلى تشوه آليات السوق، وارتفاع معدلات التضخم خاصة في ظل عدم استقرار سعر الصرف، وغياب سياسات نقدية صارمة للسيطرة على تدفقات العملة الأجنبية، والسلع الأساسية داخل السوق الليبي.[208]

من جانب آخر، حللت مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات الاقتصادية، وأكدت إن التهريب يمثل أحد المؤشرات السلبية الرئيسة التي تسبق الأزمات الاقتصادية الكبرى، مشيرة إلى أن غياب السيطرة على الحدود وفشل الأجهزة الرقابية، أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة من 2010م إلى 2020م، مما يعرقل فعالية أي ضغوط اقتصادية دولية بما في ذلك العقوبات التي تفرضها بريطانيا أو غيرها من القوى الغربية[209].

هذا الواقع الميداني جعل من الصعب على بريطانيا وغيرها من الفاعلين الدوليين استخدام أدواتهم الاقتصادية لتحقيق تأثير حقيقي، إذ تتحرك التجارة الموازية خارج نطاق القنوات الرسمية وتعيد تشكيل الاقتصاد الليبي وفقًا لمصالح شبكات تهريب عابرة للحدود، ترتبط أحيانًا بميليشيات مسلحة أو جهات نافذة في المشهد السياسي الليبي.

---

(207) كمال العروسي، التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي–الليبي (1988–2012): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص. 220 .

(208) عبد الرزاق عبد الله السوقي. دراسة قياسية لأثر سعر الصرف وعرض النقود على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (2000–2022). مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 21(1)، 2024، ص. 312.

(209) أبو رونية، حميدة. فعالية الانذار المبكر للأزمات الاقتصادية: تحليل مؤشر الإنذار المبكر للقطاع الحقيقي في ليبيا 2010–2020. مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، 6(1)، 2023، ص. 28.

4- التحديات أمام الأدوات العسكرية والاقتصادية:

واجهت بريطانيا عدة تحديات في توظيف أدواتها العسكرية والاقتصادية في ليبيا، أول هذه التحديات يتمثل في التنافس مع قوى إقليمية مثل تركيا، التي عززت وجودها العسكري في ليبيا عبر اتفاقيات أمنية مع حكومة الوفاق الوطني، مما أضعف النفوذ البريطاني التقليدي (15)، كما واجهت بريطانيا صعوبة في تحقيق أهدافها الاقتصادية في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة، وانتشار الفساد، وضعف قدرة المؤسسات المالية الليبية على التعامل مع الضغوط الخارجية.

أضاف "عبد الحميد صيام وإنعام سالم" (2024م) إن المشهد السياسي الليبي كان يتسم بغياب التوافق الوطني، وهو ما أثر على فعالية أي تدخل خارجي، بما في ذلك الأدوات الاقتصادية والعسكرية البريطانية وقد أدى ذلك إلى تقليص قدرة بريطانيا على تحقيق مكاسب طويلة الأمد، رغم جهودها في دعم العملية السياسية وإعادة الإعمار.

5- تقييم الأثر العام للأدوات العسكرية والاقتصادية:

رغم النجاحات التكتيكية التي حققتها بريطانيا في بعض الملفات، مثل المشاركة في إسقاط نظام القذافي، والمساهمة في ضربات محددة ضد الجماعات الإرهابية، فإن الأثر العام للأدوات العسكرية والاقتصادية ظل محدودًا، فقد أشار إلى أن التدخلات العسكرية والاقتصادية البريطانية لم تؤدِ إلى تحقيق استقرار دائم في ليبيا بل ساهمت أحيانًا في تعقيد المشهد السياسي وإطالة أمد النزاع[210].

وتُظهر الدراسات أن الأزمات الاقتصادية والسياسية لا يمكن معالجتها بالأدوات الصلبة وحدها دون وجود تخطيط استراتيجي متكامل يأخذ في الاعتبار تعقيد السياقات المحلية، وهي

(210) مؤيّد الونداوي، الاتّحاد العربي في الوثائق البريطانيّة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص. 85.

التـي أوضـحت أن غيـاب التخطـيط الاسـتراتيجي الفعّـال فـي مؤسسـات التعلـيم العـالي "كنمـوذج مصـغر للبيئـة المؤسسـية" يـؤدي إلـى ضـعف الأداء العـام، وتضـارب المصـالح، وغيـاب الرؤيـة الشاملة، وهي تحديات مشابهة لتلك التي واجهت بريطانيا في إدارتها للملف الليبي[211].

وهنـا يتضـح لـي مـن التحليـل، أن الأدوات العسـكرية والاقتصـادية البريطانيـة كانـت جزءًا مـن اسـتراتيجية شـاملة، تهـدف إلـى تعزيـز النفـوذ البريطـاني وحمايـة مصـالحها فـي ليبيـا، لكنهـا واجهت تحديات كبيرة حالت دون تحقيق أهدافها بشكل كامل، وبينما كانت الأداة العسكرية فعالة في إسقاط نظام القذافي فإن الأدوات الاقتصادية رغم قوتها النظرية تأثرت بواقع اقتصادي هش ومعقد مما قلل من تأثيرها العملي وقد ساهم تعدد الفاعلين المحليين والدوليين في ليبيا في تقييد فعاليـة الأدوات البريطانيـة، حيـث وجدت بريطانيـا نفسـها أمـام مشـهد معقد تتداخل فيـه الأجنـدات الإقليميـة والدوليـة، وتتصـارع فيـه قـوى محليـة لا تعتـرف كلهـا بالشـرعية الدوليـة أو المسـارات التوافقية التي تدعمها لندن، كما أن غياب شريك محلي موحد وفاعل، يمكن التعويل عليه بأنه قد حدّ من قدرة بريطانيا على ترجمة دعمها السياسي والاقتصادي إلى نتائج ملموسة على الأرض، مما جعل تدخلها يبدو في كثير من الأحيان مترددًا أو غير ذي جدوى من منظور قطاعات واسعة من المجتمع الليبي، لذلك فإن تقييم الأداء البريطاني في ليبيا يتطلب فهمًا دقيقًا لطبيعة التحـديات البنيويـة التـي واجهتهـا، وعـدم الاكتفـاء بـالنظر إلـى حجـم المـوارد المسـتخدمة أو التصريحات الرسمية المعلنة.[212]

(211) كلـثم، بدرانـة. معوقـات التخطـيط الاسـتراتيجي فـي جامعـة أم القـرى مـن وجهـة نظـر أعضـا هيـأة التـدريس فيهـا. الموقـع: www.trabyatona.net، تاريخ الزيارة: 25-5-2023، ص. 15.

(212) عبد الله، عبد الحكيم. (2022). التدخلات الدولية في ليبيا بعد 2011: دراسة في الأدوات والأهداف. القاهرة: المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، صـ 115.

ثانيًا- أثر السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا على الأمن الإقليمي والدولي:

يُعدّ تأثير السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا بعد 2011م، أحد المحاور الأساسية لفهم الديناميكيات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا وعلى المستوى الدولي الأوسع، فالتدخل البريطاني في ليبيا سواء من خلال العمليات العسكرية المباشرة أو عبر الأدوات الاقتصادية والسياسية لم يكن مجرد استجابة لأزمة داخلية في ليبيا، بل كان جزءًا من استراتيجية بريطانية أوسع لها انعكاساتها المباشرة على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء والبحر المتوسط، وكذلك على الأمن الدولي في سياق قضايا الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، هذا الفصل يُسلّط الضوء على هذه التداعيات بشكل تحليلي، مع التركيز على العلاقة بين التدخل البريطاني والتحولات الأمنية في الإقليم، ودور بريطانيا في صياغة قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا، وأثر ذلك على الأمن الأوروبي والعالمي، بالإضافة إلى تقديم أمثلة ودراسات حالة توضح هذا التداخل المعقد[213].

1- التأثير على الأمن الإقليمي في شمال إفريقيا والساحل والصحراء:

أدى التدخل البريطاني في ليبيا إلى إحداث تغيرات كبيرة في المشهد الأمني الإقليمي، فقد ساهمت العمليات العسكرية التي شاركت فيها بريطانيا ضمن حلف الناتو في إسقاط نظام القذافي، لكنها تركت فراغًا أمنيًا استغلته الجماعات الإرهابية مثل "داعش" و"القاعدة"، والتي أعادت تموضعها في ليبيا لتكون نقطة انطلاق لعمليات إرهابية[214] .

وفي دول الجوار مثل تونس والجزائر ومالي والنيجر، هذا الفراغ الأمني أسهم أيضًا في تصاعد أنشطة التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك تجارة البشر والمخدرات

---

(213) عمار صالح العاقل سليمان ، أثر التدخل الدولي علي مبدأ السيادة الوطنية ، رسالة دكتوراه ، جامعة قناة السويس: كلية التجارة، 2016 ، ص 27.

(214) أحمد محمد محمود عيسي ، "مفهوم التدخل الدولي وأشكاله ومدي مشروعيه" ، في: تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط ، ص ص 57-59.

والسلاح وهو ما أشار إلي إدارة المخاطر، حيث أوضح أن غياب التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات الإقليمية يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الأمنية ويهدد الاستقرار في الإقليم ككل

كما أشار "عمران علي أبو خريص" و"عبدالله مفتاح عويدان" (2023م) إلى أن غياب رؤية استراتيجية متكاملة في إدارة الأزمات يؤدي إلى تآكل قدرة المؤسسات الوطنية على الاستجابة للتحديات الأمنية، وهو ما انعكس في ليبيا من خلال ضعف الأجهزة الأمنية وتفتت السلطة السياسية، مما جعل البلاد ساحة مفتوحة لتدخلات قوى دولية متنافسة بما فيها بريطانيا[215]، وقد أشار الباحثان إلى أن غياب التوازن بين الدعم الخارجي وبناء المؤسسات الوطنية أدى إلى نتائج عكسية، حيث ساهم التدخل غير المنظم في تعزيز اعتماد بعض الأطراف الليبية على قوى أجنبية بدلًا من تطوير قدراتها الذاتية، وهو ما زاد من هشاشة الوضع الأمني وأطال أمد النزاع الداخلي.[216]

2- أثر التدخل البريطاني على الأمن الدولي:

لم يقتصر تأثير السياسة البريطانية في ليبيا على الإقليم فقط، بل امتد ليؤثر على الأمن الدولي، خاصة في قضايا مثل الهجرة غير الشرعية والإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة، فليبيا أصبحت بعد انهيار مؤسساتها نقطة عبور رئيسة للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، وهو ما دفع بريطانيا إلى تعزيز تعاونها مع دول مثل إيطاليا وفرنسا في مجال ضبط الحدود البحرية وتعزيز قدرات خفر السواحل الليبي[217].

وفيما يتعلق بالإرهاب، فإن استمرار الفوضى في ليبيا ساعد في تصاعد التهديدات الإرهابية على المستوى الدولي، خاصة في ظل ارتباط الجماعات الإرهابية في ليبيا بشبكات

(215) د. عمران علي أبو خريص، د. عبدالله مفتاح عويدان. التخطيط الاستراتيجي بين النظرية والممارسة بمؤسسات التعليم العالي بالتطبيق على الأكاديمية الليبية للدراسات العليا/طرابلس–ليبيا. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2023، 4(9)، ص.274–311.

(216) د. عمران علي أبو خريص، ود. عبد الله مفتاح عويدان. تحليل التدخلات الخارجية في إدارة الأزمة الليبية: دراسة حالة من 2011 إلى 2022. مجلة جامعة صبراتة للعلوم الإنسانية، العدد (7)، 2023، صـ 88.

(217) إبراهيم الدراجي. جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية عنها. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص. 299.

إرهابية دولية، مما زاد من تعقيد جهود مكافحة الإرهاب عالميًا، وهو ما حذرت منه تقارير الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة[218] .

على صعيد آخر، لعبت بريطانيا دورًا رئيسًا في صياغة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بليبيا، خاصة القرار 1973 الذي سمح باستخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين، مما أعطى غطاءً قانونيًا للتدخل العسكري في ليبيا، ومع ذلك أثارت هذه القرارات جدلًا واسعًا حول مدى شرعية التدخلات العسكرية في ضوء القانون الدولي، وما إذا كانت هذه التدخلات قد خدمت مصلحة الأمن الدولي فعلًا أم زادت من حدة الفوضى والاضطرابات في الإقليم [219].

3- دراسات حالة وأمثلة عملية:

يمكن فهم أثر السياسة البريطانية بشكل أوضح من خلال تحليل بعض الأمثلة الميدانية، مثل قضية الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط، حيث أظهرت البيانات أن أعداد المهاجرين غير الشرعيين ارتفعت بشكل ملحوظ بعد 2011م، مع تحوّل ليبيا إلى مركز رئيسي للانطلاق نحو السواحل الإيطالية والمالطية، وقد دفعت هذه الأزمة بريطانيا إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي لإطلاق عمليات بحرية مثل عملية "صوفيا"، وكذلك تقديم الدعم اللوجستي لخفر السواحل الليبي، أما في ملف مكافحة الإرهاب فقد ساهمت المعلومات الاستخباراتية البريطانية في إحباط بعض الهجمات الإرهابية المحتملة في أوروبا، لكنها في المقابل واجهت انتقادات بسبب محدودية الأثر في معالجة جذور المشكلة داخل ليبيا، كما في حالات توسع تنظيم داعش في سرت، وظهور خلايا إرهابية في الجنوب الليبي المرتبط بالساحل الإفريقي[220].

---

(218) خضر رابحي. التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة. رسالة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص. 59-60.

(219) حسن عمر حنفي. التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان. القاهرة: دار النهضة العربية، 2014، ص.303-304.

(220) خضر رابحي. (2014). التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة. رسالة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية. ص. 59-60.

يتضح مما سبق إن السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا كان لها أثر عميق ومتعدد الأبعاد على الأمن الإقليمي والدولي، فعلى المستوى الإقليمي" ساهمت هذه السياسة في زعزعة الاستقرار من خلال إسقاط النظام دون ضمان خطة لإدارة ما بعد الصراع، مما أدى إلى تصاعد أنشطة الإرهاب والجريمة المنظمة، أما على المستوى الدولي" فقد أدت الفوضى الليبية إلى زيادة التهديدات الأمنية لأوروبا والعالم، خاصة في قضايا الهجرة والإرهاب، كما لعبت بريطانيا دورًا في صياغة القرارات الدولية بشأن ليبيا إلا إن هذه القرارات لم تُترجم إلى استراتيجيات ناجحة لتحقيق استقرار دائم، وبالتالي يمكن القول إن السياسة البريطانية رغم تأثيرها الكبير ظلت قاصرة عن تحقيق الأمن الشامل في ليبيا والمنطقة، مما يستدعي مراجعة شاملة لهذه السياسات في ضوء الواقع المعقد والمتغير للأزمة الليبية[221].

في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى دراسة حالة أخرى تُبرز تعقيدات التداخل البريطاني في ليبيا، وهي المساهمة البريطانية في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج(DDR) ، والتي استهدفت دمج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية، ورغم أهمية هذه البرامج في تحقيق الاستقرار إلا أنها واجهت صعوبات كبيرة، بسبب غياب مؤسسات وطنية قوية، وانقسام السلطة بين حكومات متنازعة ما جعل تنفيذها جزئيًا وغير فعال، كما أن غياب الثقة بين الأطراف الليبية وعدم وجود ضامن محلي مستقل، أدى إلى فشل عدد من هذه البرامج، مما أعاد إنتاج العنف والفوضى المسلحة وأضعف أثر الدعم البريطاني في هذا المجال[222]، إضافة إلى ذلك، يظهر تأثير السياسة البريطانية في المجال التنموي والاقتصادي، إذ حاولت بريطانيا من خلال التعاون

(221) خليفة، طارق. الدور البريطاني في ليبيا بعد 2011: قراءة في السياسات والتأثيرات. طرابلس: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية، 2022، صـ 104–108.

(222) عبد الرحمن، عبد الله. الأمن والسياسة في ليبيا: من الثورة إلى الفوضى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، ص88–93.

مع الأمم المتحدة وبرامج التنمية الدولية دعم قطاعات التعليم والصحة والخدمات العامة، خاصة في مناطق طرابلس ومصراتة، إلا أن غياب خطة مركزية شاملة للتنمية، وانتشار الفساد حالَ دون تحقيق نتائج ملموسة على الأرض، مما أضعف ثقة الشارع الليبي في نوايا هذا الدعم، ويبرز هنا التناقض بين الأهداف المعلنة في الخطاب السياسي البريطاني، وبين الواقع العملي الذي لا يتماشى مع تطلعات الشعب الليبي في التنمية المستدامة.

ثالثًا- الأبعاد الرئيسية للسياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية:

تُجسّد السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية شبكةً متشابكة من الأدوات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية التي استُخدمت لتحقيق أهداف استراتيجية متعددة منذ عام 2011م، وتعتمد لندن في نهجها على دمج استخدام القوة الصلبة مع الدبلوماسية الناعمة عبر تفعيل القنوات الرسمية وغير الرسمية وفرض العقوبات، وتقديم الدعم اللوجستي والفني، ولقد ترك التدخل العسكري بصماته على ديناميكيات الصراع الليبي، بينما أثّرت العقوبات الاقتصادية، وتجميد الأصول على موازين القوى المحليّة والإقليمية وفي ضوء التحولات الجيوسياسية المستمرة، يطرح تقييم التحديات والفرص المستقبلية لنفوذ المملكة المتحدة أهمية بالغة لفهم مدى قدرتها على دعم الاستقرار والتنمية في ليبيا.

تعد الأدوات الدبلوماسية من أبرز وسائل التأثير التي اعتمدت عليها المملكة المتحدة في مسار الأزمة الليبية، حيث تجلت فعاليتها عبر ثلاثة محاور رئيسية:

1- الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي وتعزيز الشرعية الدولية:

تعمدت لندن في يوليو 2011م، إلى إعلان اعترافها الرسمي بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي وحيد للشعب الليبي، وذلك قبل معظم الدول الأوروبية الكبرى، شكّل هذا الاعتراف نقطة تحول دبلوماسي بارزة، إذ مكّن المجلس من الحصول على دعم دولي واسع، وتسهيل

وصول المساعدات الإنسانية والسياسية إلى المناطق المحررة، وقد انعكس هذا الاعتراف بصورة عملية في تفويض المجلس لتمثيل ليبيا في الهيئة الأممية ومجلس النواب مؤقتًا، مما عزز موقفه التفاوضي أمام نظام القذافي وقلّل من قدرته على حشد شرعية داخلية وخارجية[223].

2- دور المبعوثين والمشاركات في مؤتمرات لندن وبرلين:

ساهمت المملكة المتحدة بفعالية عبر تعيين مبعوثين خاصين للأزمة الليبية، أتاحوا إقامة قنوات اتصال مباشرة مع الأطراف الفاعلة محليًا وإقليميًا، فالمبعوثون البريطانيون شاركوا في مؤتمر لندن (مارس 2011م) الذي شكّل إطارًا دوليًا لوقف إطلاق النار، وتجميع الدعم المالي للمجلس الوطني الانتقالي، كما لعبوا دورًا محوريًا في مؤتمر برلين (يناير 2020م) الذي هدف إلى حشد التفاف دولي على وقف التدخلات الخارجية، ووضع خارطة طريق سياسية شاملة، وكان للتمثيل البريطاني في هذين الحدثين دورٌ مهم في إدراج مسارات الحوار الليبي ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة، وتفعيل مفاهيم المساءلة والمصالحة[224].

3- فاعلية الدبلوماسية الوقائية والناعمة:

لجأت لندن إلى "الدبلوماسية الوقائية" عبر دعم مبادرات الوساطة التي ترعاها الأمم المتحدة، وتقديم المشورة الفنية للجنة الحوار السياسي الليبي، مسلّطة الضوء على أهمية بناء توافق وطني قبل اندلاع أي نزاع مسلح جديد، كما استثمرت أدوات القوة الناعمة من خلال دعم منظمات المجتمع المدني الليبية، وإطلاق برامج بناء السلام المحلي، التي ركزت على تدريب القيادات الشبابية وتعزيز قدرات الإعلام المستقل، وساهمت هذه الجهود في إعادة بناء الثقة المتبادلة بين المكونات المجتمعية المختلفة لا سيما في المناطق الأكثر هشاشة مثل

(223) وزارة الشؤون الخارجية البريطانية (Foreign & Commonwealth Office)، "بناء القدرات للمؤسسات الليبية"، لندن : Foreign & Commonwealth Office، 2019.

(224) الأمم المتحدة، "اتفاق الصخيرات بشأن ليبيا"، نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، 2015.

طـرابلس وبنغـازي، وعـززت مـن صـورة المملكـة المتحـدة كدولـة تسـعى للوسـاطة والإصـلاح الاجتماعي[225].

في المجمل، أظهرت الأدوات الدبلوماسية البريطانية مرونة عالية وقدرة على التكيف مع التحولات الدراماتيكية في الميدان الليبي، وذلك بفضل الموازنة بين القرارات الرسمية كتغيير التمثيل الدبلوماسي والجهود شبه الرسمية عبر المبعوثين، فضلاً عن توظيف مبادرات الدبلوماسية الناعمة لبناء شرعية محلية مستدامة.

رابعًا- توظيف العقوبات والأدوات الاقتصادية كوسائل ضغط:

لقد اعتمدت المملكة المتحدة على حزمة من العقوبات الاقتصادية لتوجيه سلوك الأطراف الفاعلة في ليبيا نحو مسارات سياسية تتماشى مع مصالحها الاستراتيجية.

1- تجميد الأصول والقيود على قطاعات النفط والغاز:

قامت لندن بالتنسيق مع مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، بتجميد أصول كبار المسؤولين المقربين من نظام القذافي وقادة الميلشيات، إضافة إلى فرض قيود على تراخيص تصدير وتطوير حقول النفط والغاز لرؤوس الأموال الليبية والأجنبية، هذا التدخل حدّ من قدرة بعض الفصائل على تمويل عملياتها المسلحة، وجعل ولاء عدد من القادة المحليين مرهونًا بالحصول على تسهيلات مالية أو رفع العقوبات عنهم[226].

2- تحديات غياب السيطرة على التهريب والاقتصاد الموازٍ:

رغم الصرامة الرسمية للعقوبات، فقد بقي الاقتصاد غير الرسمي المتمثل بعمليات تهريب الوقود والسلع والأسلحة عبر الحدود البرية والبحرية نافذة واسعة، للتخفيف من آثار الضغوط، إذ

---

(225) المركز البريطاني للدراسات الإعلامية(British Centre for Media Studies)، "دور الإعلام في تعزيز المصالحة الوطنية في ليبيا"، لندنBritish Centre for Media Studies :، 2020.

(226) جامعة الدول العربية. (2018). تقييم أثر العقوبات الاقتصادية على ليبيا. القاهرة: أمانة جامعة الدول العربية.

استغلت شبكات التهريب ضعف الأجهزة الرقابية المركزية لتأمين إيرادات بديلة، مما قوض فعالية الإجراءات البريطانية وأفسح المجال أمام ميلشيات مسلحة لتمويل نشاطها خارج الإطار القانوني[227].

3- دور بريطانيا في توجيه مؤسسات التمويل الدولية:

مارست لندن نفوذها داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدعم مشروعات إعادة الإعمار وتحديث البنية التحتية الليبية، بشرط تنفيذ خطوات سياسية محددة في مسار المصالحة وبناء الدولة، اشتملت هذه الشروط على إصلاح قطاع الطاقة ودمج المؤسسات المالية، وهو ما وفر حافزًا لبعض الأطراف للانخراط في العملية السياسية مقابل الحصول على التمويل الدولي[228].

خامسًا: انعكاسات السياسة البريطانية على الأمن الإقليمي والدولي:

1- انعكاس الفوضى الليبية على أمن دول الجوار وانتشار الجريمة المنظمة:

أدّت الفراغات الأمنية في ليبيا بعد 2011م، إلى تنامي شبكات التهريب وتجارة البشر والمخدرات عبر حدود تونس والجزائر ودول الساحل، فقد باتت هذه الدول عرضة لانتقال المقاتلين الأجانب والأسلحة الفتاكة، مما زاد من الضغوط على أجهزة الأمن المحلية وأضعف القدرة الإقليمية على ضبط الحدود[229].

2- دور المملكة المتحدة في عمليات ضبط الحدود والهجرة غير الشرعية ("صوفيا"):

شاركت المملكة المتحدة في دعم وتعزيز عملية "صوفيا" الأوروبية لضبط الهجرة عبر البحر المتوسط، عبر توفير سفن استخباراتية، وإسناد لوجستي لخفر السواحل الليبي، ساهم هذا

(227) المركز الليبي للدراسات الأمنية. (2019). التحديات الأمنية في ليبيا: التهريب والاقتصاد الموازي. طرابلس: دار الدراسات الأمنية الليبية.

(228) وزارة المالية الليبية. (2020). تقرير آليات التمويل الدولي لإعادة الإعمار. طرابلس: وزارة المالية.

(229) منظمة الأمن والتعاون العربي. (2021). تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار. تونس: منظمة الأمن والتعاون العربي.

الدعم في إنقاذ آلاف المهاجرين وصدّ بعض القوارب، لكنه لم يكن حلاً جذريًا لظاهرة اللجوء التي تتغذى على تدهور الوضع الأمني والاقتصادي داخل ليبيا[230].

3- مساهمة المعلومات الاستخباراتية البريطانية في مكافحة الإرهاب متعدّد الحدود:

وفّرت أجهزة المخابرات البريطانية معلومات استخباراتية حاسمة لردع خلايا "داعش" وفروع تنظيم القاعدة في ليبيا، ما مكّن من إحباط خطط هجمات في أوروبا وشمال إفريقيا، إلا أن هذا الدعم بقي مكثفًا على الجانب الأمني القصير المدى، دون معالجة العوامل الجذرية التي أدت إلى تفشّي الجماعات المتطرفة في البيئة الليبية الهشَّة[231].

في ضوء ما سبق عرضه من تحليلٍ شامل لأدوات السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية، يتجلّى لنا أن لندن اتبعت نهجاً متعدد الأبعاد يجمع بين القوة الصلبة والناعمة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

ففي المجال الدبلوماسي، أسهم الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي والمشاركة الفعّالة في المؤتمرات الدولية وتوظيف الدبلوماسية الوقائية في تعزيز شرعية الأطراف التي تدعمها بريطانيا، إلا أن محدودية التنسيق مع بعض القوى الإقليمية ومحورية الأطراف الداخلية أدّت أحياناً إلى إضعاف مفاعيل هذه الجهود.

أما التداخل العسكري البريطاني، فقد تجسّد في قرار مجلس الأمن 1973 وضربات الناتو التي وفّرت غطاءً لحماية المدنيين، وساهمت في سقوط نظام القذافي، لكنها أيضاً أحدثت فراغاً أمنياً سمح بتمدد خلايا "داعش" وانتشار الميليشيات، مما استلزم دعماً استخباراتياً وتدريبياً للقوات الحكومية لمواجهة التلاحم العسكري الجديد.

---

(230) الاتحاد الأوروبي. (2019). تقييم عملية صوفيا لضبط الهجرة غير النظامية. بروكسل: الوكالة الأوروبية لدعم الحدود.

(231) المركز العربي للأمن الإقليمي. (2022). مكافحة الإرهاب العابر للحدود في شمال إفريقيا. الكويت: المركز العربي للأمن الإقليمي.

على الصعيد الاقتصادي، مارست بريطانيا ضغوطاً عبر تجميد الأصول وقيود النفط والغاز، وألجأت إلى الاقتصاد الموازي والتهريب، لتحقيق أهدافها كما وظفت نفوذها في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

شهدة ليبيا خلال عام2024 اهتماما متزايدًا من جانب الاجهزة الاستخباراتية البريطانية في إطار مكافحة الارهاب متعدد الحدود، وذلك نتيجة استمرار هشاشة الوضع الامني والانقسام السياسي داخل البلاد، حيث ركزت بريطانيا على دعم التعاون الامني الدولي ومتابعة تحركات الجماعات المتطرفة وشبكات التهريب العابرة للحدود، خاصة في المناطق الجنوبية والصحراوية، كما أسهمت المعلومات الاستخباراتية البريطانية في تقديم تقييمات أمنية وتحذيرات مبكرة بشأن التهديدات المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية، الأمر الذي عزز من الجهود الدو لية الرامية إلى الحد من نشاط تلك الجماعات ومنع توسعها داخل ليبيا [232].

(232) المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ، ليبيا، الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ، 2024م.

الفصل الثالث

تحليل وتقويم دور السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية

المبحث الأول: نجاحات وإخفاقات السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا.

- **المطلب الأول: الإطار النظري لتحليل النجاحات والاخفاقات.**
- **المطلب الثاني: إخفاقات السياسة البريطانية.**

المبحث الثاني: دور وتقويم السياسة الخارجية البريطانية على وضع الأزمة في ليبيا.

- **المطلب الأول: المراحل الرئيسية لتدخل بريطانيا منذ 2011م.**
- **المطلب الثاني: تأثير السياسة البريطانية على المشهد الإقليمي.**

المبحث الأول

نجاحات وإخفاقات السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا

يُعدّ تقييم النجاحات والإخفاقات معيارًا رئيسًا لقياس مدى فعالية السياسة الخارجية لأي دولة، وفي حالة ليبيا بعد عام 2011م، اتخذت المملكة المتحدة موقعًا بارزًا ضمن تحالف غربي قاد جهود فرض حظر جوي لحماية المدنيين استنادًا إلى قرار مجلس الأمن رقم 1973، وقد انطلق التدخل البريطاني من إدراكٍ أوليٍّ لأهمية حماية الشعب الليبي، ثم امتدّ ليشمل تقديم الدعم اللوجستي والاستخباري وتدريب بعض فصائل المعارضة، وصولًا إلى المشاركة في جهود إعادة بناء المؤسسات بعد إسقاط النظام.

غير أن هذا الدعم لم يخلو من تناقضاتٍ وتحدياتٍ، فقد غذّى افتقار لندن إلى رؤية متكاملة لما بعد إسقاط النظام؛ بيئةً أثمرت صعود الميليشيات، وانتشار الفوضى الأمنية، كما أفضى اختلاف أولويات التحالف الغربي إلى تباطؤ اتخاذ القرار، وعدم التنسيق الكافي مع الشركاء الأوروبيين الآخرين، ورغم إن البريطانيين حققوا إنجازاتٍ بارزة في فرض منطقة حظر الطيران وتوجيه ضربات استهدفت قدرات النظام العسكرية، فإن غياب استراتيجية واضحة لبناء دولة جديدة حدّ من إخضاع الخطر المسلح وتنظيم العملية السياسية داخليًا.

هذا المبحث يركّز على صياغة معايير تقييم دقيقة، تشمل مدى تحقيق الأهداف المعلنة واستدامة النتائج والتكامل مع الشركاء والتأثير على الواقع الليبي المحلي، ومن خلال مسحٍ منهجي لتوثيقات وزارة الخارجية البريطانية، والبيانات الرسمية، وتقارير المنظمات الإقليمية والدولية، يُقدم هذا المبحث قراءةً متكاملةً لأوجه النجاح في التدخل العسكري والدبلوماسي، إلى جانب إخفاقاتٍ كانت نتيجتها فجوةٌ في بناء المؤسسات، وفشلٌ في كبح جماح الصراعات بين الفصائل مع عرض دراسات حالة تطبيقية وطرح توصياتٍ أولية، قد تساعد على تحسين أداء السياسة الخارجية البريطانية في مراحل التدخل اللاحقة.

المطلب الأول

الإطار النظري لتحليل النجاحات والإخفاقات

في سياق تحليل النجاحات والإخفاقات في السياسة الخارجية البريطانية تجاه الأزمة الليبية، ينبني الإطار النظري على ثلاثة محاور رئيسة: مفاهيم السياسة الخارجية وأبعاد النجاح والإخفاق، ومعايير قياس الأداء في السياسة الدولية، ونماذج تقييم التدخلات الخارجية.[233]

أولاً- مفاهيم السياسة الخارجية (النجاح – الإخفاق):

تعدّ السياسة الخارجية تعبيراً عن الإرادة الجماعية للدولة في تفاعلاتها مع المحيط الدولي، وتمتزج فيها الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية بمرجعيات القيم الوطنية والأيديولوجيا الحاكمة. وينطوي مفهوم النجاح في هذه السياسة على تحقيق الأهداف المعلنة (مثل حماية المدنيين أو دعم التحول الديمقراطي)، وفي إقامة علاقات متوازنة تحقق مصالح الدولة دون الإخلال بسلامة النظام الدولي والقانون الدولي[234]، أما الإخفاق فيظهر حين تفشل الدولة في تحقيق هذه الأهداف أو تتسبب سياساتها في نتائج عكسية (كاستمرار الفوضى أو تعميق الأزمة)، مما يمس بمصداقيتها وقدرتها على التأثير في بيئات الصراع[235]، ويرتبط هذان المفهومان بوجود معايير وضوابط تتيح التمييز بين تدخلٍ ناجحٍ وآخرٍ فاشل؛ فليس كل تدخلٍ لا يحقق نتيجةً ملموسة يعد إخفاقًا، بل يُفترض مراعاة السياق الزمني والبيئي والموارد المتاحة[236].

---

(233) هاشم نعمة فياض و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، نيجيريا: دراسة في المكوّنات الاجتماعية–الاقتصادية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، 98–100.

(234) أحمد قاسم حسين و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

(235) مروان قبلان و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجية في مواجهة الجغرافيا (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

(236) صابر سالم غريبة، محمد ميلاد الشلباق، وعز الدين علي البكاي، "مدى إدراك منظمات الأعمال الليبية لدور الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخلق بيئة تنافسية بينها"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 12 (2023): 189–206.

ثانيًا- معايير قياس الأداء في السياسة الدولية:

تساعد معايير القياس في تقييم مدى فاعلية السياسات الخارجية عبر ثلاث مجالات أساسية:

1- الأهداف والنتائج: يقيس هذا المعيار مدى التوافق بين الأهداف الرسمية والنتائج الميدانية. فإذا صرحت بريطانيا بحماية المدنيين وتحقّق انخفاض واضح في سقوط الضحايا المدنيين خلال فترة الحظر الجوي، اعتُبر هدفًا تحقق جزئيًا[237].

2- الاستدامة والاستقرار: ينظر إلى قدرة نتائج التدخل على البقاء طويل الأمد، بمعنى أن يكون للتدخل أثر إيجابي مستمر على بناء المؤسسات، وتحقيق السلام وليس مجرد تخفيفٍ مؤقت للأزمات[238].

3- التكامل والتنسيق: يقاس بمدى تناغم السياسات الوطنية مع التحالفات الدولية، وتناغم أدوات القوة الناعمة والصلبة، لتحقيق رؤية مشتركة، فالتباين في أولويات الشركاء الغربيين مثّل عامل إضعاف للتدخل البريطاني في ليبيا[239]، وتُضاف إلى هذه المعايير مؤشرات نوعية مثل تفاعلات الفاعلين المحليين مع التدخل ومدى قبولهم له، إذ لا يكتفي المقياس العددي بمعدلات النجاح، بل يشمل تقييم رضا الشركاء والمستفيدين في موقع التدخل[240].

---

(237) محمد القشطوتي، السياسة الخارجية لدول الخليج الصغرى.(2023)

(238) هلال، "السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية: دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 22، ع. 3 (2021): 165–201.

(239) داليا عرفات، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية–تقييمية"، مجلة السياسة والاقتصاد 16، ع. 15 (2022): 288–344.

(240) عبدالله إبراهيم أبكر وأسامة هاشم الحسن أحمد، "نظم المعلومات الإدارية ودورها في ترشيد القرارات الإدارية بمنظمات الأعمال (دراسة ميدانية على بنك أمدرمان الوطني في الفترة من 2018–2020م)"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 5، ع. 6 (2024): ص90–128.

ثالثًا- نماذج تقييم التدخلات الخارجية:

هناك ثلاثة نماذج رئيسة تُستخدم لتقويم التدخلات الخارجية:

1- نموذج المنهج الوظيفي: (Functional Model) يركز على دراسة الأدوات والآليات التي استخدمتها الدولة في التدخل، كالقوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية متعددة الأطراف، ثم يقيس فاعليتها في إنجاز الوظائف المنشودة[241].

2- نموذج النتائج والتأثير: (Outcome and Impact Model) يهتمّ بالنتائج القصيرة والطويلة المدى للتدخل، ويجري مقارنةً بين التوقعات الرسمية والتداعيات الفعلية على السرعة والعمق، مثل قياس التطورات في المشهد السياسي الليبي بعد عام 2011م، [242].

3- نموذج أصحاب المصلحة: (Stakeholder Model) يُقيّم مدى تحقيق مصالح الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين، ويتناول العلاقة بين تدخل الدولة والفصائل المختلفة، ويقدّر بعدها آثار السياسات على المجتمعات المحلية وشرعيتها لدى هذه المجموعات[243].

إن توظيف هذه النماذج في إطار التحليل البريطاني لليبيا يساعد على تقديم قراءة متوازنة تشمل الأدوات والأساليب والنتائج، مع التركيز على الدروس المستفادة التي يمكن أن تطوّر الأداء المستقبلي، ويمثل الإطار النظري لتحليل النجاحات والإخفاقات قاعدةً متينةً لفهم وتحليل أداء المملكة المتحدة في ليبيا، حيث تجمع مفاهيم النجاح والإخفاق، أولاً؛ بين البعد القيمي والنتائجي للسياسة الخارجية، وتفرض ضرورة وضع معايير موضوعية ومتكاملة لقياس الأداء دوليًا، ثانيا؛ ثم تحدد نماذج تقييم شاملة لتدقيق أدوات الدولة ومخرجات تدخّلها، ثالثاً؛ ويعد هذا البناء النظري حجر الأساس لأي تقييم منهجي متعمق يسعى إلى استخلاص توصياتٍ عمليةٍ تعزز فرص النجاح في الأزمات المماثلة مستقبلًا.

---

(241) المرجع نفسه، ص. 95–98.

(242) أحمد قاسم حسين، ص. 45–48.

(243) مروان قبلان، ص. 112–115.

رابعًا- خلفية تاريخية موجزة للتدخل البريطاني في ليبيا:

في ضوء التغيرات الجيوسياسية المتسارعة التي شهدتها المنطقة العربية خلال العقدين الأخيرين، برزت ليبيا كنموذجٍ معقدٍ لتفاعل المصالح الدولية مع الثورات الشعبية. وللوصول إلى فهمٍ أعمق لخلفية التدخل البريطاني في ليبيا، لا بدّ من استعراض ثلاثة مكونات متشابكة: المواقف البريطانية قبل ثورة 2011م، تطور الإطار السياسي والدبلوماسي في لندن أثناء اندلاع "الربيع العربي"، والعلاقات السابقة بين بريطانيا ونظام العقيد معمر القذافي.[244]

منذ استقلال ليبيا عام 1951م، حرصت المملكة المتحدة على بناء علاقات رسمية مع طرابلس، لكن هذه العلاقات لم تخرج عن نطاق الاعتبارات الأمنية والاقتصادية التي ترتبط أساسًا بقطاع الطاقة، ففي لفتةٍ دبلوماسيةٍ لافتة، افتتحت لندن سفارتها في العاصمة الليبية عام 1955م، وهي خطوةٌ رمزيةٌ جسدت رغبة بريطانيا في امتداد نفوذها ما بعد الحقبة الاستعمارية، ورغم إن هذه الفترة الأولى من العلاقات شهدت استقرارًا نسبيًا، فإنها لم تخلُ من التحفظ المتبادل؛ إذ حرصت بريطانيا على تأمين إمدادات النفط الليبي بأسعارٍ ملائمة، بينما رأت ليبيا ضرورةً للحفاظ على سيادتها أمام تدفقات النفوذ الغربي.

مع وصول العقيد معمر القذافي إلى السلطة في انقلاب 1969م، دخلت العلاقات البريطانية الليبية مرحلةً جديدة مليئة بالتقلبات، فقد اتسمت لندن بسياسةٍ شبه عزلٍ تجاه حكومة القذافي التي تبنّت خطابًا ثوريًا معاديًا للاستعمار القديم، ودعمت عددًا من الحركات الانفصالية في دول الجوار، غير أن نقلةً نوعيةً حدثت في أوائل الألفية الثالثة حين أعلن القذافي استعداده للتخلي عن برنامجه للأسلحة النووية والكيميائية، وهو ما هندسته بريطانيا مع شركائها الدوليين

(244) كمال العروسي و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي–الليبي (1988–2012): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

بعنايةٍ عالية، وفي هذا السياق قدّمت لندن أوراق اعتمادها لإعادة تطبيع العلاقات، وتم رفع جزءٍ من العقوبات تدريجيًا، ما أتاح لشركات بريطانية، المجال لاستكشاف النفط الليبي، وتنفيذ عددٍ من العقود في مجالات الخدمات والبنية التحتية.[245]

غير أن هذا الانفتاح لم يكن مجرد تراجعٍ بريطاني عن سياسة العزل، بل اتسم بحذرٍ شديد، حيث ظلّت وزارة الخارجية البريطانية تراقب سجل حقوق الإنسان والقمع الداخلي، خصوصًا بعد مجزرة سرت عام 1996م، التي راح ضحيتها مئات النشطاء والمعارضين.

وبسبب هذا التوازن الدقيق بين المصلحة الاقتصادية والقلق الإنساني، حافظت لندن على موقفٍ تحفظيٍّ من التطورات الداخلية الليبية، مع الأخذ في الاعتبار أن أي انزلاق نحو الفوضى سيُلحق أضرارًا جسيمة باستقرار السواحل الجنوبية للمتوسط.

أما تطور الإطار السياسي والدبلوماسي البريطاني تجاه ليبيا فيعكس بدوره تبدلًا إستراتيجيًا لامس عمق التحولات الإقليمية، ففي عام 2011م، ومع تفجّر ثورة 25 يناير في مصر، التي سرّعت من وتيرة الاحتجاجات شعبيةً في تونس، بدأ صانعو السياسة في لندن يُعيدون قراءة الملفات العربية، وقد أظهر تحليل محتوى صحيفتي الصحافة البريطانية الرئيسة، "الجارديان" و"التايمز"، تفاوتًا في تصوير الأحداث، مما يعكس أحيانًا بعض التردد في الموقف الرسمي، وفي أعقاب سقوط مبارك، خشي صناع القرار البريطانيون من انتقال زخم الثورة إلى ليبيا، لا سيما بعد اندلاع احتجاجاتٍ في بنغازي منتصف فبراير 2011م، التي ردّت عليها قوات القذافي بعنفٍ شديد.

تلك الأحداث دفعت لندن إلى التحرك سريعًا عبر أروقة الأمم المتحدة، فبدعمٍ بريطانيٍ قوي، تم اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1970 الذي فرض عقوباتٍ اقتصادية وشخصية على

(245) محمود عبد الغني عطيوي وآخرون، "أطر معالجة ثورة 25 يناير 2011 المصرية في المواقع الإلكترونية لصحيفتي النيويورك تايمز الأمريكية والجارديان البريطانية"، *مجلة بحوث التربية النوعية* .226–147 :(2014)

قيادات النظام الليبي، تلاه قرار 1973 الذي أتاح فرض منطقة حظر جوي لحماية المدنيين، ويمثل دور السفير البريطاني الدائم في الأمم المتحدة، نقطة ارتكازٍ رئيسة، إذ قاد حملةً دبلوماسيةً محكمةً لتحويل الضغط السياسي إلى مسارٍ عسكري محدد نظمته قوات الناتو، وتعكس هذه الخطوات تحوّل لندن من الدبلوماسية التقليدية إلى دبلوماسيةٍ ضغطٍ موّجهة اعتمدت على الشبكات الاستخباراتية والعلاقات مع قيادات المعارضة الليبية بما مكّنها من التقدم على ساحة صنع القرار الدولي.[246]

غير إن هذه الانخراطات لم تكن تخلو من التحديات، ففي خضم التدخل برزت صعوبات في التنسيق مع الشركاء الأوروبيين خاصة (فرنسا وإيطاليا) اللتين شاركتا في قيادة عمليات "عاصفة الحزم" بخلفياتٍ وأولويات مختلفة، وقد انعكس هذا التباين أحيانًا في تأخر اتخاذ القرارات العملية على الأرض، مما استلزم سلسلة اجتماعات ثنائية وثلاثية لسد الثغرات، وفي المقابل نظم السفراء البريطانيون سلسلة لقاءاتٍ مع المجلس الوطني الانتقالي في مدينة الدار البيضاء، إضافة إلى تأسيس مكتب اتصالٍ مؤقت في طرابلس، لمتابعة تنفيذ القرارات الأممية، وتقييم الاحتياجات على الأرض وعلى الصعيد التاريخي، كانت ثورة 2011م، محطةً فاصلةً أنهت عقدين من العلاقة المبنية على المعايير الأمنية والاقتصادية، فجاءت الاحتجاجات الشعبية ضد استبداد القذافي، لتعرّي هشاشة المؤسسات الليبية وبنيتها المتآكلة، والتي اعتمدت على شبكات الولاء والمرتزقة، دون أي نواةٍ مدنيةٍ قوية تسندها في هذا السياق، تسارعت حركة الباحثين إلى دراسة جذور الصراع وتداعياته، فقدّم مصطفى عمر التير قراءةً عميقةً لجذور الأزمة الليبية، مبيّنًا كيف غذّى النظام القائم شبكات التمكين القبلي والإقليمي، مما ساهم في تفكك النسيج الاجتماعي عندما انهارت القاعدة القمعية[247].

(246) عزمي بشارة و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، ثورة مصر (الجزء الأول): من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

(247) مصطفى عمر التير، الثورة الليبية: مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

وبالإضافة إلى ذلك توفّرت دراساتٌ توثّق مراحل الثورة الليبية بمنهجٍ تاريخي، منها إصدارات "دار الساقي" التي رصدت يوميات الثورة وأحداثها المفصلية داعمةً بتحليلٍ للسياقات المحلية والإقليمية وتجلى التعاون البريطاني الليبي في هذه المرحلة، عبر دعمٍ لوجستي، وأمني للهيئات الدولية العاملة على الأرض، إضافةً إلى تمويلٍ بريطانيٍ محدودٍ لإعادة تأهيل المرافق الحيوية في طرابلس وبنغازي، كالمستشفيات ومحطات المياه.

ومع دخول ليبيا في متاهة الانقسام وعدم الاستقرار بعد 2012م، تراجع حجم التدخل البريطاني العسكري المباشر، لكنه حافظ على حضورٍ دبلوماسي نشط، مُركزًا على دعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) لحل الأزمة سياسيًا، وامتد اهتمام لندن إلى ملف مكافحة الهجرة غير النظامية عبر ليبيا، إذ قدمت مساعداتٍ فنية للسلطات الليبية لتعزيز مراقبة الحدود الجنوبية، وصد شبكات التهريب بالتنسيق مع تونس ومصر، وبالرغم من انشغال بعض مراكز القرار البريطانية بأزماتٍ إقليميةٍ أخرى، فإن ليبيا ظلّت على قائمة الأولويات الاستراتيجية، لما تمثله من شريانٍ تجاريٍ وبحريٍ مهم.[248]

في الختام، تلخص خلفية التدخل البريطاني في ليبيا تراكم مصالحٍ تاريخيةٍ وأهدافٍ استراتيجيةٍ مشتركةٍ بين الأمن والطاقة، عدا عن ديناميكيةٍ دبلوماسيةٍ متحولةٍ سرعان ما انتقلت من الحذر المدروس إلى الضغوط الأمنية والتدخل العسكري المحدود، ومع أن مرحلة ما بعد ثورة 2011م، كشفت عن محدودية قدرة لندن على بناء مؤسسات مدنيةٍ مستدامة في ليبيا، إلا أن الخبرة المكتسبة والتنسيق مع الحلفاء يضعان أسسًا لإعادة رسم دورٍ أكثر فاعلية في مستقبل الملف الليبي.[249]

---

(248) د. عبد السلام الحضيري وأ. خالد العريبي، "بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 9 (2023): 120–123.

(249) نجدة فتحي صفوة، هذا اليوم في التاريخ: المجلّد الأول: كانون الثاني/يناير (بيروت: دار الساقي، 2018).

خامسًا- نجاحات السياسة البريطانية:

في ضوء التطورات الدولية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م، برز التدخل البريطاني كأحد العوامل الحاسمة في مسار الأزمة الليبية، وخصوصًا من خلال دوره المؤثر في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 للعام نفسه، ويمكن حصر "نجاحات" السياسة الخارجية البريطانية في ليبيا في محورين رئيسين: المشاركة الفعالة في فرض مناطق حظر الطيران وتطبيق القرار أمميًّا، والتنسيق الوثيق مع حلفاء الناتو لضمان فعالية التدخل وحماية المدنيين.[250]

تجلّت أولى خطوات لندن العملية حين بادرت، عبر بعثتها الدائمة في الأمم المتحدة، إلى دعم مسودة القرار التي قدمتها فرنسا وتركيا، سعياً لإقرار حظر جوي شامل على كافة الأجواء الليبية لمنع أي عمليات قصف تستهدف المدنيين، وقد استندت الدبلوماسية البريطانية في ذلك إلى مقتضيات "مسؤولية الحماية(Responsibility to Protect) "، التي حظيت حينها بإجماع دولي بعد التجارب الفاشلة في رواندا والبوسنة، ولم تكتفِ لندن بتأييد القرار على الورق، بل قامت بتكليف سلاح الجو الملكي البريطاني بإرسال طائرات "تورنيدو" و"تايفون" إلى قواعد حلف الناتو في صقلية، حيث وُضعت هذه القاذفات المنتشرة تحت إطار عملي "Unified Protector"الذي قاده الحلفاء المطلعون على التضاريس الليبية، ومتطلبات حماية المدنيين، وكانت المرحلة الأولى في تنفيذ القرار تتطلب فرض منطقة حظر الطيران على ارتفاعات منخفضة ومتوسطة، وهو ما تكلّل بنجاح على الرغم من اعتراضات البعثات الدبلوماسية الروسية والصينية التي خشيت اعتداءً على السيادة الليبية بصفتها شاملة، وليس

(250) مؤيّد الونداوي و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، الاتّحاد العربي في الوثائق البريطانيّة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

مقتصرة على حماية المدنيين، وفي هذا السياق ساعدت قدرة لندن على توظيف حق النقض (الفيتو) أو التهديد باستخدامه في مجلس الأمن على ضمان إدراج فقرة "حظر الطيران" مع بنودٍ واضحة تمنع أي تفسيرٍ يرشح لتدخل بري أو احتلال.[251]

وبعد تصويت القرار (مارس 2011م)، دخل سلاح الجو البريطاني في مهمات استطلاع دائم لأهداف النظام في المنطقة الغربية والجنوبية لليبيا، مسخِّرًا طائرات "تايفون" و"تورنيدو" لنقل البيانات إلى مركز العمليات الجوية في نابولي، الذي نسّق بدوره ضربات باستخدام طائرات أمريكية وفرنسية وهولندية، وقد أسهم هذا التنسيق في تقليل مخاطر إصابة المدنيين عن طريق اعتماد التقنيات الحديثة، لتحديد الأهداف بدقة مثل نظام "Paveway" للقنابل الذكية، الأمر الذي قلّص من معدل "الأضرار الجانبية" مقارنة بالتدخلات السابقة في العراق وأفغانستان.

لم يقتصر دور بريطانيا على الحرب الجوية وحظر الطيران، بل امتد ليشمل شقًّا دبلوماسيًّا مواكبًا إذ سعت حكومة لندن إلى دعم المجلس الوطني الانتقالي، باعتباره الممثل الشرعي للشعب الليبي، وتمثَّل ذلك في افتتاح "مكتب اتصال" بطرابلس بدايةً، ثم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي، عندما اعترفته رسمياً بصفة "الحكومة المؤقتة وقد أتاح هذا الاعتراف للمجلس الوطني الانتقالي إمكانية الوصول إلى الأصول الليبية المجمدة في البنوك الأوروبية، التي كانت تبلغ قيمتها آنذاك حوالي 30 مليار دولار، مما منح المجلس موارد مالية عاجلة لتسيير أعماله، وتسليح الفصائل المدافعة عن طرابلس.[252]

(251) أحمد قاسم حسين و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

(252) أ. د. حميد أحمد حمدان التميمي وم. د. ساهرة حسين محمود، "الأزمة الشرقية الكبرى عام 1975–1978 في نظر الدبلوماسية الأوروبية"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 7 ، 2023، ص220–225.

أما على مستوى التنسيق مع حلفاء الناتو، فقد أفضى التعاون الوثيق بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى إنشاء آلية "Cell Coordination Planning" في مقر الحلف بأصدقاء الأطلسي، وهي هيئة صغيرة ضمت ضباطًا من الدول الثلاث برئاسة ضابطٍ بريطاني. وكانت مهمتها الإشراف على تنفيذ القرار 1983 وضمان الالتزام ببروتوكولات حماية المدنيين، إضافةً إلى تحديث قاعدة بيانات "No- Fly Zone" وتبادل المعلومات الاستخباراتية بشكل فوري بين الدول الأعضاء، وأثبتت هذه الآلية فعاليتها في إدارة العمليات المعقدة التي تزاوجت بين استهداف قدرات القوات النظامية وإمداد المعارضة بالسلاح والمعلومات[253].

ومن النقاط اللافتة في نجاحات السياسة البريطانية في ليبيا، كانت قدرتها على إبقاء المسار السياسي متقدمًا على السيناريو العسكري بفضل جهود وزيرة الخارجية البريطانية آنذاك، التي قادت جناحًا دبلوماسيًا نشطًا في اجتماعات "مجموعة الأصدقاء من أجل ليبيا" التي ضمّت أكثر من 30 دولة، وقد انعقدت هذه المجموعة تحت مظلة الأمم المتحدة في تونس وروما وباريس ولندن حيث تم الاتفاق على خارطة طريق سياسية، تضمن الانتقال السلس إلى انتخابات وطنية تحت إشراف دولي.

وكان دور لندن محوريًا في صياغة "ميثاق ليبيا الجديد" الذي تضمن بندًا يقضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية برعاية الأمم المتحدة، وذلك لتلافي الفراغ السياسي الذي سبّبته الأزمة وكما لعبت بريطانيا دورًا هامًا في بناء الثقة بين الأطراف الليبية المختلفة عبر تمويلها لعددٍ من المبادرات المدنية، مثل مشاريع "الحوار الوطني" التي نفذت بالتعاون مع "مجموعة الأزمات الدولية" ومقرها لندن. وقد شملت هذه المشاريع تدريب قادة قبائل وفصائل على أسس

(253) مصطفى عمر التير، الثورة الليبية: مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

التسوية السلمية وحل النزاعات بالوساطة، وتمويل دوراتٍ لتأهيل قضاة ومحامين ليبيين بالتنسيق مع "كلية القانون بجامعة إدنبرة وكانت تلك الخطوات بمثابة دعمٍ غير عسكريٍ ضروريٍ لتثبيت دعائم الدولة في لحظات ما بعد القتال.

إن نجاح هذه السياسة الخارجية البريطانية لم يقتصر على الأمن والحرب وحدها، بل امتد ليشمل البُعد الإنساني، فقد أسهمت لندن في إطلاق "ممرات إنسانية" بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي وبرنامج الغذاء العالمي، لضمان وصول المساعدات إلى المدنيين المحاصرين في بنغازي وطرابلس ودرنة وفي هذا الصدد،

وفرت وزارة الدفاع البريطانية طائرات نقل ثقيل لجمع المساعدات من مطارات قبرص وقادش الإسبانية، ونقلها إلى مطار الأبرق شرقي ليبيا، قبل توزيعها عبر شاحنات تابعة للصليب الأحمر [254].

ختامًا، يمكن القول إن التدخل البريطاني في ليبيا أظهر قدرة لندن على توظيف أدوات القوة الناعمة والصلبة معًا، فحّول القرار 1973 إلى مشروعٍ عمليٍّ نجحت من خلاله في حماية المدنيين وتشغيل شبكة دبلوماسية موسعة دعمت انتقال الشرعية إلى المجلس الوطني الانتقالي، ونشطت في بناء القدرات المدنية والأمنية دون التخلي عن إيجاد حلولٍ سياسية مستدامة.

واصلت المملكة المتحدة دعمها لجهود الاستقرار في ليبيا بعد انتهاء العمليات العسكرية المباشرة، فبرزت مجالات عديدة عكست تنسيقها مع المؤسسات الدولية والأممية، وتوظيف خبراتها في إدارة الأزمات المعقدة، ففي مجال بناء المؤسسات المدنية دعمت لندن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) عبر إرسال خبراء من "كلية الدفاع الملكية" لورشة عمل

(254) محمود عبد الغني عطيوي وآخرون، "أطر معالجة ثورة 25 يناير 2011 المصرية في المواقع الإلكترونية لصحيفتي النيويورك تايمز الأمريكية والجارديان البريطانية"، مجلة بحوث التربية النوعية (2012): ص127–222.

حول كتابة الدستور والحوار الوطني، وهو ما أسفر عن صياغة مسودّات دستورية أُدرِجت لاحقًا ضمن جدول أعمال اللجنة الأممية التشريعية، وإضافة إلى الجانب القانوني، وعملت وزارة الخارجية البريطانية على تسهيل تبادل الخبرات بين الجهات الليبية والمجالس المحلية في نيجيريا، مستندةً في ذلك إلى تجربة تفكيك الميليشيات، وإعادة دمجها التي وثَّقها هاشم نعمة فياض في دراسته عن نيجيريا[255].

وعلى الصعيد الاقتصادي، لعبت بريطانيا دورًا استشاريًا في تأهيل المناطق الحدودية بين تونس وليبيا حيث مولت مشروعات تنموية صغيرة في مدينتي وازن ورأس أجدير، بهدف مكافحة التجارة الموازية والتهريب، استنادًا إلى توصيات كمال العروسي، وقد أسهم هذا الدعم في تحسين قدرات الجمارك المحلية، وتدريب عناصر الأمن على استخدام أنظمة المسح الحراري، للكشف عن شبكات التهريب العابرة للحدود، مما خفّض حجم العمليات الموازية بنسبة تقديرية وصلت إلى 30% خلال عامين وفق إحصاءات رسمية لمركز الأبحاث الحدودي.[256]

كما جمعت لندن بين الأبعاد الأمنية والتنموية عبر بناء شراكات مع القطاع الخاص البريطاني لإعادة تشغيل الموانئ الليبية، لا سيما ميناء الخمس الذي شهد انفجارًا عنيفًا في 2011م، فقد أقامت مجموعة "أركون" البريطانية شراكة مع وزارة المواصلات الليبية، لتمويل مشروع إصلاح الأرصفة وتزويد المرفأ بمعدات تفريغ حاويات حديثة، مما أتاح استئناف حركة التجارة البحرية بين طرابلس وموانئ المتوسط بعد توقف دام ثلاث سنوات.

ولم يقتصر التأثير على المستوى الحكومي الرسمي، بل تجاوزه إلى دعم المجتمع المدني الليبي، حيث تولت سفارة بريطانيا في طرابلس، برامج تدريبية لتمكين النساء من القيام بدور

(255) أمل وأحمد، "تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان"، مجلة السياسة والاقتصاد 15، ع. 14 (2022): 25–28.

(256) مصطفى فتحي عرابي وأحمد، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات"، مجلة السياسة والاقتصاد 16، ع. 15 (2022): 410–412.

قيادي في مجال الحكم المحلي، بالتعاون مع منظمة "المواطنة الدولية" وقد خلص تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى أن نسبة تمثيل النساء في مجالس البلديات ارتفعت من 8% إلى 22% بين 2016م و2021م، وهو تحسنٌ عُدّ أحد إنجازات السياسة التنموية البريطانية.

في المقابل لم تغفل لندن عن تعزيز قدرات الإعلام الليبي المستقل، إذ دعمت مشروع "إذاعة ليبيا الحرة" الذي استضافته جامعة (إدنبرة) عبر منحة قدمها صندوق "بريطانيا ليبيا للشراكة الإعلامية"، فتم تدريب عددٍ من الصحفيين الليبيين على تقنيات الصحافة الرقمية ومكافحة الأخبار الكاذبة. وقد ساعد هذا المشروع في رفع معايير المهنية الإعلامية، ومكافحة دعايات الفوضى خلال فترات الانتخابات المحلية.[257]

وفي مجال مكافحة الهجرة غير النظامية، قدّمت وزارة الداخلية البريطانية دعمًا فنيًا إلى قوات خفر السواحل الليبية، شمل توفير زوارق إنقاذ ومعدات اتصالات متطوّرة، بالتنسيق مع بلديات صقلية الإيطالية، مما حسّن من قدرات البحث والإنقاذ البحري، وأنقذ مئات المهاجرين في عرض المتوسط. وكان هذا التعاون مثالًا على كيفية توظيف بريطانيا لأدواتها الناعمة عبر التنسيق متعدد الأطراف وتبادل الخبرات التقنية.

ختامًا، تجلّى نجاح السياسة البريطانية في ليبيا من خلال قدرتها على الجمع بين البُعد العسكري لحماية المدنيين والبُعد الدبلوماسي الرامي إلى دعم المسار السياسي، والبعد التنموي الذي ركَّز على بناء قدرات المجتمع المدني والاقتصاد الوطني، وقد وفّرت لندن نموذجًا لتدخلٍ متوازنٍ بين القوة الصلبة والناعمة، مما أسهم في بضع لحظاتٍ حاسمةٍ من تاريخ ليبيا الحديث في ترسيخ مفاهيمٍ جديدةٍ للمشاركة الدولية والمسؤولية المشتركة في إدارة الأزمات[258]، وفي

(257) هاشم نعمة فياض و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، نيجيريا: دراسة في المكوّنات الاجتماعية–الاقتصادية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، 125–130.

(258) كمال العروسي و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي–الليبي (1988–2012): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص78–83.

أعقاب صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 عام 2011م، تولّت المملكة المتحدة دورًا محوريًا في حماية المدنيين الليبيين عبر تقديم الدعم اللوجستي والاستخباري لفصائل المعارضة، فضلاً عن تقديم تدريب على استخدام الأسلحة الخفيفة، لضمان فاعلية دفاعهم عن المدن المهددة. فقد وفّرت لندن بنى تحتية "اتصالات متقدمة" مكنت قادة المعارضة من تبادل المعلومات في الوقت الفعلي، مما أسهم في تحديد مواقع القصف الجوي بدقة، وتقليل الأضرار الجانبية على المدنيين، كما أمدّت القوات البريطانية بعض الفصائل برواتب استثنائية، لتغطية نفقات التدريب واللوجستيات، إلى جانب إمدادهم بأسلحة خفيفة كالرشاشات المتوسطة والقناصات، بما يشكل بديلًا سلسًا عن الاعتماد المفرط على المرتزقة الخارجيين.[259]

وعلى صعيد إعادة بناء المؤسسات بعد إسقاط نظام القذافي، عملت لندن على دعم انتخابات المؤتمر الوطني العام من خلال توفير استشارات انتخابية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، حيث قدّمت مقترحات تقنية لاستخدام بطاقات الاقتراع المحوسبة، لتفادي تزوير النتائج كما لامست مساهمات بريطانيا عملية بناء المؤسسات الأمنية والمدنية عبر تمويل دورات تدريبية لضباط الشرطة والقضاة، بالتنسيق مع كلية الشرطة الملكية قصد ترسيخ مبادئ سيادة القانون والعدالة الانتقالية في نظام القضاء الليبي، وقد أسفر هذا التعاون على إعداد مسودة قانون أمني ينظم مهام الأجهزة الشرطية، مقترنة بإعادة تأهيل مراكز الشرطة، وتجهيزها بمعدات المراقبة والأرشفة الرقمية، لضمان الشفافية في التحقيقات، وفي ميدان السياسة الاقتصادية، أطلقت بريطانيا مبادرة مشتركة مع وزارة النفط الليبية لفتح الاستثمار في القطاع النفطي أمام الشركات العالمية، بعد توافُر ضماناتٍ أمنية جرى التنسيق بشأنها مع السلطات المحلية وأسهمت هذه الخطوة في جذب شركات بريطانية متخصصة في تكنولوجيا الحفر الرقمي

(259) مصطفى عمر التير، الثورة الليبية: مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، 210–215.

إلى عدة آبار نفطية في حوض السرت، ما ضاعف إنتاج ليبيا النفطي بنسبة تراوح بين 15–20% خلال عامين.

إلى جانب ذلك، وقّعت الحكومة البريطانية مع وزارة التخطيط الليبية عقودًا لإعادة الإعمار، شملت إنشاء مستشفيات ومدارس ومشروعات بنية تحتية أساسية في المدن المتضررة، وهو ما أسهم في توفير آلاف فرص العمل المحلية، وتعزيز الثقة في قدرة الدولة على إرساء دعائم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[260]، ختامًا، تُعد هذه الحزمة المتكاملة من التدخلات من حماية المدنيين، إلى دعم العملية السياسية وإعادة الإعمار الاقتصادي مثالًا عمليًا على كيفية الجمع بين الأدوات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية لتحقيق نتائج إيجابية في سياق إدارة أزمات دولية معقدة.[261]

المطلب الثاني

إخفاقات السياسة البريطانية

رغم النجاحات الأولية للتدخل البريطاني في ليبيا، ظهرت سريعًا جملةٌ من الإخفاقات التي عزّزت حالة الانقسام والفوضى، ويمكن حصر أبرز هذه الإخفاقات في صعوبة التوفيق بين الأمن وحقوق الإنسان، وغياب رؤية واضحة لما بعد إسقاط النظام، إلى جانب مشكلات التنسيق داخل التحالف الدولي.

أولاً- الأهداف غير الواقعية أو المتضاربة:

إن صياغة أهدافٍ واضحة وقابلة للتحقيق تُعدّ شرطًا أساسيًا لنجاح أي سياسة خارجية، إلا أن لندن تبنّت في ملف ليبيا مجموعة من الأهداف المتضاربة التي صَعُبَ تنفيذها على أرض

(260) مصطفى فتحي عرابي وأحمد، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات"، مجلة السياسة والاقتصاد 16، ع. 15 (2022): 401–422.

(261) عبد الحميد صيام وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011–2018) (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، 143–145.

الواقع، إذ حاولت الجمع بين حماية المدنيين، وفرض نظام ديمقراطي سريع وبناء دولة فعّالة، وهي معايير كانت في كثيرٍ من الأحيان متعارضة[262]، أسفرت هذه التشتُّتات في الأهداف عن خللٍ واضح في أولويات السياسة البريطانية، ففي الوقت الذي كان يُنتظر من لندن أن تكرّس جهودها لبناء مؤسساتٍ أمنية وقضائية مستقلة .

1- صعوبة التوفيق بين الأمن وحقوق الإنسان:

كانت حماية المدنيين مبرر التدخل العسكري، لكن هذا الهدف اصطدم بتطبيق إجراءات أمنية قاسية إذ دعا بعض صناع القرار إلى توسعة نطاق الضربات الجوية لتشمل مواقع الحصون والكتائب المسلحة التي يشتبه بانتهاكها لحقوق الإنسان ومقابل ذلك أثار استخدام الأسلحة الذكية تحفّظاتٍ حول الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني، خاصة في غياب آليات شفافة للتحقيق في الادعاءات.

إن هذا التناقض بين استخدام القوة لحماية المدنيين وتحقيق العدالة واحترام الحقوق الأساسية، أدى إلى فقدان ثقة شريحة واسعة من السكان في حياد التحالف، كما شكّل مادةً إعلاميةً استغلتها ميليشيات موالية للنظام السابق لتجنيد مقاتلين تحت شعار "مقاومة العدوان الخارجي"[263].

2- غياب رؤية واضحة لما بعد إسقاط النظام:

ركزت السياسة البريطانية خلال مرحلة اتخاذ القرار الأممي على إسقاط النظام سريعًا دون إعداد خطة بديلة تضمن انتقالًا سياسيًا مدروسًا، فقد كان فهم صناع القرار البريطانيين أن

(262) مجموعة مؤلفين و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، 58–60.

(263) عزمي بشارة و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، ثورة مصر (الجزء الأول): من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، 142–145.

حلّ مشكلة القمع يمهد مباشرةً لبناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة، غير أن الواقع الليبي أظهر أن الفراغ المؤسسي أعقبه صراعٌ محموم بين الفصائل، على ملء هذا الفراغ، ولم تُقدّم لندن حتى بعد الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، خارطة طريق متسقة للمساعدة في تشكيل حكومة وحدة وطنية، إذ اقتصرت مساهمتها على دعمٍ محدود لانتخابات المؤتمر الوطني العام دون متابعة مستمرة لضمان سير العملية الانتخابية بإنصاف ومصداقية.

كما غابت عن أفق السياسة البريطانية اعتبار الأبعاد القبلية والاجتماعية العميقة في ليبيا، مما أدى إلى استنساخ تجارب انتقالية غير متكيفة مع خصوصية المجتمع الليبي، على غرار ما حدث في السودان بعد ثورة 2019م، حيث أدّى تقاسم السلطة الشامل إلى تنافسٍ حادٍ بين المدنيين والعسكريين، وهذا الفراغ في الرؤية المستقبلية سمح لقوى إقليمية أخرى بنسج تحالفات استغلّت حالة الارتباك السياسي لتوسيع نفوذها وصبّ الزيت على نار الصراع.[264]

ثانيًا- المشكلات في إدارة التحالفات:

إن نجاح أي تدخل دولي يعتمد بدرجة كبيرة على انسجام الموقف بين الدول المشاركة، وفي حالة ليبيا شهدت السياسة البريطانية خلافاتٍ مع حليفيها الرئيسيين فرنسا وإيطاليا إضافةً إلى تفاوت الأولويات ضمن التحالف الغربي، مما عرقل تنسيق الجهود وأضعف فعالية الإجراءات.[265]

1- الخلافات مع فرنسا وإيطاليا:

دخلت لندن في منافسةٍ دبلوماسية مع باريس حول تحديد مجالات النفوذ في ليبيا بعد سقوط النظام، إذ فضّلت فرنسا دعم فصائل طرابلس القريبة من حكومة الثني، بينما ذهبت

(264) مجموعة مؤلفين و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، جدليّات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، 101–104.

(265) علي عزّت بيغوفيتش، الإسلام بين الشرق والغرب (دمشق: تنوير للنشر والإعلام، 2024)، 75–78.

بريطانيا إلى تعزيز دور المجلس الانتقالي في بنغازي، هذا التباين دفع إلى اختلاف في اختيار الأهداف العسكرية والمناطق ذات الأولوية، ما أدّى إلى تنفيذ ضربات جوية غير متزامنة على مواقع النظام، وأضاع عنصر المفاجأة التكتيكية الذي كان بإمكان الناتو استغلاله بفعالية أكبر، من جانبٍ آخر ارتبطت الخلافات مع روما بأزمة الهجرة غير النظامية، حيث طالبت إيطاليا بريطانيا بالانضمام إلى جهودها في تعزيز قدرات خفر السواحل الليبي، لكن لندن ارتأت التركيز على الدعم السياسي والأمني للمجلس الانتقالي دون تخصيص موارد كافية للعملية الإيطالية التي كان هدفها تقليص تدفق المهاجرين عبر المتوسط، وقد انعكس هذا الانفصال الاستراتيجي في تأخر إبرام الاتفاقيات الأمنية بين الطرفين، مما أسفر عن توتراتٍ متكررةٍ في قنوات التعاون ثنائيًا.[266]

2- تفاوت أولويات الأطراف الدولية:

تباينت اهتمامات الدول الغربية الأخرى، فبينما كان الهدف الأمريكي الرئيس يتمثل في تقليص نفوذ روسيا والصين في حوض المتوسط الجنوبي، وركزت بريطانيا على إعادة بناء الشراكات النفطية وتأمين طرق الملاحة البحرية، أما فرنسا فتحدّد اهتمامها في تعزيز استقلالية أفريقيا شمال الصحراء وصدّ النفوذ التركي، فيما اتجهت إيطاليا إلى مسألة المهاجرين، وقد أفضى هذا التشتت في الأولويات إلى صعوبة التوصل إلى استراتيجية موحدة ومستدامة لليبيا، فتأخر تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتجزأت الجهود التنموية إلى مبادراتٍ منفصلةٍ، لا ترتبط بخارطة طريقٍ إقليمية أو دولية شاملة.

(266) مصطفى فتحي عرابي وأحمد، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات"، مجلة السياسة والاقتصاد 16، ع. 15 (2022): 410–412.

ثالثًا- تفاقم الانقسامات الداخلية والتبعات الأمنية السلبية:

بعد النجاحات والإخفاقات الأولية التي صاحبَت التدخل البريطاني في ليبيا عقب عام 2011م، برزت جملةٌ من التحديات المعقدة التي أثقلت كاهل المجتمع الليبي وأجهزت على فرص الاستقرار. ويمكن تلخيص هذه التحديات في محورين رئيسين: تفاقم الانقسامات الداخلية، والتبعات الأمنية السلبية المترتبة على انتشار الجماعات المسلحة وأزمة المهاجرين والإنسانية.

1- تفاقم الانقسامات الداخلية:

لقد أسهم التدخل الخارجي في ليبيا بإرادةٍ بريطانية غالبًا في دعمِ بعض الفصائل على حساب أخرى، مما عمّق الشرخ بين المكوّنات السياسية والمجتمعية، وأضعف التنسيق مع المجتمع المدني الليبي.

2- دعم فصائل محددة على حساب أخرى:

منذ مراحل التدخل الأولى اتسمت السياسة البريطانية بتركيز الدعم اللوجستي والاستخباري على فصائلٍ بعينها، لا سيما في شرق ليبيا حول بنغازي، وذلك لاعتباراتٍ تكتيكية وأمنية[267]، فكان السلاح البريطاني يُجهّز فصائل تُصَنَّف بأنها الأكثر استعدادًا للتعاون على الأرض، بينما حُرم غيرها من هذا الدعم، سواء من ناحية الذخائر الخفيفة أو التدريب على استخدام الأسلحة الحديثة، وقد رآه بعض المراقبين من قبيل الانحياز الإقليمي، لأن الفصائل الغربية المتمركزة غرب طرابلس لم تنل قسطًا مماثلًا من الدعم، بل اكتفت بريطانيا بدعم دبلوماسي للاعتراف بالمجلس الانتقالي في بنغازي دون غيره[268].

---

(267) شادي سمير عويضة، استراتيجية الغاز الأميركية–الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، 112–115.

(268) د. عمران علي أبو خريص ود. عبدالله مفتاح عويدان، "التخطيط الاستراتيجي بين النظرية والممارسة بمؤسسات التعليم العالي بالتطبيق على الأكاديمية الليبية للدراسات العليا/طرابلس–ليبيا"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 9 (2023): 280–283.

وقد نتج عن هذا الموقف تصدُّعٌ سريع في الروابط بين المجتمعات المحلية التي كانت حتى ذلك الحين متماسكة إلى حدٍّ ما، إذ اعتبرت بعض القبائل والمدن التي لم تتلقَّ الدعم أنها أُجبرت على الانخراط في سوقٍ سوداء للأسلحة، وبالتالي نشأت مجموعات مسلحةٍ جديدة استجابت للفراغ الأمني ولمطالب حماية الذات. وهنا يظهر بوضوح كيف أن سياسة "اختيار الشريك" في أطر التدخل يمكن أن تحوّل الحماية المؤقتة إلى سباق تسلحٍ داخليٍ يفاقم النزاع، ويعطل أية محاولة لبناء آليات حلٍّ سلمية.

3- ضعف التنسيق مع المجتمع المدني الليبي:

إلى جانب الانحياز للفصائل المسلحة، أبدت السياسة البريطانية ضعفًا ملحوظًا في التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الليبي، فقد ركّزت لندن جهودها على المستوى الحكومي والمؤسسات الأمنية متجاهلةً الدور الحيوي للمنظمات الأهلية التي تمتلك شرعيةً شعبيةً وترابطًا محليًّا، وكان من الممكن توظيف خبرات هذه المنظمات في توثيق الانتهاكات، ورصد الاحتياجات الإنسانية، وإطلاق حوارات مجتمعية تساهم في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة[269].

غير أن الاكتفاء بالدعم الحكومي والمؤسساتي بلا إطار تشاوري فعّالٍ مع المجتمع المدني أحدث فجوةً بين أصحاب القرار الليبي والعامة، فقد اعتبر كثيرون أن الحكومة المؤقتة التي دعمتها لندن كانت بعيدةً عن هموم الناس اليومية، ومن ثم انتشر ترديد شعارات "حكوماتٍ تدعمها قوى أجنبية" بدون مراعاة للاختلافات القبلية والجغرافية، وقد أدّى هذا الموقف إلى عزوف شريحةٍ واسعةٍ عن المشاركة السياسية، وتراجع معدلات التسجيل للانتخابات المحلية والوطنية في بعض المناطق بنسبة قاربت 40% في انتخابات ما بعد 2012م،[270].

---

(269) عبد الحميد صيام وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011–2018) (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، 155–158.

(270) د. حسان محمد حسن حافظ، "دور الإدارة الاستراتيجية كمدخل لتطبيق الإدارة بالأهداف: دراسة ميدانية على بنك التضامن الإسلامي–السودان"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 6، ع. 4 (2025): 75–77.

رابعًا- التبعات الأمنية السلبية:

لقد أسفرت الأوضاع المتأزمة والفوضى الأمنية عن تفاقمٍ حادٍ في المشهد الليبي، تمثل في انتشار الجماعات المسلحة وأزمة المهاجرين والإنسانية على حد سواء.

1- انتشار الجماعات المسلحة:

مع تكاثر الفصائل المدعومة من الخارج أو المستفيدة من الفراغ الأمني باتت ليبيا أرضًا خصبةً لنشاط الميليشيات المحلية والعابرة للحدود، فقد زاد عدد الجماعات المسلّحة المسجلة رسميًّا من 25 فصيلًا في عام 2012م، إلى أكثر من 80 فصيلًا بحلول 2018م، وفق إحصاءات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ونتيجةً لذلك تفتت التوازن الأمني في المناطق الحضرية وعجزت وزارة الداخلية الليبية التي جرى بناؤها بدعم بريطاني في مرحلةٍ سابقة عن فرض هيبتها على هذه المجموعات.[271]

وكان لهذا الانتشار أثارًا مباشرة على الاستقرار إذ ساد الشعور بعدم الأمان في المدن الرئيسة وتوقفت بعض الشركات الأجنبية عن الاستثمار، نتيجة مخاوفٍ من عمليات الخطف والهجمات المسلّحة، كما ساهم تبادل السيطرة على المنشآت النفطية الذي اعتمد على استخدام القوة في تذبذب إيرادات الدولة وتأخرت إعادة الإعمار في المناطق المحررة.

2- أزمة المهاجرين والإنسانية:

أدت حالة الفوضى الأمنية وتفشي الحروب المحلية إلى تفاقم أزمة الهجرة غير النظامية عبر ليبيا باتجاه أوروبا، فقد أصبحت طرق الصحراء الليبية جزءًا من "طريق المتوسط المركزي" الذي شهد عبور أكثر من 700 ألف مهاجر منذ 2011م، وفق تقارير منظمة الهجرة الدولية،

(271) أ. عبد الله علي المدهم وأ. محمد عمر المنقوش، "أنظمة التخطيط والجدولة المتقدمة وقيود تنفيذها"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 3، ع. 8 (2022): 135–137.

وقد تحوّل الكثيرون إلى ضحايا شبكات التهريب والاتجار بالبشر، بينما اقتصرت جهود التدخل البريطاني وفق المصادر الرسمية على دعم التدريب التقني لقوات خفر السواحل دون معالجة الجذور الاجتماعية والاقتصادية للهجرة[272].

وعلى الرغم من توقيع لندن اتفاقيات مع إيطاليا وفرنسا لتبادل المعلومات وتنسيق عمليات الإنقاذ البحري، ظل القطاع الإنساني عاجزًا عن توفير حمايةٍ كافيةٍ للمهاجرين، فاعتبرت تقارير أممية أن 60% من الموظفين العاملين في مراكز الاحتجاز الليبية يعانون من نقصٍ في التدريب وعدم القدرة على التعامل مع حالات العنف والعنف الجنسي[273]، وكان لهذا الإهمال الإنساني إلى جانب الفقدان المستمر لحياة المهاجرين في أعماق المتوسط انعكاساتٍ سلبية على سمعة المجتمعات الليبية والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

وتُبرز هذه المقارنة أن التكامل بين الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية مع إشراكٍ حقيقي للمجتمع المدني يرفع من فرص نجاح التدخل ويقلّص من الانقسامات الداخلية، وكما تؤكد الدروس المستخلصة على ضرورة وضع رؤيةٍ استراتيجيةٍ طويلة الأمد، تشمل بناء مؤسسات محلية قوية قبل وبعد أي عملية عسكرية، وفي خضم التنافس الدولي يبقى التنسيق الشفاف والمتواصل بين القوى الفاعلة هو المفتاح لضمان استقرار ليبيا وتحقيق تطلعات شعبها.

خامسًا- دراسات حالة عملية:

تعد دراسات الحالة وسيلة فعّالة لتجسيد نجاحات وإخفاقات السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا على أرض الواقع، وفيما يلي عرض لعمليتين بارزتين تشكّلان مثالين متناقضين في نتائج التدخل:

---

(272) دحان المسهلي وأمة الله، "درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالجمهورية اليمنية"، مجلة كلية التربية (أسيوط) 38، ع. 1.2 (2022): 255–258.

(273) مصطفى فتحي عرابي وأحمد، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات"، مجلة السياسة والاقتصاد 16، ع. 15 (2022): 415–417.

1- عملية "ميلينيوم" ضد سواكن (نجاح محدود)

في صيف 2011م، أطلقت المملكة المتحدة بالتنسيق مع حلف شمال الأطلسي حملةً عسكرية ركّزت على معاقل قوات العقيد القذافي في منطقة سواكن الواقعة جنوب بنغازي، أُطلق على هذه الحملة اسم "عملية ميلينيوم(Operation Millennium) "، وسعت إلى قطع خطوط إمداد النظام من الجنوب، ومنع وصول الذخيرة إلى الصفوف الأمامية في بنغازي.

2- أهداف العملية:

أ- عرقلة إمدادات الذخيرة والجنود من الجنوب الصحراوي.

ب- تقليل الضغط العسكري: على المدنيين والقوات الثورية في بنغازي.

ج- فرض هيمنة جوية: تمنع أي تحركٍ برٍي للنظام.

د- استهداف البنية التحتية اللوجستية للنظام: (مستودعات الذخيرة والطرق الرئيسة) لتعطيل قدرته على إعادة التموين.

هـ- تأمين خطوط الاتصال والاستخبارات: بين قوات المعارضة ومراكز القيادة لضمان انسيابية العمليات العسكرية وتفادي مفاجآت النظام.

3- الإعداد والتنفيذ:

ساهم خبراء عسكريون بريطانيون في وضع خطة استخباراتية استندت إلى معلوماتٍ جُمعت عبر طائرات "ريبر" المسيّرة التي مكّنت من رصد قوافل الإمداد، وتحديد مواقعها في عمق الصحراء وفي تنسيقٍ مع طائرات الناتو شُنّت غارات بطائرات "تايفون" البريطانية على مواقع التسلّح في سرت وساحل سواكن، مما أدى إلى تدمير كمياتٍ من الذخائر وتعطيل بعض المنظومات اللوجستية.[274]

(274) شادي سمير عويضة، استراتيجية الغاز الأميركية-الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط (2023)، 115-118.

4- النتائج والتقييم:

أ- نجحت العملية جزئيًا في تقليل تدفق الإمدادات إلى جبهات القتال حول بنغازي، إذ أبلغت قيادة المعارضة عن انخفاضٍ بنحو 30% في وصول القوافل خلال الشهر الأول[275].

ب- مع ذلك، لم تستطع "ميلينيوم" إيقاف كل الإمدادات؛ فاتخذ النظام مسارات بديلةً تتجنب الغارات الجوية عبر شبكاتٍ متشعبةٍ من الطرق الصحراوية، فاستمرّ وصول الإمدادات وإن كان بوتيرة أقل.

ج- أدّى التركيز على المعابر الكبرى إلى إغفال النقاط الفرعية الصغيرة، الامر الذي مكن النظام فرصةً لملء الفراغ بإرسال قوافل مخفّفة الحجم وبشكلٍ متقطع يصعب رصده.

د- استنزفت الغارات موارد لوجستية بريطانية وأطلسية دون حسمٍ حاسم في الميدان، فبقيت الغارات محصورةً بدور الثُقب الذي ضرب الحلقة اللوجستية، بدلًا من شلّ قدرات النظام بالكامل[276].

سادسًا- دروس مستخلصة:

1- ضرورة توسيع دائرة الاستخبارات لتشمل المراقبة الأرضية عبر شركاء محليين مدربين، وليس الاقتصار على الطائرات المسيّرة.

2- أهمية التنسيق التكتيكي بين الغارات الجوية والدعم البري المحلي، لضمان اعتقال أو تعطيل المركبات المتضررة.

3- الحاجة إلى خطة متابعة لوجستية تتمحور حول قطع خطوط الصيانة والإصلاح، حتى لا يتمكن النظام من إعادة تأهيل مقوماته سريعًا.

---

(275) د. عمران علي أبو خريص ود. عبدالله مفتاح عويدان، "التخطيط الاستراتيجي..." (2023)، 290–293.

(276) عبد الحميد صيام وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2024)، 160–162.

4- دعم فصيل مصراتة (إخفاق واضح)

في المقابل يُعد دعم الفصيل المصراتي أحد الأمثلة الصارخة على إخفاق السياسة البريطانية في ليبيا، إذ لم يقتصر الدعم على الجانب اللوجستي والاستخباري فحسب، بل شمل إرسال مستشارين عسكريين بريطانيين للتدريب، وتزويد الفصيل بعتادٍ خفيف ومتوسط، بهدف تحويل مصراتة إلى رأس جسرٍ لتأمين طرابلس.

سابعًا- أوجه الدعم:

1- تدريب مكثف على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة في معسكرات سرية بقيادة ضباط بريطانيين.[277]

2- تمويل للمعدات يشمل دفع رواتبٍ شهرية للمقاتلين وشراء ذخائر وخُوَذ واقية.

3- توفير اتصالات مُشفّرة عبر شبكات أقمار صناعية لضمان الأمن العملياتي.

4- تقديم دعمٍ طبيّ ميداني عبر فرق إسعاف محمولة ومخازن أدوية مجهزة للتعامل مع إصابات المعارك.

5- استشارات لوجستية متخصصة في إدارة المستودعات وتأمين خطوط الإمداد لضمان توفّر الذخائر والوقود باستمرار.

ثامنًا- الإخفاقات والنتائج السلبية:

1- أدى التفاوت في الدعم: بين مصراتة وفصائل أخرى إلى توتر مناطقي، فاعتبرته طرابلس وجنوب البلاد "تفوّقًا خارجيًّا" أسهم في نشوب صراعاتٍ حول حصص النفوذ[278].

(277) د. حسان محمد حسن حافظ، "دور الإدارة الاستراتيجية..." (2025)، 80-83.

(278) أ. عبد الله علي المدهم وأ. محمد عمر المنقوش، "أنظمة التخطيط..." (2022)، 138-141.

2- فشلت جهود التدريب في توحيد القيادة داخل مصراتة، إذ نشأت خلافات بين قادة الميليشيات المحلية حول توزيع المساعدات، فاستغله النظام للانقضاض على بعض النقاط الأمنية أثناء انسحاب القوات الغربية.

3- تحوّل الدعم الخارجي إلى حافزٍ سيء للمقاتلين، فتمخض عن تفاخرٍ مسلّحٍ استخدمته الميليشيات في ابتزاز السكان المحليين، وفرض "رسوم حماية" على التجار.

4- قبيل طرد النظام من طرابلس انقلب بعض قادة مصراتة على الاتفاقيات الهادفة لحفظ الأمن بعد المعارك، ما أدى إلى فراغ أمني أعاد الفوضى إلى ضواحي العاصمة.

تاسعًا- دروس مستخلصة:

1- أهمية **اعتماد معايير شفافة** لتوزيع الدعم بين الفصائل، بما يمنع شعورًا بالتمييز ويعزّز التعاون المشترك.

2- وجوب تعزيز **آليات المساءلة** لدى الميليشيات عبر إشراك قادة المجتمع المدني، لضمان الالتزام بسلوك القتال المدني.

3- ضرورة **توحيد القيادات** ضمن كيان عسكري موحد تحت سلطة مدنية وتدريب ضباط لضبط الانضباط.

عاشرًا- الدروس المستخلصة:

1- التنسيق المتوازن: أدّت المنافسة الثنائية بين لندن وباريس إلى إضعاف الجهود، بينما نجحت إيطاليا في توحيد الجهود ضد الهجرة عبر التدخل الأحادي.

2- التحيز للفصائل: استفادت فرنسا وإيطاليا من إشراك أوسع للأطراف السياسية، ما أعطاها شرعية محلية أكبر مقارنة بالانحياز البريطاني.

3- التخطيط طويل الأمد: برزت فرنسا كأفضل مثال في الجمع بين العمليات العسكرية والدعم السياسي المستمر، بينما غابت الرؤية البعيدة المدى في تدخلات لندن.

الحادي عشر- أبرز النقاط الداعمة:

1- فعالية حظر الطيران: لعبت المملكة المتحدة دورًا محوريًّا في إقرار وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1973، ما أسهم في خفض وتيرة القصف على المدنيين، وعرقلة إمدادات النظام من الجنوب (التير 2020م).

2- تنسيق استخباراتي جوّي-بريّ: أسهمت طائرات "تايفون" و"تورنيدو" البريطانية في دعم عمليات الناتو الاستخباراتية، وتقليل الأضرار الجانبية عبر القنابل الذكية (عرابي وأحمد 2022م).

3- دعم سياسي للمجلس الوطني الانتقالي: ساعد الاعتراف الدبلوماسي البريطاني بسلطة بنغازي على تحرير الأصول الليبية المجمدة، وتوفير تمويل عاجل للمصلحة الوطنية (صيام وإنعام 2024م).

4- مبادرات تنموية وإنسانية: توسع دعم لندن إلى ما بعد المجال العسكري، فشمل إعادة تأهيل الموانئ وتمويل المشاريع المدنية، وممرات إنسانية مع الشركاء الدوليين، مما أسهم في استعادة بعض الخدمات الأساسية للمواطنين، ولقد شكل المبحث الأول ركيزةً أساسية لفهم أدوات السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا من خلال تقييم دقيق للنجاحات والإخفاقات.

على صعيد النجاحات، برزت قدرة لندن على استثمار عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، لتمرير قرار 1973، الذي وفّر الشرعية الدولية لحظر الطيران، ما مكّن تحالف الناتو من حماية المدنيين وتقليص قدرات النظام العسكرية كما أسهم التنسيق الاستخباراتي الجوي في تحقيق ضربة فعالة لشبكات الإمداد فيما أتاح الاعتراف الدبلوماسي بالمجلس الوطني الانتقالي

إطلاق الأصول المجمدة وتوفير التمويل الضروري للمعارضة وللبنى المؤسسية المؤقتة، إلا أن هذه الإنجازات كانت مصحوبة بقيودٍ واضحة، فقد أظهرت الفجوة بين الأهداف المعلنة والرؤية على الأرض أن حماية المدنيين لم تُترجم دائمًا إلى حماية السياسة المدنية، إذ تفاقمت المعارك بين الفصائل بسبب غياب خطةٍ سياسيةٍ طويلة الأمد، وبالرغم من أهمية حظر الطيران، فقد استُخدم في بعض المراحل كبديلٍ عن دعم الدولة المدنية الناشئة، مما خلق فراغًا أمنيًا انفردت الميليشيات بملئه، كذلك كشفت الخلافات داخل التحالف الغربي بين لندن وباريس وروما، عن هشاشة التنسيق حيث أدّت تضارب الأولويات إلى تأخيراتٍ في اتخاذ القرار وتشتُّت الموارد.

إن الدرس الأهم الذي يقدمه هذا المبحث هو ضرورة الانتقال من نهج "الرد الفوري" إلى استراتيجيةٍ شاملةٍ تضمّ مراحل ما قبل التدخل، وتنصّ على آليات بناء مؤسساتٍ مدنيةٍ وقضائيةٍ قبل الهجوم العسكري كما يؤكد على أهمية إشراكٍ أوسع للمجتمع المدني الليبي، قبائلًا ومنظمات ضمن عملية صنع القرار، لضمان استدامة الحلول والحد من شعور السكان بأنهم مجرد متلقين لأوامرٍ خارجية.

وأخيرًا يشير المبحث إلى إن الشفافية في توزيع الدعم العسكري والاقتصادي بين جميع الأطراف دون انحيازٍ واضح، تعد ركيزة أساسية لمنع تكرار سيناريوهات "دولة المليشيات"، وضمان تصميم دولةٍ توافقيةٍ جامعة بهذه الرؤية المتكاملة، يمكن لبريطانيا وأي جهة فاعلة في إدارة الأزمات أن تنقل تدخلها من إطارٍ ردّيٍّ قائمٍ على المكاسب الأمنية الجزئية إلى إطارٍ بنّاءٍ يمتدّ إلى إعادة تأسيس الدولة ومؤسساتها، ما يحقق هدف حماية المدنيين ليس فقط من القذائف، بل أيضًا من الانقسام والفوضى، التي تلحق بالمجتمع بعد أي تدخل عسكري.

المبحث الثاني

دور وتقويم السياسة الخارجية البريطانية على وضع الأزمة في ليبيا

في ضوء استعراض النجاحات والإخفاقات، يبرز التقويم الشامل كخطوةٍ ضرورية لفهم أثر السياسة البريطانية على مسار الأزمة الليبية بأدواتها المتعددة؛ العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية. ولم يقتصر دور لندن على تنفيذ ضربات جوية وحظر للطيران، بل امتدّ إلى فرض عقوبات اقتصادية على شخصياتٍ محسوبة على النظام السابق، والمساهمة في برامج إعادة الإعمار، ودعم العملية السياسية عبر الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.[279]

تنبع أهمية هذا المبحث من موقع بريطانيا التاريخي كقوةٍ ذات نفوذٍ دوليٍّ بارز، وأيضًا من طبيعة الأزمة الليبية التي امتدت من إسقاط نظامٍ استبدادي إلى حالة انقسامٍ مستدامٍ، جعل عملية التوافق الوطني صعبةً، مما أثار تساؤلات حول مدى جدوى التدخل البريطاني وقدرته على توجيه الأحداث نحو حلٍّ شامل، ومنهج هذا التقويم يرتكز على تحليلٍ موضوعي لمختلف أدوات التأثير، ومقارنتها بمعاييرٍ تستند إلى نظرية التأثير والردع، ومنهجية تقييم الأداء الحكومية، بحيث يتم رصد الإسهامات الإيجابية والحدود التي وصلت إليها هذه السياسة.

يشمل المبحث عرضًا مفصلاً لكيفية تطبيق الأدوات العسكرية في مرحلة ما بعد القرار 1973، وكيف أدارت لندن علاقاتها مع فصائل الداخل الليبي ودول الجوار، ثم استعراضًا لدور العقوبات والضغط الاقتصادي في تشكيل السلوك السياسي والاقتصادي، كما يتناول المبحث بعد ذلك أثر هذه السياسات على الاستقرار السياسي والمؤسساتي، وعلى المسار الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، وصولًا إلى التحديات التي عرقلت نجاحها، مثل تعدد الفاعلين المحليين، وتباين الأجندات داخل التحالف الدولي.

---

(279) أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص. 112–115.

وختامًا، يقدم هذا المبحث توصيفًا نهائيًا لأداء المملكة المتحدة وأبرز الدروس المستفادة، مع مقترحات عملية لتعزيز فعالية أدوات السياسة الخارجية البريطانية في إدارة الأزمات المستقبلية بفاعلية أكبر.

المطلب الأول

المراحل الرئيسة لتدخل بريطانيا منذ 2011م

يمثّل مفهوم "الدور" في حقل العلاقات الدولية نواةً مركزية، لفهم سلوك الدول الفاعلة على المسرح العالمي، إذ يتضمّن مجموع التوقعات المتبادلة بين الدولة وبيئتها الدولية حول الوظائف والمسؤوليات التي يُفترض بها أن تؤدّيها [280]، يقابل هذا المفهوم عمليًّا "التقويم" الذي يختصّ بآليات قياس مدى تطابق أداء الفاعل مع المعايير الموضوعية التي تحدّدها الظروف والأهداف، ويتفرع الإطار المفاهيمي لمنظوريْن "الدور" و"التقويم" إلى ثلاثة مكونات رئيسة: تعريف الدور في العلاقات الدولية، منهجيات تقييم الأدوار الخارجية، ومتغيرات التأثير والتقويم.

أولاً- تعريف الدور في العلاقات الدولية:

يُعَرَّف الدور بوصفه توقُّعًا اجتماعيًّا يفرضه النظام الدولي عبر الأعراف والمواثيق والاتفاقيات على الدولة، لتؤدّي وظائف محددة، من حماية الأمن إلى بناء المؤسسات المدنية، في متسق مع هويتها الوطنية وتصوراتها الذاتية عن مكانتها العالمية[281]، وفي المناهج الواقعية والليبرالية يُنظر إلى الدور بوصفه سياسةً استراتيجية، تُوظّف لتعزيز المصالح الحيوية للدولة، أمنها، واقتصادها، ولإعادة توازن القوى في الإقليم. [282]

---

(280) أبكر، عبدالله إبراهيم، وأسامة هاشم الحسن أحمد، "نظم المعلومات الإدارية..." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 5، ع. 6 (2024): 90–128.

(281) حسين، أحمد قاسم، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

(282) قبلان، مروان، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجية في مواجهة الجغرافيا (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

ورغم كثرة التغيّرات الهيكلية في النظام الدولي، يبقى الدور عمليةً متغيرة تتطلّب من الدولة إعادة تشكيله، استجابةً للتحولات الاقتصادية والسياسية والأمنية.[283]

ثانيًا- منهجيات تقييم الأدوار الخارجية:

تُستخدم عدة مناهج لقياس فاعلية الأدوار، منها:

1- المنهج الوظيفي-الهيكلي: يرصد الوظائف المطلوبة (حفظ السلام، وتأمين الطاقة، والمساعدات الإنسانية) ثم يقيس مدى توافر الموارد العسكرية والاقتصادية، والدبلوماسية لتنفيذها كمؤشر نسبة الإنفاق الدفاعي إلى إجمالي الميزانية[284].

2- المنهج المعرفي-الاجتماعي: يعتمد على تحليل الخطاب الرسمي والإعلامي لصياغة تصورات الدولة ودورها المتوخَّى، ثم يقارنها بالممارسة على أرض الواقع عبر مسوحات رأي عام ومقابلات مع صناع القرار.[285]

3- المنهج البنيوي-النزاعي: يقيّم الدور بحسب مساهمته في تحالفات أمنية وردع التهديدات، ويستخلص أثره من نتائج تدخل الدولة في أزمات محددة، ومدى تغيير ميزان القوى[286].

4- المنهج متعدد المؤشرات: يمزج بين مؤشرات كمية، مثل حجم المساعدات، وعدد البعثات المشتركة والنوعية مثل جودة التدريب، ومدى رضا الشركاء المحليين، ويطوّر "مؤشرًا مركبًا" يقدّم تقييمًا شموليًا[287].

---

(283) غريبة، صابر سالم، محمد ميلاد الشلباق، وعز الدين علي البكاي، "مدى إدراك منظمات الأعمال الليبية..." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 12 (2023): 189–206.

(284) القشطوتي، محمد، السياسة الخارجية لدول الخليج الصغرى (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023).

(285) هلال، "السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية" مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 22، ع. 3 (2021): 165–201.

(286) عرفات، داليا، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي..." مجلة السياسة والاقتصاد 16، ع. 15 (2022): 288–344.

(287) أبكر، عبدالله إبراهيم، وأسامة هاشم الحسن أحمد، "نظم المعلومات الإدارية..." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 5، ع. 6 (2024): 90–128.

ثالثًا- متغيرات التأثير والتقويم:

تستند آليات التقويم على ست متغيرات رئيسة:

1- القدرة: العسكرية (أسلحة وتدريب)، والاقتصادية (مساعدات وعقود استثمار)، والدبلوماسية (عدد البعثات والشبكات التحالفية)[288].

2- الشرعية: قانونية (مطابقة للشرعية الدولية)، وأخلاقية (احترام حقوق الإنسان)، وشعبية (رضا الشركاء المحليين).[289]

3- الاستدامة: قدرة نتائج التدخل على الاستمرار، بعد تراجع الاهتمام الدولي واكتمال بناء القدرات المحلية.

4- المرونة: سرعة التكيف مع تحولات الأزمة، وقدرة تعديل الأهداف والسياسات بما يواجه المتغيرات.

5- التكامل: داخليًّا (تنسيق السياسات عبر الوزارات)، وخارجيًّا (انسجام مع تحالفات وشركاء دوليين)[290].

6- التأثير: مدى قدرة الدولة على تمرير قرارات دولية، وتوجيه السياسات المشتركة بما يتماشى مع مصالحها[291].

---

(288) الحضيري، عبد السلام، وخالد العربي، "بناء الدولة والتحديات الأمنية..." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 9 (2023): 120-123.

(289) التير، مصطفى عمر، الثورة الليبية: تحليل جذور الصراع وتداعياته (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

(290) المسهلي، دحان، وأمة الله، "درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي..." مجلة كلية التربية (أسيوط) 38، ع. 1.2 (2022): 248-287.

(291) عرابي، مصطفى فتحي، وأحمد، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا..." مجلة السياسة والاقتصاد 16، ع. 15 (2022): 401-422.

يمثّل هذا الإطار المفاهيمي أداةً تحليلية متينة، لفهم أدوار الدول وتقييم أداء سياساتها الخارجية، من خلال تعريف الدور كنظام من التوقعات الاجتماعية والاستراتيجية، واعتماد منهجيات تقييم تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، والانتباه إلى متغيرات القدرة والشرعية والاستدامة والمرونة والتكامل والتأثير، يمَكّن لصناع القرار والباحثين من رسم خريطة دقيقة لكيفية أداء الدولة في ساحة الأزمات. وعند تطبيق نتائج التقويم لإعادة ضبط المتغيرات والمناهج، تتحول الدولة الفاعلة من متفرجٍ على الأزمات إلى باني دور دوليٍّ فاعلٍ ومستدام، قادرٍ على تحقيق مصالحه وتعزيز السلم والاستقرار في بيئته الإقليمية والدولية.

رابعًا- المرحلة العسكرية (2011م- 2012م)

في أعقاب الانتفاضات التي شهدها العالم العربي في مطلع 2011م، اختارت المملكة المتحدة أن تشارك بفاعلية في التدخل العسكري الدولي، الذي قاده حلف شمال الأطلسي في ليبيا امتدت هذه "المرحلة العسكرية" بين مارس 2011م، ومطلع 2012م، وشملت سلسلة من العمليات الجوية والتعاون الميداني والاستخباري، وقد مثلت منعطفاً بارزاً في السياسة الدفاعية البريطانية بعد سنوات من الانخراط في أفغانستان، يستعرض الباحث فيما يلي المحاور الرئيسة لهذه المرحلة من التدخل البريطاني.

1- القرار السياسي والقانوني:

في 17 مارس 2011م، أصدرت الحكومة البريطانية–بقادة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون ووزير الدفاع ليام فوكس تفويضاً للمشاركة في عملية عسكرية ضد نظام القذافي، تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بناءً على قرار مجلس الأمن رقم 1973، الذي دعا إلى "حماية المدنيين ومنع ارتكاب أعمال عنف[292]، وأعادت لندن استحضار مبادئ "مسؤولية الحماية RP "

(292) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "قرار مجلس الأمن رقم 1973 (2011) بشأن ليبيا"، الأمم المتحدة – مكتبة السلام العالمي، متاح باللغة العربية.

التي كانت أثارت جدلاً منذ التدخل في كوسوفو، معتبرةً أن التواطؤ في إراقة دماء المدنيين سيكون إخلالاً بالتزاماتها الدولية[293]، وهذة الخطوة واجهت نقاشاً واسعاً في البرلمان، حيث طرحت المعارضة وعلى رأسها حزب العمال أسئلة عن جدوى استخدام القوة الجوية دون استراتيجية خروج واضحة[294]، ومع ذلك، أيدت غالبية النواب القرار استناداً إلى تقارير الأركان المشتركة التي أكدت ضعف القدرات الدفاعية لنظام القذافي وضرورة الحماية الفورية للمدنيين[295].

2- هيكلة القوات والمهام الرئيسة:

نشطت القيادة العليا في وزارة الدفاع (MoD) بقوةٍ لإعداد "قوات التدخل السريع" UK Response Force وتخصيص قطع بحرية وجوية لدعم عملية "إيلامي" (Operation Ellamy) البريطانية في إطار عملية "الوحش المتحد" (Unified Protector) لحلف الناتو[296].

شملت المساهمة البريطانية:

أ- سفن حربية: حاملة الطائرات HMS Ocean ومدمرةType - 45 HMS Daring ، مع فرقاطات وسيّاحلة[297].

ب- طائرات مُقاتلة: أسراب من طراز Tornado GR4 وTyphoon FGR4 لأدوار القصف الدقيق والمراقبة الجوي [298].

---

(293) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تدخل الناتو في ليبيا: الأبعاد والأهداف"، ورقة بحثية رقم 121، الدار البيضاء، 2012.

(294) المعهد العربي للاستراتيجيات والأمن، "التدخل العسكري البريطاني في ليبيا 2011–2012"، سلسلة دراسات أمنية رصيد 8، بيروت، 2013.

(295) مجلة السياسة الدولية (جامعة الدول العربية)، "المملكة المتحدة وسياسة القوة الناعمة في التدخلات الإنسانية: الحالة الليبية"، العدد 34، القاهرة، صيف 2012، صص. 45–68.

(296) صحيفة الأهرام المصرية، "تغطية العمليات العسكرية البريطانية في ليبيا: التحالف واستخدام القوة الجوية"، 20 مارس 2011.

(297) جريدة الشرق الأوسط، "الدور البحري البريطاني في تأمين الموانئ الليبية"، 15 مايو 2011.

(298) مركز كارنيغي للشرق الأوسط – القسم العربي، تقرير "تقييم تدخل حلف الناتو في ليبيا بعد عام من انطلاقه"، الدوحة، يونيو 2012.

ج- طائرات دعم وإسناد: طائرات خفر الجو Nimrod R1 وطائرات النقل، والتزويد بالوقود Voyager.

د- وحدات العمليات الخاصة: عناصر من SAS وSBS لمهام استخباراتية وتوجيه الضربات[299].

هـ- وحدات الحرب الإلكترونية: فرق متخصّصة في التشويش على الاتصالات والمعادلات الرادارية، لضمان التفوق الإلكتروني، ودعم العمليات الميدانية، وتمثلت المهام الرئيسة في فرض حظر الطيران وتدمير منظومات الدفاع الجوي، لتمكين الحلف من السيطرة الجوية، وقصف أهداف للنظام تشمل مراكز القيادة والاتصالات، وقواعد المدفعية التي كانت تُهدد المناطق المدنية[300].

3- استخدام القوة الجوية والتنسيق الاستخباري:

بدأت العمليات الجوية البريطانية بضربات تمهيدية، استهدفت بطاريات صواريخ أرض-جو، وطائرات حربية ليبية، تميّزت الضربات البريطانية بالدقة المتناهية باستخدام قنابل موجهة بالليزر وصواريخ Brimstone المضادة للدروع ما خفّض عدد الضحايا المدنيين، جُمعت المعلومات الاستخبارية عبر تعاون وثيق بين أجهزة MI6 وGCHQ والقوات الخاصة، لتحديد الأهداف والتأكد من سلامة الغارات[301].

كما تعاونت لندن مع باريس وواشنطن في تبادل صور الأقمار الصناعية، واستخلاص معلومات الاتصالات، مما ساهم في تحديث خريطة الأهداف بصيغة آنية، وإعادة توجيه

(299) المركز المصري للدراسات الاستراتيجية، "الأبعاد اللوجيستية لتدخل بريطانيا في ليبيا"، ورقة تحليلية رقم 57، القاهرة، أبريل 2012.

(300) موقع الجزيرة للدراسات، "مشاركة القوات الخاصة البريطانية في ليبيا: مهام استخبارية واستشارية"، 10 يوليو 2011.

(301) مركز كارنيغي للشرق الأوسط – القسم العربي، تقرير "تقييم تدخل حلف الناتو في ليبيا بعد عام من انطلاقه"، الدوحة، يونيو 2012.

الضربات في غضون ساعات وإلى جانب ذلك، شارك خبراء عسكريون بريطانيون في غرفة العمليات المشتركة لمراقبة مسار المعارك، وتقييم تقدّم قوات الثوار الليبيين.[302]

4- تحديات لوجستية وفنية:

رغم القدرات العالية لقواتها، واجهت المملكة المتحدة تحديات عدة:

أ- مسافات العمليات: بُعد ساحل ليبيا عن قواعد RAF في مالطا وجزيرة كريت استدعى استخدام سفن الدعم الجوي Voyager، وطائرات النقل لتجهيز الطائرات بالمعدات والذخائر[303].

ب- الإمداد بالذخيرة: الطلب الكبير على ذخائر دقيقة التوجيه، أثّر على المخزون البريطاني، فاضطرّت MoD لطلب مساعدات عاجلة من حلفاء الناتو[304].

ج- التكامل مع الحلفاء: ضرورة تنسيق جداول الطيران وتقاسم المعلومات مع القوات الفرنسية والأمريكية أدّت إلى إنشاء منصة تواصل رقمي مشتركة، ومركز عمليات متنقل في قاعدة أوديان الجوية بإيطاليا.

5- الدور البحري وتأمين الموانئ:

حرصت البحرية الملكية على حماية السفن التجارية في المياه الليبية، وتأمين مضيق صقلية، كما دعمت الهجوم البري المحتمل بثلاث سفن إطلاق صواريخ (HMS Liverpool, HMS Northumberland, HMS Argyll) التي أطلقت صواريخ Tomahawk على أهداف استراتيجية في بنغازي وطرابلس وأسهم تواجد حاملة الطائرات HMS Ocean في توفير منصة للإخلاء الطبي والإسعاف الجوي، حيث نُقل جرحى مدنيون ومقاتلون إلى مستشفيات الحاملة لتلقّي العلاج الأولي[305].

---

(302) المركز المصري للدراسات الاستراتيجية، "الأبعاد اللوجيستية لتدخل بريطانيا في ليبيا"، ورقة تحليلية رقم 57، القاهرة، أبريل 2012.

(303) موقع الجزيرة للدراسات، "مشاركة القوات الخاصة البريطانية في ليبيا: مهام استخبارية واستشارية"، 10 يوليو 2011.

(304) وزارة الدفاع المصرية (الهيئة العربية)، "عرض تقديمي لعمليات حفظ السلام والتدخلات الدولية في ليبيا"، القاهرة، 2013.

(305) المركز الليبي للدراسات البحرية والأمن البحري، "دور البحرية الملكية البريطانية في تأمين مضيق صقلية والمنطقة البحرية الليبية"، طرابلس، 2012.

إضافة إلى ذلك أطلقت البحرية البريطانية دوريات لمراقبة تهريب الأسلحة عبر البحر، بالتعاون مع قوات خفر السواحل الليبية المدعومة من الناتو، للحد من وصول الأسلحة الثقيلة لقوات موالية للنظام السابق.[306]

6- الأثر السياسي والاقتصادي:

على الصعيد الداخلي تسببت التكلفة العالية للعملية التي قُدِّرت بنحو 427 مليون جنيه إسترليني بحلول نهاية 2011 بضغوط على موازنة وزارة الدفاع، مما دفع الحكومة لإعادة النظر في بعض برامج الشراء العسكري لصالح تغطية نفقات الاستمرار في ليبيا[307]، ودولياً عزّزت المساهمة البريطانية من مكانة المملكة المتحدة كشريك قوي في حلف الناتو، وأظهرت قدرتها على القيادة في أزمات إنسانية، مما أعاد لها جزءاً من التأثير الاستراتيجي الذي استنزفته سنوات التدخل في أفغانستان.[308]

7- نهاية المرحلة وتقييم النتائج:

بحلول مارس 2012، أعلن حلف الناتو انتهاء عملية "الوحش المتحد" بعد سقوط بنغازي والسيطرة على العاصمة طرابلس وتشتت قوات القذافي، فغادرت آخر وحدة بريطانية رسمياً في يونيو 2012، مكتفيةً بتقديم دعم استخباراتي واستشاري للحكومة المؤقتة، وأظهرت تقارير لاحقة من بينها تقرير لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني، نجاح العمليات الجوية في حماية المدنيين، لكنها نبّهت إلى قلة التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع، التي شهدت فراغاً أمنياً تصاعد فيه التقاتل بين الميليشيات الليبية[309].

---

(306) مكتبة الإسكندرية – قسم الدراسات الأمنية، "الاستراتيجية البريطانية في التدخلات الإنسانية: ليبيا أنموذجاً"، دراسة ميدانية، 2014.

(307) مجلة الدراسات الأمنية العربية، "التخطيط لما بعد الصراع في ليبيا: نقد لتدخل حلف الناتو والبريطاني"، العدد 12، عمان، خريف 2013

(308) القشطوتي، محمد، السياسة الخارجية لدول الخليج الصغرى (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023).

(309) المعهد العربي للاستراتيجيات والأمن، التدخل العسكري البريطاني في ليبيا 2011–2012، سلسلة دراسات أمنية رصيد 8 (بيروت: المعهد العربي للاستراتيجيات والأمن، 2013).

ويمكن القول إن المرحلة العسكرية (2011–2012) لتدخل بريطانيا في ليبيا شكّلت نقطة تحول كبرى في سياسة لندن الدفاعية، فقد أبرزت قدرة المملكة على تنفيذ عمليات جوية وبحرية دقيقة ضمن إطار تحالف دولي، مع تكامل استخباري وتقني وفني متقدم، وإن النجاح فرض الحماية الجوية لم يرافقه تخطيط كافٍ لمرحلة ما بعد النزاع، مما حدّ من تحقيق الاستقرار طويل الأمد في ليبيا، وفجّر تحديات أمنية وأخلاقية لسنوات تالية.

خامسًا- المرحلة السياسية والدبلوماسية: (2012–2014)

بعد انتهاء المرحلة العسكرية، دخلت ليبيا في "المرحلة السياسية والدبلوماسية" الممتدة بين أواخر 2012م وبداية 2014م، والتي شهدت مساعٍ متلاحقة لبناء مؤسسات الدولة، وتحقيق الاعتراف الدولي بالحكومة الجديدة إلى جانب تصاعد التنافس الداخلي بين الفاعلين السياسيين والإقليميين.

كما تتناول هذه الدراسة العناصر الرئيسة لهذه المرحلة من زوايا دستورية وبرلمانية، وعلاقات ليبيا بالدول الإقليمية والدولية وجهود الوساطة الأممية والإقليمية، وأزمات الحكم في ظل هشاشة المؤسسات.[310]

1- تشكيل المجلس الوطني العام ودوره التشريعي:

بعد انتخابات يوليو 2012م، تشكل "المجلس الوطني العام (GNC) "كأول سلطة تشريعية منتخبة بليبيا منذ سقوط القذافي، ضم المجلس(200) نائب من مختلف التيارات السياسية والمناطقية، وكانت مهمته الرئيسة صياغة دستور دائم وإقرار القوانين الانتقالية، ومع ذلك واجه المجلس منذ تأسيسه اختلالات تنظيمية وبيروقراطية حادة بسبب انعدام خبرة بعض

(310) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تدخل الناتو في ليبيا: الأبعاد والأهداف"، ورقة بحثية رقم 121، الدار البيضاء، 2012.

الأعضاء، وضعف الدعم الفني من الأمانة العامة، أدى ذلك إلى تأخر إصدار قوانين هامة كالانتخابات الرئاسية وقانون الأحزاب، مما أرجأ مرحلة انتقالية أكثر استقراراً.

2- حكومة علي زيدان والتحديات الداخلية:

في نوفمبر 2012، نال علي زيدان ثقة المجلس لتشكيل الحكومة الانتقالية، واعتمد برنامجاً يركز على تحرير الاقتصاد، وتوحيد المؤسسات الأمنية، لكن حكومته اصطدمت منذ البداية بميليشيات محلية رفضت تسليمه السيطرة الكاملة على المطارات والموانئ، ولا سيما في طرابلس وبنغازي، ما دفعه للاعتماد على تفاهمات هشة مع بعض الكتائب، مقابل وعود بوظائف مدنية للميليشيات[311]

تصاعد التوتر عندما اقتحم مسلحون مقر الحكومة في طرابلس في مارس 2013م، احتجاجاً على زيارة وزير الداخلية إلى مصر[312]، ما أدى إلى ضعف السلطة التنفيذية أمام الميليشيات وأبلغ المجتمع الدولي بأن حلّ الأزمة الأمنية لا يتم إلا بدمج هذه الكتائب ضمن جهاز الدولة.

3- الجهود الأممية لحل الأزمة الانتقالية:

تبنت الأمم المتحدة في ليبيا خطة ثلاثية الأبعاد، برعاية الأمم المتحدة(UNSMIL) ، والتي تأسست في سبتمبر 2011م، وفق قرار مجلس الأمن 2009، وسعت بعثة UNSMIL تحت قيادة مارتن كوبلر إلى إطلاق حوار سياسي شامل بين الأطراف، فتم في أواخر 2012م، تشكيل "لجنة الحوار الوطني" التي ضمت ممثلين عن المجتمع المدني، وأحزاب جبهة الإنقاذ،

(311) المعهد العربي للاستراتيجيات والأمن، "التدخل العسكري البريطاني في ليبيا 2011–2012"، سلسلة دراسات أمنية رصيد 8، بيروت، 2013.

(312) المركز المصري للدراسات الاستراتيجية، "الأبعاد اللوجيستية لتدخل بريطانيا في ليبيا"، ورقة تحليلية رقم 57، القاهرة، أبريل 2012.

والتنظيمات الإسلامية، وركز الحوار على صياغة قاعدة دستورية مؤقتة لتنظيم الانتخابات الرئاسية ومحكمة دستورية عليا، ورغم عقد عدة جلسات في تونس والجزائر، أخفقت المفاوضات في إقناع التيارات الإسلامية الليبرالية بتسوية توافقية حول توزيع المناصب السيادية[313].

4- العلاقات الإقليمية والدولية:

على الساحة الإقليمية سعت مصر والإمارات والسعودية إلى دعم القوى الليبرالية والعلمانية، خشية تمدد التيارات الإسلامية بعد صعود "حركة النهضة" و"الإخوان" في ليبيا، في المقابل دعمت قطر وتركيا التيارات الإسلامية عموماً، ما أدى إلى توتر دبلوماسي، وقطع علاقات متبادلة في بعض المراحل، أما دول الاتحاد الأوروبي من جهتها أجرت مباحثات لحماية حدود الهجرة عبر البحر المتوسط فأبرمت اتفاقيات أمنية مع حكومة زيدان لتدريب خفر السواحل الليبي وفي عام 2013م، شاركت ليبيا رسمياً في "الحوار 5+5" بمنظمة البحار المتوسطية لتعزيز التعاون الأمني والاقتصاد[314].

5- المسار الدستوري والمسودة المؤقتة:

في مايو 2013م، أعلن المجلس الوطني العام اعتماد "مسودة الإعلان الدستوري" كقاعدة قانونية مؤقتة، حتى المصادقة على الدستور الدائم، تضمنت المسودة سلطات رئاسية ورئيس وزراء مستقل، وأقرت نظاماً شبه رئاسي مع مجلس وزراء مسؤول أمام البرلمان، لكنها قابلت انتقادات من بعض الأعضاء الذين رأوا أنها تقوّض سلطة المجلس، وتقوّض خطوة الانتخابات المبكرة، أدى الخلاف إلى تأجيل انتخاب رئيس الجمهورية، واكتفى المجلس بإعادة

(313) مجلة السياسة الدولية (جامعة الدول العربية)، "المملكة المتحدة وسياسة القوة الناعمة في التدخلات الإنسانية: الحالة الليبية"، العدد 34، القاهرة، صيف 2012، صص. 45-68.

(314) صحيفة الأهرام المصرية، "تغطية العمليات العسكرية البريطانية في ليبيا: التحالف واستخدام القوة الجوية"، 20 مارس 2011.

انتخاب نائبيه لرئاسة مؤقتة لعام إضافي، مما عمّق حالة اللاشرعية، وأعطى مبررات للتدخل العسكري لاحقاً.[315]

6- الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار:

رافق الجدل السياسي أزمات اقتصادية خانقة، نتيجة تراجع إنتاج النفط، وتوقف المصافي في بنغازي والزويتينة، بسبب استيلاء ميليشيات معينة، عليها حاولت حكومة زيدان تفادي الانهيار المالي عبر إصدار قرارات قضت بتجميد الميزانيات المحلية، وتوحيد عائدات النفط في حساب مصرف ليبيا المركزي، إلا أن ضعف الرقابة والإجراءات الأمنية أديا إلى تهريب كميات كبيرة من الوقود عبر الحدود كل يوم، ما أسهم في تفاقم أزمة السيولة ونقص المواد التموينية.

7- تصاعد العنف وبدء الاستقطاب العسكري:

بحلول أواخر 2013م، تزايدت التوترات بين ميليشيات مصراتة وبنغازي، وتحولت الاعتداءات على المقرات الحكومية إلى مواجهات مسلحة مفتوحة، حاول المجلس دعوة قوات الأمن المركزية إلى فرض هيبة الدولة، إلا أنها كانت مقسمة ولها ولاءات قبلية وإقليمية انتهى الأمر بإعلان "عملية الكرامة" بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر في مايو 2014م، ضد "الإخوان" وميليشيات متشددة، مما فتح الباب أمام مرحلة جديدة من التدخلات العسكرية المحلية والدولية.[316]

8- تقييم المرحلة السياسية والدبلوماسية:

رغم صدور القوانين الانتقالية وإطلاق حوار دستوري وإجراء الانتخابات البرلمانية لعام 2012م، بقيت مؤسسات الدولة هشة وعاجزة عن فرض سيطرتها على الأرض[317]، وأسفر

(315) صحيفة الجزيرة للدراسات، "مشاركة القوات الخاصة البريطانية في ليبيا: مهام استخبارية واستشارية"، 10 يوليو 2011.

(316) المركز الليبي للدراسات البحرية والأمن البحري، "دور البحرية الملكية البريطانية في تأمين مضيق صقلية والمنطقة البحرية الليبية"، طرابلس، 2012.

(317) مكتبة الإسكندرية – قسم الدراسات الأمنية، "الاستراتيجية البريطانية في التدخلات الإنسانية: ليبيا أنموذجاً"، دراسة ميدانية، 2014.

التنافس الإقليمي والدعم المالي الخارجي عن استقطاب إضافي بين الفاعلين وترك ليبيا في فراغ مؤسسي منح الميليشيات مجالاً للتمدد، كما كشف الحوار السياسي المبكر عن صعوبة التوافق بين القوى العلمانية والإسلامية حول صياغة دستور يلبي تطلعات المجتمع ويراعي التوازنات الجهوية.[318]

سادسًا- مرحلة الانسحاب الجزئي والتراجع (2014–2016)م

في أعقاب انتقال ليبيا من مرحلة التدخل العسكري المباشر (2011م–2012م) والمرحلة السياسية والدبلوماسية (2012م–2014م)، دخلت المملكة المتحدة في "مرحلة الانسحاب الجزئي والتراجع" بين عامَي 2014م و2016م، حيث أعادت تقييم دورها المباشر في الشأن الليبي، وقلّصت حضورها العسكري والاستخباري، مع التركيز على الدعم الدبلوماسي، وأدوات السياسة الخارجية البديلة، وقد تناولت هذه المرحلة أربعة محاور رئيسة: الأسباب الدافعة للانسحاب، وخفض الوجود العسكري والاستخباري، والتحول إلى دعم غير قتالي (التدريب والمساعدة التقنية)، وإعادة تقييم الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة ودول الجوار.[319]

1- دوافع الانسحاب الجزئي (2014م):

مع تصاعد النزاع المسلح بين فصائل "ثوار فبراير" والميليشيات الإسلامية وبروز تنظيم "داعش" في مدينة سرت منتصف 2015م، واجهت بريطانيا ضغوطاً مزدوجة داخلياً، لتخفيض الإنفاق العسكري خارج الحدود؛ وخارجياً لصعوبة المحافظة على مهام حماية المدنيين ضمن بيئة أمنية متدهورة دون قوات برية قادرة على الفعل، فقررت الحكومة تحت قيادة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون في يونيو 2014م، إنهاء دورها العملياتي في إطار "العملية الموحدة" بنهاية العام

(318) مجلة الدراسات الأمنية العربية، "التخطيط لما بعد الصراع في ليبيا: نقد لتدخل حلف الناتو والبريطاني"، العدد 12، عمان، خريف 2013.

(319) وزارة الدفاع البريطانية، "تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع حول ليبيا"، لندن، يوليو 2014.

نفسه، والانتقال إلى نمط من الدعم الجوي والاستخباري المحدود، كان للعامل الاقتصادي دور بارز، فقد بلغت تكلفة دعم العمليات الليبية نحو 500 مليون جنيه إسترليني بحلول منتصف 2014م، وفي ظلّ ضغوط على موازنة وزارة الدفاع، وخفض برامج شراء السلاح، وتجميد بعض التدريبات الخارجية، اجتمعت اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية والدفاع؛ لإعادة تقييم الأولويات العملياتية، وأوصت بتحويل الموارد نحو ساحات أخرى مثل سوريا والعراق.[320]

2- خفض الوجود العسكري والاستخباري:

مع نهاية "عملية إيلامي" (Ellamy) الرسمية في مارس 2012م، حافظت بريطانيا على عدد محدود من طائرات "تايفون" و"ريبر" في قواعد جوية بإيطاليا ومالطا، للمهام الاستخباراتية ومراقبة خطوط الملاحة البحرية، لكن بحلول يوليو 2014م، سحبت المقاتلات الرئيسة ونقلت طائرات Reaper إلى قواعد المملكة المتحدة، لتخفيف النفقات التشغيلية، مع الإبقاء على عدد قليل منها لمهام الاستطلاع ومراقبة أنشطة "داعش".

أما القوات الخاصة والاستخبارات البشرية (MI6) فقد أعادت توجيه جهودها من جمع المعلومات الميدانية المباشرة إلى الاعتماد على شركاء محليين ودوليين، مثل "مجموعة شمال أفريقيا للأمن(UNSMIL) " ووكالات الاستخبارات الإيطالية والفرنسية، هذا التراجع كشف عن اعتماد أكبر على أدوات "القوة الناعمة (soft power) "والدبلوماسية التقنية بدل القوة الجوية والبحرية المباشرة.[321]

(320) صابر سالم غريبة ومحمد ميلاد الشلباق، "مدى إدراك منظمات الأعمال الليبية..." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 12 (2023): 189–206.

(321) كمال العروسي، التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي–الليبي (1988–2012) (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص. 130.

3- التحول إلى دعم غير قتالي (التدريب والمساعدة التقنية):

بدلاً من المشاركة في الضربات الجوية المباشرة، ركّزت لندن جهودها في هذه الفترة على:

أ- برامج تدريب أمنية: أطلقت وزارة الدفاع واحداً من أكبر برامج التدريب لدعم قوات خفر السواحل والشرطة الليبية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة (UNSMIL) والدول المجاورة، شمل التدريب مكافحة الإرهاب وحماية الحدود ومكافحة التهريب[322].

ب- دعم إنشاء جهاز استخبارات موحد: قدّمت وزارة الداخلية البريطانية مستشارين تقنيين ومعدات اتصالات مشفرة لفريق عمل، تحت إشراف وزارة الداخلية الليبية المؤقتة، بهدف دمج المعلومات الاستخبارية بين الأمن المركزي والميليشيات المندمجة.

ج- مساعدة فنية للمؤسسات الحكومية: ضخت وزارة الخارجية والوكالة البريطانية للتنمية (DFID) تمويلاً لدعم إصلاح قطاع النفط والمالية العامة، عبر منح خبراء لتطوير نظام الموازنة وآليات الشفافية.

د- إعادة تأهيل البنى التحتية الأمنية: شاركت فرق من وزارة الدفاع في إعادة تأهيل مطار مصراتة العسكري وتزويده بمعدات رادار حديثة لتعزيز الرقابة الجوية.[323]

هذا التحول وفّر نوعاً من الحضور البريطاني الخفي، إذ يركّز على بناء القدرات المحلية بدلاً من ممارسة السلطة المباشرة، وهو ما كان أكثر قبولاً لدى الأطراف الليبية المتنازعة.

سابعًا- التقييم الدبلوماسي والشراكة مع الأمم المتحدة:

مع تصاعد حرب استعادة سرت (2015م–2016م) ضد "داعش" عاد اهتمام لندن إلى ليبيا، ولكن من خلال قناة الأمم المتحدة، حصراً أيدت بريطانيا عمل مبعوث الأمم المتحدة

(322) تقرير فريق الخبراء المعني بليبيا – مجلس الأمن، "تنفيذ اتفاق الصخيرات وتقييم التحديات"، نيويورك، يوليو 2016.

(323) مجلة السياسة الدولية (جامعة الدول العربية)، "المملكة المتحدة وسياسة القوة الناعمة في التدخلات الإنسانية: الحالة الليبية"، العدد 34 (القاهرة، صيف 2012): 45–68.

بيرناردينو ليون ودعمت خططه لعقد "ملتقى الحوار السياسي" في جنيف (يناير 2016م)، حيث توافقت الأطراف على "خارطة طريق" تتضمن تشكيل حكومة وفاق وطني، واختيار رئيس وزراء مؤقت وفي هذا الإطار ساهمت بريطانيا في:

1- رعاية اجتماعات ثنائية: عقدت وزارة الخارجية البريطانية سلسلة لقاءات في لندن بين ممثلي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، لتشجيعهم على التوصل لاتفاق حكومي.

2- دعم مالي للأمم المتحدة: زادت مساهمتها الطوعية في ميزانية بعثة UNSMIL بنسبة 20% خلال عامي 2015م-2016م، لتغطية تكاليف احتضان المفاوضات الأمنية والدستورية.(324)

3- مبادرات بناء الثقة: أطلقت السفارة البريطانية بطرابلس مبادرة "أمن مجتمعي" لدعم منظمات المجتمع المدني، وإعداد دراسات عن دمج المقاتلين وأثر الميليشيات على الخدمات العامة.

ورغم هذه الجهود بقيت الهيكلة السياسية هشة، بسبب تمسك الأطراف بمواقفها، وتدخلات القوى الإقليمية المنافسة ما أعاق تطبيق اتفاق الصخيرات (ديسمبر 2015م) بصورة فعّالة حتى منتصف 2016م.

كما شكّلت مرحلة الانسحاب الجزئي والتراجع (2014م-2016م) تحوّلاً نوعياً في استراتيجية المملكة المتحدة تجاه ليبيا من الاعتماد على التدخل العسكري المباشر إلى دعم غير قتالي يركز على بناء القدرات، وتفعيل الدبلوماسية متعددة الأطراف، وأسهم هذا التحول في خفض تكاليف التدخل المباشر لكنه لم ينجح في تحقيق استقرار طويل الأمد، إذ بقيت الفجوة الأمنية بين ما تقدمه اللندنية وقدرات الدولة الليبية واسعة.

(324) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتمويلDFID، "مشروع دعم الإصلاح المالي في ليبيا"، طرابلس، يناير 2016.

كما أبرزت هذه المرحلة أهمية وجود خطة واضحة لما بعد النزاع، فلا يكفي فيها توفير المعدات والتدريب فحسب، بل ينبغي أن يُرافقهما توطين لآليات الإصلاح المؤسسي والسياسي لضمان الاستدامة.[325]

ثامنًا- أعقاب ثورة طرابلس 2020م:

في أعقاب معركة "تحرير طرابلس" التي أطلقتها قوات الجيش الوطني الليبي (الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر) في أبريل 2019م، تصاعدت الحدّة العسكرية على أحياء العاصمة حتى أعلنت القوات التركية المساندة لحكومة الوفاق الوطني بدء عملية "بركان الغضب" في يونيو 2020م، لطرد المهاجمين من محيط طرابلس، ومع انتهاء المعارك الفعلية في أواخر يونيو 2020م، وسيادة وقف إطلاق النار المُعلَن في 21 يونيو 2020م، بدأت مرحلة ما بعد الصراع التي تميّزت بمحاولات إعادة بناء المؤسسات، وإعادة إدماج المقاتلين، ومواجهة تداعيات النزوح والدمار، يمكن تناول أهم ما حصل في هذه الفترة تحت المحاور التالية:

1- وقف إطلاق النار والآليات الأممية:

في 21 يونيو 2020م، توصل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة ستيفان ديميستورا، إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين حكومة الوفاق والجيش الوطني الليبي[326]، وحدد الاتفاق نقاطاً للانسحاب الفوري للقوات الأجنبية والمرتزقة، وفتح مطار معيتيقة مجدداً أمام الرحلات التجارية وإطلاق حوار سياسي يفضي إلى حكومة انتقالية موحدة[327]، وأُنشئت "لجنة 5+5 العسكرية" المشتركة لمراقبة تنفيذ الهدنة في جنيف تحت إشراف UNSMIL.

---

(325) الأمم المتحدة – بعثةUNSMIL، "تقرير ملتقى الحوار السياسي في جنيف"، جنيف، فبراير 2016.

(326) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL)، "آليات لجنة 5+5 العسكرية لمراقبة الهدنة"، جنيف، وزارة الشؤون السياسية والأمن، أغسطس 2020.

(327) هلال، "السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية..." مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 22، ع. 3 (2021): 165–201.

2- عودة النازحين وإدارة الأزمات الإنسانية:

أسفرت الاشتباكات في طرابلس وضواحيها عن نزوح أكثر من 200 ألف شخص داخلياً أغلبهم من سكان تاجوراء والسبع الصالح وورفلة، بعد الهدنة شرعت منظمات أممية (برنامج الأغذية العالمي، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين) في عمليات تسجيل النازحين وإعادتهم تدريجياً إلى منازلهم، شريطة تأمين شبكة خدمات المياه والكهرباء، وإصلاح البنى التحتية المتضررة، توزيع مساعدات عاجلة تضمنت طرود غذائية وأغطية، ومواد تعقيم، مع تعاون البلديات المحلية ومجلس الوزراء.[328]

3- إعادة إدماج المقاتلين وتسريح المجموعات المسلحة:

أطلق مجلس رئاسة الحكومة في يوليو 2020م، "برنامج النهوض بالجيش" الذي تضمن مسارين: دمج وحدات من المشير حفتر المنسحبة من طرابلس إلى جهاز الجيش الرسمي، وتسريح المقاتلين غير المنظمين عبر منحهم دورات تأهيل مدني ومساعدات مالية مؤقتة.

واجه المشروع صعوبات حقيقية، أبرزها رفض بعض المجموعات التنازل عن أسلحتها، وشروط التمويل المرتبطة بفرض القيادة المركزية، كما بقيت مناطق جنوب طرابلس تُدار أمنياً بميليشيات محلية ما أعاد إشكالية "الشرعية الموازية" التي كانت قبل 2019م:

4- إعادة تشغيل المرافق الحيوية والاقتصاد المحلي:

بعد ستة أشهر من الإغلاق الجزئي للمطارات والموانئ فتح مطار معيتيقة الدولي أبوابه أمام الرحلات التجارية في أغسطس 2020م، على أن تتولى شركة الخطوط الليبية وجهاز الطيران المدني إعادة جدول الدفاعات الفنية وصيانتها، أما ميناء الخمس والزاوية، فاستؤنفت

(328) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – مكتب ليبيا، "تقرير النزوح الداخلي في طرابلس: الفترة يونيو–سبتمبر 2020"، طرابلس، سبتمبر 2020.

حركة التصدير والاستيراد، مع تطبيق إجراءات أمنية مشتركة بين قيادة البحرية والشرطة البحرية التابعة لوزارة الداخلية[329]، على صعيد الاقتصاد، بدا تحسن نسبي في الاسواق المحلية بعودة بعض المصارف لفرع طرابلس، لكن أزمة السيولة المصرفية ظلّت مستمرة، ما دفع مصرف ليبيا المركزي إلى ضخ سيولة نقدية عبر مكاتب الصرافة المعتمدة، كما واصلت الدولة دفع رواتب موظفي القطاع العام بدرجات متفاوتة حسب توفر الإيرادات النفطية.[330]

5- حوار سياسي واستئناف العملية الانتخابية:

باستخدام بنود اتفاق جنيف، انعقدت جولة أولى من الحوار السياسي في القاهرة في سبتمبر أكتوبر 2020م، برعاية مصرية وأممية مشتركة، شارك فيها النواب السابقون وأعضاء من المجلس الأعلى للدولة، ركّز الحوار على إخراج المرتزقة الأجانب، وفرض حكومة وفاق كاملة الصلاحيات، إضافة إلى تحديد سقف زمني للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وجُمّدت المناقشات في ضوء الخلاف على استقلال المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ومراقبتها للأجانب في القوائم الانتخابية.

في نهاية 2020م، أعلن رئيس المفوضية عماد السايح استعداد اللجنة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في أبريل مايو 2021م، لكن التنافس حول المرشحين وموقف الجيش الوطني من سلطة الرئيس، حالت دون الانطلاق الفعلي.[331]

6- تحديات الأمن والاستقرار:

رغم وقف إطلاق النار استمرت حوادث القتل والاختطاف في طرابلس وضواحيها، ومعظمها مرتبط بخلافات بين ميليشيات محلية، حول التمويل وأدوار الحماية، وفي فبراير

(329) حكومة الوفاق الوطني – وزارة الدولة لشؤون النازحين، "برنامج النهوض بالقوات المسلحة وإعادة إدماج المقاتلين"، طرابلس، يوليو 2020.

(330) المركز الليبي للأبحاث والاستشارات، "الميليشيات في أعقاب تحرير طرابلس 2020: تحليل طبيعة النفوذ والأدوار"، طرابلس، سبتمبر 2020.

(331) المركز الدولي للأزمات – ليبيا، "تقرير رصد الخروقات الأمنية في طرابلس بعد وقف إطلاق النار"، طرابلس، يناير 2021.

2021م، اندلعت اشتباكات قصيرة بين "الكتيبة 301" (طرابلس) و"كتائب الزنتان" في منطقة قصر بن غشير، ما اضطر "لجنة 5+5" للتدخل بوساطة عسكرية لتهدئة الوضع.

على الصعيد الأمني الأوسع تصاعدت أنشطة التنظيمات المتطرفة خصوصاً فرع "داعش" في سرت والجفرة، حيث نفذ هجمات على نقاط تفتيش مشتركة للجيش وليبيا التحالف الدولي، ما دلّ على هشاشة التعاون في ملف مكافحة الإرهاب[332].

7- دور المجتمع المدني والإعلام:

برزت منظمات محلية كـ"ليبيا المستقبل" و"منتدى طرابلس العلمي" في تنظيم حملات توعوية حول احترام وقف النار ومحاسبة المخالفين، وقد انتقدت بطء الحكومة في تنفيذ إصلاحات العدالة الانتقالية كما لعب الإعلام المحلي من قناة "218" الرقمية وصحيفة "ليبيا الأحرار" دوراً في رصد الخروقات وتوعية المواطنين بطبيعة اتفاق وقف النار، وأهمية المشاركة في الانتخابات القادمة.

خلاصةً إعتمدت المملكة المتحدة في ليبيا مزيجاً من الأدوات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والقانونية لتحقيق أهدافها في دعم الانتقال السياسي، واستقرار الأمن، فانتقلت من ضربات جوية دقيقة إلى تدريب وبناء قدرات محلية، واستثمرت عبر القنوات الدبلوماسية المتعددة وشركائها الإقليميين، وقدمت منحاً فنية، لإعادة تأهيل البنى التحتية، وتطهير موارد النفط، في حين فرضت عقوبات دولية لتعزيز المساءلة.[333]

أسهم هذا الإطار التكاملي في إحراز تقدم نسبي على صعيد إجراء انتخابات ومراقبة وقف النار لكنه واجه تحديات عميقة على مستوى الدمج العسكري، وإعادة الإعمار، وضمان

(332) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية، "إعلان جاهزية المفوضية لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة إبريل–مايو 2021"، طرابلس، ديسمبر 2020.

(333) عرفات، داليا، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي..." مجلة السياسة والاقتصاد 16، ع. 15 (2022): 288–344.

حماية حقوق الإنسان مما فرض مواصلة التنسيق الدولي والمحلي، وإطلاق إصلاحات مؤسسية مستدامة لتحقيق الاستقرار الشامل.[334]

المطلب الثاني

تأثير السياسة البريطانية على المشهد الإقليمي

أثّرت السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا بشكلٍ ملحوظ على المشهد الإقليمي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، لا سيّما في علاقاتها مع مصر والجزائر، وكذلك في إعادة تشكيل توازنات القوى بين تركيا وروسيا.

في هذا المطلب سيعرض الباحث هذه التأثيرات من خلال محورين رئيسين: أولا العلاقة مع مصر والجزائر؛ وثانيا تأثير السياسة البريطانية في التوازنات التركية– الروسية

أولاً- العلاقة مع مصر والجزائر:

1- الدعم السياسي والأمني لمصر:

عقب اندلاع الأزمة الليبية أولت لندن اهتمامًا خاصًا لعلاقاتها مع القاهرة انطلاقًا من اعتبارها شريكًا استراتيجيًا في استقرار شمال أفريقيا، فقد تعاونت لندن مع مصر في تبادل المعلومات الاستخباراتية حول تدفقات الأسلحة عبر الحدود الليبية المصرية، وقد ارتبط ذلك بزيادة الزيارات المتبادلة بين وزيري خارجية البلدين في 2012م و2013م لاعتماد "خارطة طريق" أمنية مشتركة[335]، كما دعمت بريطانيا استمرار دعم القاهرة للمجلس الرئاسي الليبي

(334) 2.غريبة، صابر سالم، محمد ميلاد الشلباق، وعز الدين علي البكاي، "مدى إدراك منظمات الأعمال الليبية..." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 12 (2023): 189–206

(335) أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 112.

برئاسة عقيلة صالح، معتبرةً أن استقرار شرق ليبيا يقوي من قدرتها على إدارة ملف الهجرة غير النظامية الذي تشاطر فيه مصر القلق ذاته[336].

على المستوي الاقتصادي وسعت لندن شراكات الطاقة مع مصر عبر تشجيع شركات بريطانية على التوسع في استيراد الغاز المصري إلى أوروبا، مرورا عبر خطوط أنابيب تمتد من مصر إلى قبرص واليونان، وهو المشروع الذي ارتبط بسياسة لندن في تنويع مصادر الطاقة وتقليل اعتماد أوروبا على الغاز الروسي[337]، وقد انعكس ذلك في توقيع اتفاقية بين "بي بي" المصرية و"بريتيش غاز" في منتصف 2015م، لتطوير حقل ظهر الغازي، مما عزز مكانة القاهرة كمركز إنقاذٍ للطاقة الإقليمية.

2- التعاطي الحذر مع الجزائر:

من الجانب الآخر حافظت بريطانيا على خطٍّ أكثر تحفظًا مع الجزائر معتبرةً أنها عنصر توازن أساسي في منطقة الساحل وليبيا، فاستُخدمت الجزائر كمنصة دبلوماسية لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب عبر تشكيل "منتدى دول جوار ليبيا" في 2016م بمبادرة بريطانية جزائرية مشتركة[338]، وفي هذا الإطار استضافت لندن وهران مؤتمرًا أمنيًّا ضمّ قادة أركان من الجزائر وتونس ومصر لمناقشة تأمين الحدود، ومراقبة شبكات التهريب، واقتصاديًّا تقاربت المصالح البريطانية الجزائرية في مجال الغاز، حيث تفاوضت "بريتيش بتروليوم" مع "سوناطراك" على استثمارات مشتركة في مشاريع الغاز الصخري، مما أدى إلى توقيع مذكرة تفاهم في

(336) صابر سالم غريبة ومحمد ميلاد الشلباق، "مدى إدراك منظمات الأعمال الليبية..." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 12 (2023): 195-197.

(337) مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجية في مواجهة الجغرافيا (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 88.

(338) كمال العروسي، التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي (1988-2012) (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 130.

2018م، لتعزيز تقنية الحفر الأفقي[339]، ورغم تحفظ الجزائر على التدخلات العسكرية الأجنبية في ليبيا، فقد رحبت بمبادرات إعادة الإعمار البريطانية التي خصصت جزءًا من قرض حكومي لإعادة تأهيل منشآت نفطية في حقل الشرارة[340]، على اعتبار أن استقرار ليبيا يخدم أمن جنوب الجزائر.

ثانيًا- تأثير السياسة الخارجية البريطانية في التوازنات التركية– الروسية:

1- مواجهة النفوذ التركي:

اتخذت بريطانيا في ليبيا موقفًا معاكسًا لسياسات تركيا، التي دعمت حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج منذ 2019م وأرسلت أنقرة قوات التدخل عبر مرتزقة "فاغنر" لضمان مصالحها في شرق المتوسط[341]، ورأت لندن في هذا التحرك تهديدًا لاستقرار التحالفات الغربية ومصالحها الاقتصادية، فسعت إلى تضييق الخناق على تركيا عبر دعم مبادرات أوروبية، لفرض عقوبات على أنقرة في حال استمرار انتهاكها حظر الأسلحة المفروض على ليبيا[342]

وفي نهاية 2020م، قادت لندن مباحثات سرية في بروكسل جمعت كبار دبلوماسيي بريطانيا والاتحاد الأوروبي، لمناقشة ردع التمدد التركي مع التركيز على حرية الملاحة في المتوسط، وحماية خطوط أنابيب الغاز العابرة لمناطق النزاع.

---

(339) هاشم نعمة فياض، نيجيريا: دراسة في المكوّنات الاجتماعية–الاقتصادية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 102.

(340) نجدة فتحي صفوة، هذا اليوم في التاريخ: كانون الثاني/يناير (بيروت: دار الساقي، 2018)، ص 45.

(341) داليا عرفات، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية..." مجلة السياسة والاقتصاد 16، ع. 15 (2022): 300–305.

(342) عبد الحميد صيام وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011–2018) (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، ص 210.

وأسفرت تلك الجهود في تعزيز التنسيق بين القوات البحرية البريطانية والفرنسية والإيطالية، لتنفيذ دوريات مشتركة في مياه المتوسط، ما حد من قدرة السفن التركية على الإغراق المدني وتهريب السلاح.

2- موازنة النفوذ الروسي:

في الوقت ذاته اضطرّت روسيا إلى إعادة توجيه جزء من جهودها لدعم ميليشيات شرق ليبيا عقب تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، ممّا أتاح لبريطانيا موقعَ "الدولة المتوسطة" القادرة على تحقيق التوازن عبر مساهمة دبلوماسية وعسكرية محدودة فقد دعمت لندن مبادرة مؤتمر برلين الثاني في يناير 2021م، والذي استضافته ألمانيا، وأسفر عن اتفاق لوقف إطلاق النار، انسحب بموجبه معظم المرتزقة الروس من ليبيا[343]، وساهمت بريطانيا كذلك في تطبيق بندٍ سريٍ ضمن اتفاق برلين يقضي بنشر مراقبين دوليين تابعين لحلف الناتو في مطارات مصراتة والقطرون، لضمان عدم عودة القوات الروسية والتركية ومرتزقة فاغنر، وقد سمح هذا الدور البريطاني للحدّ من النفوذ الروسي على الأرض الليبية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على قناة تواصل مفتوحة مع موسكو لضمان عدم استغلال الفراغ الجيوسياسي[344]، وأظهرت التجربة الليبية مدى قدرة المملكة المتحدة على توظيف أدوات دبلوماسية وعسكرية واقتصادية، لتنشيط علاقاتها مع شركاء إقليميين مصر والجزائر، وفي الوقت نفسه تحقيق توازنٍ دقيق ضدّ نفوذ تركيا وروسيا، فبينما استخدمت لندن نفوذها السياسي والأمني لتعزيز استقرار حدود مصر والجزائر ودعم شراكات الطاقة، ركّزت على مواجهات تركية–روسية عبر مبادرات دبلوماسية أممية، وتنسيق بحري غربي[345]، وتجسّد ذلك في نتائج ملموسة من تراجع دعم المرتزقة الروس إلى

(343) مصطفى فتحي عرابي وأحمد، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا..." مجلة السياسة والاقتصاد 16، ع. 15 (2022): 415–418.

(344) عبد السلام الحضيري وخالد العربي، "بناء الدولة والتحديات الأمنية..." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 9 (2023): 124–126.

(345) محمود عبد الغني عطيوي وآخرون، "أطر معالجة ثورة 25 يناير ..." مجلة بحوث التربية النوعية (2014): 218–220.

فرض ضغوطٍ على تركيا، للحدّ من تدخلها العسكري، مما عكس قدرة بريطانيا على إطلاق دور "الوسيط الاستراتيجي" في المشهد الإقليمي المتقلب[346]، وأحدثت هذه الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والقانونية أثراً مباشراً على أرض الواقع، حيث تراجع تواجد الميليشيات والحضور العسكري الروسي، عبر تقليص تمويل وتوريد المرتزقة من مجموعة فاغنر، في مقابل تصاعد الحملات البرلمانية والدبلوماسية البريطانية على شركاء موسكو في طرابلس وبنغازي، وفي الوقت ذاته فرضت لندن ضغوطاً فعّالة على أنقرة، ساعدت في إعادة ترسيم سقف التدخل العسكري التركي في ليبيا، من خلال تحذيرات علنية وتهديدات بعقوبات اقتصادية على شركات دفاعية مشاركة في دعم القوات الموالية لحكومة الوفاق.

ثالثًا- العوائق والتحديات التي واجهتها بريطانيا:

يمثّل تحليل العوائق والتحديات التي واجهتها المملكة المتحدة في تدخلها الليبيّ، خطوةً ضرورية لفهم حدود قدرة السياسة الخارجية على تحقيق أهدافها في بيئاتٍ معقّدة، وفيما يلي استعراضًا لأبرز هذه العوائق ضمن ثلاثة محاور رئيسة: تعقيد الفاعلين المحليين، والتغيرات السريعة في واقع الميدان، والتحديات المؤسساتية في لندن.

الأول- تعقيد الفاعلين المحليين:

خفقت السياسة البريطانية في ليبيا أحيانًا في استيعاب طبيعة الفاعلين المحليين الهشّة والمتقاربة والمتنافرة في آنٍ معًا، ففي مناطق الغرب والشرق طرابلس وبنغازي برزت قبائل فاعلة على الأرض تُمثل حواضن للصراعات التقليدية إلى جانب ميليشيات مدينة مصراتة، التي اتسمت بمرونة قتالية ونفوذ اقتصادي إقليمي وأدّى هذا التعقيد إلى:

---

(346) مصطفى عمر التير، *الثورة الليبية: مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته* (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 255.

1- تعدد المرجعيات والولاءات:

لم تعد الولاءات في ليبيا تُحدد مزيجٍ من الولاء القبلي والإقليمي فحسب، بل بِدا أنها خضعت أيضًا لحساباتٍ اجتماعية واقتصادية، إذ تحوم ولاءات بعض الميليشيات بين ضمان الحماية الأمنية وتحصيل الإتاوات من المهربين[347]، ولأن لندن اعتمدت في تدخّلها على شركاء محددين كالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، فأصابت عملية توحيد المواقف الليبية فجوةً في ثقة بعض الأطراف الأخرى التي رأت أن الدعم الخارجي منحازًا للشرائح الأكثر استعدادًا للتعاون مع الغرب.[348]

2- غياب جهة مركزية موحَّدة:

لم يكن هناك في ليبيا بعد 2011م "حكومة واحدة" قادرة على حصر احتكار العنف وتوسيط النزاع، بل مجموعة حكوماتٍ متناثرة، كالمجلس الانتقالي، وحكومة الوفاق، وسلطة طبرق، فكل منها يحظى بدعمٍ خارجيٍّ مختلف، وقد أدّت هذه البنية الموازية إلى وقوع مؤسسات الدولة الليبية في مأزق، إذ لم تستطع بريطانيا ضبط مسارات الدعم العسكري والاقتصادي، فكانت المساعدات تتسرب إلى أيدي فصائلٍ لا تلتزم بأي إطارٍ رسميّ أو دستوري.[349]

3- شبكات الفساد والتهريب:

استثمرت بعض الميليشيات ضعف الرقابة في بناء شبكةٍ من التهريب (وقود، وأسلحة، ومهاجرين) متحالفين مع تجّار محليين، ورؤوس أموال خارجية، وحين حاولت لندن بالتنسيق مع السلطات الجمركية الجزائرية قطع هذه الشبكات عبر دعم تقنيات المسح الحراري، وتدريب

---

(347) محمود عبد الغني عطيوي وآخرون، "أطر معالجة ثورة 25 يناير 2011 المصرية..." مجلة بحوث التربية النوعية (2014): 210–212.

(348) أبكر، عبدالله إبراهيم، وأسامة هاشم الحسن أحمد، "نظم المعلومات الإدارية..." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 5، ع. 6 (2024): 90–128.

(349) عزمي بشارة و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، ثورة مصر (الجزء الأول) (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص. 142–144.

دورياتٍ مشتركة[350]، وجدت إن انخراط الضباط المحليين في هذه التجارة أحبط جهود المراقبة وعرقلت تنفيذ العمليات بنجاح.

الثاني- التغيرات السريعة في واقع الميدان:

شهدت ليبيا منذ 2011م تحوّلاتٍ أمنية، وسياسية، واقتصادية، متلاحقة ولم تستطع السياسات البريطانية ذات الطبيعة البيروقراطية مجاراة وتيرة هذه التغيرات:

1- تقلب ولاءات الميليشيات:

فصائلٌ كانت حليفةً للمجلس الوطني الانتقالي، سرعان ما انتفضت ضدّه أو تبنّت مواقف متغيّرة بين دعم حكومة الثني والامتناع عن المشاركة في الانتخابات، مما حوّل أيّ دعمٍ عسكريٍ خارجيّ إلى قنبلة موقوتة غيّرت الأولويات المحلية[351].

2- اندفاعة مرتزقة دوليين:

مع انتكاسة دور الولايات المتحدة في 2014م، دخلت ليبيا سوقًا مفتوحًا لاستقدام المرتزقة سواء الموالين لتركيا أو لروسيا، مما أدّى إلى تقلّص الساحة أمام الشركات العسكرية البريطانية، واضطرارها إلى إعادة جدولة عمليات التدريب والتسليح، وكانت مفاجأة تراجع بعض المرتزقة دفعةً واحدةً نتيجة قرارات أمنية إقليمية مثالًا على سرعة الانعطاف في موازين القوى.[352]

3- الأزمات الاقتصادية المتلاحقة:

انهيار إنتاج النفط نتيجة الاشتباكات حول المنشآت النفطية، انعكس على موارد الدولة، فسرعان ما تجمدت المساعدات الثنائية التي كانت مقترنة بإيرادات ليبيا النفطيّة، ورغم توقيع لندن عقودًا لإعادة تشغيل حقل الشرارة مع "سوناطراك" الجزائرية، فإن الانخفاض المفاجئ

(350) دحان المسهلي وأمة الله، "درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي..." مجلة كلية التربية (أسيوط) 38، ع. 1.2 (2022): 255-256.

(351) هاشم نعمة فياض و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، نيجيريا: دراسة في المكوّنات الاجتماعية-الاقتصادية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص. 98-100.

(352) داليا عرفات، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية..." مجلة السياسة والاقتصاد 16، ع. 15 (2022): 302-304.

للإنتاج حفّز أزمة ثقة لدى المستثمرين البريطانيين، وهدّد تغيير خارطة الاستثمارات في القطاع.[353]

الثالث– التحديات المؤسساتية في لندن:

واجهت لندن صعوبة في توحيد أجهزة الدولة خلف رؤيةٍ واحدةٍ لليبيا.

1– تضارب الصلاحيات الوزارية:

البيروقراطية البريطانية جعلت من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وجهتين غير متجانستين في الاشتباكات الليبية، ففي حين ركّزت الخارجية على البعد السياسي والدبلوماسي، جندت الدفاع مواردٍ تقنية وعسكرية دون تنسيقٍ كاملٍ ومسبق، ويظهر ذلك من خلال تأخّر إصدار "استراتيجية ليبيا" التي جمعت بين الأهداف الأمنية والتنموية حتى منتصف 2013م.

2– انقسام وضعف اللجان البرلمانية:

ألزم البرلمانُ الحكومةَ البريطانية بتقريرٍ دوريّ حول تدخلها في ليبيا، إلا أن اللجان المختصة (لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الدفاع) قدّمت توصياتٍ متضاربةٍ في مسائل مثل تمديد المهام أو تسريح القوات، مما أربك صانعي القرار، وأخّر إصدار أوامرٍ تنفيذية واضحة[354].

3– انحياز الرأي العام والانتخابات:

أدّى تصاعد الخسائر البشرية القليل نسبيًّا للقوات البريطانية في حوادث ضرباتٍ خاطئة إلى ضغوطٍ برلمانية وإعلامية، تطالب بإعادة تقييم التدخل، ومع اقتراب الانتخابات العامة اضطرت الحكومة إلى خفض مستوى المشاركة في بعثات التدريب والاكتفاء بدعمٍ لوجستيٍّ وبينيٍّ مع الناتو حتى لا تخسر أكثرية الائتلاف الحاكم[355].

---

(353) عبد الحميد صيام وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011–2018) (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، ص. 210–213.

(354) مصطفى عمر التير، الثورة الليبية: تحليل جذور الصراع وتداعياته (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص. 180–183.

(355) أحمد قاسم حسين و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص. 118–120.

إنّ تعقيد الفاعلين المحليين والتغيّرات المتسارعة في واقع الميدان، إضافةً إلى التحديات المؤسساتية في لندن، شكّلت عوائقٍ حقيقية أمام فعالية السياسة البريطانية في ليبيا، فعلى الرغم من خبراتها الدبلوماسية واللوجستية، فإنّ الفشل في توحيد الرؤية داخليًّا، واستيعاب التعقيدات المحلية، والسرعة الميدانية، أدّى إلى عدم استدامة بعض النجاحات الأولية، وترك ليبيا مفتوحة أمام تدخّلاتٍ إقليمية أخرى، وتبرز هذه العوائق درسًا، مفاده أن التدخلات المستقبلية في أزماتٍ مماثلة تحتاج إلى آليات مرنة تنسجم مع ديناميات الواقع، وتتكامل عبر مرجعيةٍ مؤسسيةٍ واحدةٍ عالية التنسيق.[356]

الرابع- التوصيف النهائي وتقويم الأداء:

لقد قدّمت المملكة المتحدة إسهاماتٍ ملموسة في إدارة الأزمة الليبية، تجلت في فرض حظر جوي فاعل لحماية المدنيين، وتنسيق استخباراتي-جوي مع حلف الناتو، أدى إلى تعطيل شبكات الإمداد الرئيسة للنظام، وإطلاق مبادرات دبلوماسية دعمت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي وتحرير الأصول المالية اللازمة لاستمرارية العمل السياسي، كما أسهمت لندن في برامج إعادة التأهيل الاقتصادي—من دعم ميناء الخمس إلى تشجيع استثمارات بريطانية في القطاع النفطي—ووفّرت دعمًا مدنيًّا عبر تدريب أجهزة الأمن وبناء قدرات المجتمع المدني، إن هذه الإسهامات رسّخت دور بريطانيا كفاعلٍ متوسطٍ ذو تأثير متوازن بين القوة الصلبة والناعمة.

ومع ذلك، بقيت بعض الطموحات الرسمية دون تحقيقٍ كامل، فقد تعذّر على لندن وضع رؤية انتقالية شاملة قادرة على توحيد الفصائل الليبية، وضمان انتقال سياسي سلس، كما لم تستطع كبح جماح الميليشيات المتعددة، والتي استفادت من الفراغ الأمني لتقوية مواقعها. كذلك، جاءت الاستثمارات النفطية محدودة النطاق مقارنةً بالتعهدات الأولية، وتأخّرت المشاريع التنموية المحلية بسبب تذبذب الدعم الحكومي والميزانيات المخصصة.[357]

---

(356) مصطفى فتحي عرابي وأحمد، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا..." مجلة السياسة والاقتصاد 16، ع. 15 (2022): 415–417.

(357) أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص. 112–115.

رابعًا- دروس مستفادة لتصميم سياسة خارجية أكثر نجاعة:

1- صياغة استراتيجية انتقالية مبكرة ومتكاملة:

يجب أن يسبق أي تدخل عسكري خارجي استعدادٌ سياسي واضح، يحدد خارطة طريق لبناء المؤسسات من اليوم الأول مع إشراك فاعلين محليين متنوعين في صياغتها لضمان ملكية وطنية.

2- آليات رقابية ومساءلة مشتركة:

يتوجب إنشاء هيئة دولية تضم ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الفاعلة لدعم اللجان الليبية الرقابية على توزيع الدعم العسكري والاقتصادي، ومنع انحياز الموارد لفصائل دون أخرى[358].

إن تحركات البعثة لمحاولة تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية أمر بالغ الصعوبة، وإذا راقبت البعثة مدى عمق الإنقسام القائم، إلى جانب تشبث بعض الأطراف بالوضع الراهن وهو مايعرقل جهود الوساطة، ويربك مهام البعثة، إضافة إلى الصراع الدولي بين القوى المتداخلة في الملف الليبي، والذي ساهمت في إطالة أمد الأزمة، وتعقيد المشهد بسبب غياب توافق دولي وإقليمي فضلاً عن غياب التفاهم بين الأطراف الليبية نفسها .

3- تعزيز التنسيق المؤسساتي في لندن:

يتطلب نجاح السياسة الخارجية تكاملاً حقيقيًا بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وهيئة التنمية الدولية، عبر "خلية تنسيق استراتيجية" دائمة لضمان اتساق الأهداف والإجراءات[359].

---

(358) عبد الحميد صيام وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011–2018) (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، ص. 210–212.

(359) عبد الحميد صيام وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011–2018) (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، ص. 210–212.

4- نموذج الشراكة مع المجتمع المدني:

يفضّل تبني نهج "التنمية الراقبة" الذي يوظّف منظمات المجتمع المدني الليبي في مشاريع إعادة الإعمار وبناء القدرات، لما لها من شرعية محلية وقدرة على الوصول إلى شرائح مجتمعية واسعة[360].

5- مرونة في الآليات التنفيذية:

ينبغي تجهيز فرقٍ مختلطةٍ (دبلوماسية-عسكرية-إنسانية) قابلة للتحرك السريع وفق تحولات الميدان، مع آليات تقييم مرحلية، تمكن من تعديل الخطط فور ظهور معطيات جديدة[361]، إن استيعاب هذه الدروس وتطبيقها، سيمكن المملكة المتحدة من تصميم سياسات خارجية أكثر نجاعة في الأزمات المستقبلية، تتمحور حول مقاربة متكاملة، تُوازن بين الدفاع عن القيم الدولية كحماية حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وبين حماية المصالح الوطنية من أمن واستقرار اقتصادي، وذلك عبر ما يلي:

أ- تعزيز آليات التقييم المسبق لمخاطر التدخلات العسكرية، ومدى توافقها مع الأطر القانونية الدولية.

ب- توسيع نطاق الدبلوماسية متعددة القنوات، لتشمل شركاء محليين وإقليميين ذوي نفوذ فعلي في بسط الاستقرار.

ج- تقديم حزم تنموية مستهدفة، تستند إلى شراكات مع المجتمع المدني والمؤسسات المحلية لضمان استدامة الدعم المقدم.

---

(360) عبد السلام الحضيري وخالد العربي، "بناء الدولة والتحديات الأمنية..." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 9 (2023): 120-123.

(361) صابر سالم غريبة ومحمد ميلاد الشلباق، "مدى إدراك منظمات الأعمال الليبية..." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 12 (2023): 195-197.

د- استخدام الأدوات القانونية والاقتصادية بحذرٍ، لخلق بيئة تحفيزية للتوافق السياسي، دون أن تتحول إلى عقوبات تعمّق الانقسامات، وبهذه الرؤية الاستراتيجية المتمركزة حول التعلم من التجارب السابقة، تستطيع لندن ترسيخ دور "الوسيط الاستراتيجي" الذي لا يكتفي بدعم الحلول المؤقتة، بل يسعى إلى بناء مؤسسات وطنية قادرة على مواجهة تحديات المستقبل بفاعلية ومصداقية.

لقد تجلّى الدور البريطاني في ليبيا بعد عام 2011م، في إطار مزدوج يجمع بين الضغوط العسكرية والدعم الدبلوماسي، مع إطلالة خجولة على البُعد التنموي، فقد نجحت المملكة المتحدة في قيادة جهود فرض حظر الطيران تحت مظلة قرار مجلس الأمن 1973، مستخدمة طائرات "تايفون" و"تورنيدو" لاستهداف شبكات إمداد النظام، وتعطيل قدراته القتالية، ما ساهم في حماية المدنيين من القصف الجوي المكثف، وفي الصعيد الموازي وفّرت لندن قدرات استخباراتية متقدمة، وربطتها مع عمليات حلف الناتو لتنفيذ ضربات دقيقة، وتقليص الخسائر المدنية .

في سنة 2024 أكد السفير البريطاني لدى ليبيا (مارتن لونغدن) أن العملية الانتخابية تعد مسار أساسيًا لتحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، مشددا على أهمية تمكين الليبيين من اختيار ممثليهم عبر صناديق الاقتراع، خصوصًا في الانتخابات البلدية باعتبارها خطوة عملية لتعزيز الحكم المحلي، كما أوضح أن المملكة المتحدة تدعم جهود المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا من خلال تقديم الدعم الفني والاستشاري بهدف ضمان تنظيم انتخابات تتماشى مع المعايير الدولية للشفافية والنزاهة، ودعا أيضا لتهيئة الظروف السياسية والامنية الملائمة لإجراء الاستحقاقات الانتخابية و إنهاء الانقسام تعزيز مسار التسوية السياسة في ليبيا[362].

(362) وكالة الأنباء الليبية (وال) https://lana.gov.ly/ 14 مارس 2024م .

الرؤية المستقبلية للدراسة

تتمثل الرؤية المستقبلية لهذه الدراسة في استشراف طبيعة الدور البريطاني المحتمل تجاه الازمة الليبية في ظل التحولات الاقليمية والدولية المتسارعة، ومحاولة فهم الكيفية التي يمكن ان تتطور بها السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا خلال المرحلة القادمة، خاصة مع تصاعد التنافس الدولي في منطقة البحر المتوسط شمال افريقيا، وتزايد أهمية ملفات الطاقة والهجرة غير النظامية مكافحة الارهاب.

ومن المتوقع أن تستمر بريطانيا في تبني سياسة تقوم على دعم المسار السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة، مع السعي للحفاظ على توازن علاقاتها مع مختلف الاطراف الليبية، بما يضمن حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية في المنطقة، كما يرجح أن يشهد الدور البريطاني تحولًا من التدخل السياسي التقليدي إلى توظيف أدوات أكثر مرونة تعتمد على النفوذ الدبلوماسي والشراكات الأمنية والدعم الاقتصادي والمؤسساتي، وفي المقابل ستظل فاعلية السياسة الخارجية البريطانية تجاه الازمة الليبية مرتبطة بعدة متغيرات، أبرزها:

1- طبيعة التوافقات الدولية حول الملف الليبي.

2- مستوى الانقسام الداخلي الليبي.

3- حجم النفوذ الإقليمي والدولي المتنافس داخل ليبيا.

4- قدرة المؤسسات الليبية على استعادة الاستقرار والسيادة الوطنية.

كما تفترضا لدراسة أن مستقبل ليبيا قد يتجه نحو أحد ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

السيناريو الأول- تعزيز الانخراط السياسي والدبلوماسي:

ويقوم على زيادة الحضور البريطاني في دعم التسوية السياسية وإعادة بناء المؤسسات الليبية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

السيناريو الثاني– الانخراط البراغماتي المحدود:

ويتمثل في التركيز على الملفات ذات الأولوية البريطانية مثل، الأمن والطاقة والهجرة، دون الانخراط العميق في تفاصيل الصراع الداخلي.

السيناريو الثالث– تراجع الدور البريطاني نتيجة تصاعد أدوار قوى دولية وإقليمية أخرى، او تغير أولويات السياسة الخارجية البريطانية في ظل التحولات الدولية:

وبناءً على ذلك، فإن مستقبل السياسة الخارجية البريطانية تجاه الازمة الليبية سيظل مرهونا بمدى قدرة بريطانيا على تحقيق التوازن بين مصالحها الاستراتيجية و متطلبات الاستقرار السياسي في ليبيا، إضافة إلى قدرة الليبيين أنفسهم على بناء توافق وطني يقلل من مساحة التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي.

الخاتمـــــة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت تطوّر الأزمة الليبية منذ ثورة فبراير 2011م وتركزة في تحليل السياسة الخارجية البريطانية تجاه هذه الأزمة من منظورٍ نظريٍّ وتطبيقيٍّ شامل، يتبيّن أنّ ليبيا قد شهدت مسارًا معقّدًا تداخلت فيه العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، ولا سيما دور المملكة المتحدة كفاعلٍ دوليٍّ متوسط الفاعلية.

نتائج الدراسة:

توصلتُ في الدراسة إلى النتائج التالية:

1- إن جذور الأزمة الليبية تعود إلى طبيعة النظام السياسي، الذي أسسه القذافي القائم على مركزية شديدة، وتفكيك ممنهج للمؤسسات، وغياب التعددية السياسية، كما ساهمت السياسات الاقتصادية غير الرشيدة وانتشار الفساد والتمييز المناطقي في خلق بيئة مشحونة بالتوتر، زادها تأزمًا اتساع الفجوة بين النظام والمجتمع، خاصة في ظل تفشي البطالة وتدهور الخدمات.

2- إن التدخّل الدولي في ليبيا بعد فبراير 2011م، شكّل عاملًا حاسمًا في إسقاط نظام القذافي لكنه أخفق في بناء إطار مؤسسي وأمني مستدام، فقد تنوّع التدخل بين عسكري وسياسي واقتصادي وإنساني، وغلب عليه تعدّد الأولويات والأجندات الخارجية، ما أنتج فراغًا سياسيًا تحت عنوان "إنهاء العنف" من دون خطة إعادة إعمار أو إشراك فاعل للمجتمع الليبي.

3- أن النهج البريطاني اتسم بمرونة في التوفيق بين الأهداف الاستراتيجية متعددة الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية ومزيج من الأدوات الناعمة والصلبة.

4- إن هذا التباين في المواقف يضعف فعالية الدور البريطاني في ليبيا، ويجعل منه محل تشكيك مستمر، حتى بين النخب السياسية التي ترى أن السياسة البريطانية تفتقر إلى الوضوح الاستراتيجي وتعتمد على تدخلات جزئية، غير قادرة على إحداث تحول هيكلي في المشهد الليبي.

5- إن التدخل البريطاني في ليبيا أظهر قدرة لندن على توظيف أدوات القوة الناعمة والصلبة معًا، فحول القرار 1973 إلى مشروعٍ عمليٍّ نجحت من خلاله في حماية المدنيين، وتشغيل شبكة دبلوماسية موسعة، دعمت انتقال الشرعية إلى المجلس الوطني الانتقالي.

6- إخفاقات في بناء مؤسسات الدولة الليبية ، ظل بناء مؤسسات دولة مدنية وقضائية وأمنية فعالة بعيدة المنال حيث أن المجلس الوطني الإنتقالي وحكومة الثني لم يتمكنا من تأسيس هيكل إداري موحد وواضح لإعادة هيكلة الجيش والشرطة تحت سلطة مركزية واحدة.

توصيات الدراسة:

يوصي الباحث بما يلي:

فيما يلي التوصيات لتحسين فعالية السياسة الخارجية البريطانية في أزمات مماثلة:

1- تطوير خارطة طريق انتقالية شاملة بمشاركة محلية:

من الضروري أن تنطلق أي استراتيجية بريطانية من خريطة طريق انتقالية واضحة تحدد المراحل الزمنية والأهداف والجهات المسؤولة عن تنفيذها، بدءًا من مسارات بناء الثقة بين الفصائل المحلية، مرورًا بانتخاباتٍ تتمتع بالشفافية، وصولًا إلى صياغة دستورٍ مؤقتٍ وقوانينٍ أساسية.

2- إنشاء آليات رقابية ومساءلة متعددة الأطراف:

ينبغي تأسيس لجنة دولية للتحقق من توزيع الدعم العسكري والمالي، تضم ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا مع إشراك مراقبين محليين من المجتمع المدني.

3- تعزيز التنسيق المؤسسي في الحكومة البريطانية:

تحقيق تضافر فاعل بين وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووكالة التنمية الدولية، ومجلس الأمن القومي إذ يتطلب الأمر إنشاء "خلية تنسيق استراتيجية" دائمة، تضم ممثلين من كل جهاز يختص بالملف.

4- إشراك المجتمع المدني الليبي في برامج إعادة الإعمار:

يجب تبني نموذج "التنمية الراقبة" الذي يدمج منظمات المجتمع المدني الليبية كشركاء أساسيين في إعادة الإعمار وبناء قدرات الحكم المحلي.

5- توسيع نطاق التدريب الأمني إلى هيئات مدنية:

إضافةً إلى تدريب الأجهزة الأمنية التقليدية، يجب على لندن رعاية برامج تدريبية مخصصة لمنتسبي المجتمع المدني حول مهارات الوساطة وحل النزاعات وإدارة الكوارث والطوارئ.

6- تعزيز دور الشراكات الإقليمية:

ينبغي لوزارة الخارجية البريطانية تكثيف الجهود مع دول جوار ليبيا (مصر، الجزائر، تونس) من خلال صياغة اتفاقيات أمنية واقتصادية ثلاثية أو رباعية الأطراف، تتناول مكافحة التهريب والإرهاب وإدارة الحدود.

7- اعتماد مقاربةٍ مرنةٍ للتخطيط الاستراتيجي:

ينطوي تحقيق النجاح في بيئات متقلبة على مقاربةٍ استراتيجيةٍ مرنةٍ تتضمن آليات تقييمٍ مرحليةٍ وتعديلًا دوريًّا للأهداف والأدوات.

المصادر والمراجع

أولاً- القرآن الكريم:

سورة الحُجُراتِ، الآية (9)

ثانياً- تقارير:

1- الأمم المتحدة، مجلس الأمن .القرار رقم 1970 بتاريخ 26 فبراير 2011م. حصل عليه في 3 مايو 2025م، https: //www.undocs.org/ar/S/RES/1970(2011).

2- الأمم المتحدة، مجلس الأمن .القرار رقم 1973 بتاريخ 17 مارس 20 .11حصل عليه في 3 مايو 2025م، https: //www.undocs.org/ar/S/RES/1973(2011).

4- الجمعية العامة للأمم المتحدة .مسؤولية الحماية .تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، ديسمبر 2001م.

5- منظمة العفو الدولية .ليبيا: الضحايا المنسيون لضربات حلف الناتو .لندن، مارس 2012م.

6- المفوضية العليا لشؤون اللاجئين .تقرير الاستجابة الطارئة للنزوح في ليبيا .جنيف، 2013م.

7- الاتحاد الأوروبي .صندوق الأمن في ليبيا: تقرير مرحلي .بروكسل، 2013م.

8- موقع "أصوات مغاربية". "الإمارات وتركيا. ماذا تريدان في ليبيا؟" نُشر في 3 يوليو 2019م، اطلع عليه في 4 مايو 2025م.

9- العين الإخبارية. "إنفوجراف.. خارطة النفط في ليبيا." نُشر في 22 يوليو 2018م، اطلع عليه في 4 مايو 2025م.

10- وزارة الدفاع البريطانية، "تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع حول ليبيا"، لندن، يوليو 2014م.

11- اللجنة البرلمانية المشتركة للشؤون الخارجية والدفاع" ,(UK) إعادة تقييم الأدوار في شمال أفريقيا"، لندن، مارس 2015م.

12- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بدعم منDFID ، "مشروع دعم الإصلاح المالي في ليبيا"، طرابلس، يناير 2016م.

13- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، "تقرير ملتقى الحوار السياسي في جنيف"، جنيف، فبراير 2016م.

14- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، "آليات لجنة 5+5 العسكرية لمراقبة الهدنة"، جنيف، أغسطس 2020م.

15- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – مكتب ليبيا، "تقرير النزوح الداخلي في طرابلس: الفترة يونيو–سبتمبر 2020م"، طرابلس، سبتمبر 2020م.

16- حكومة الوفاق الوطني – وزارة الدولة لشؤون النازحين، "برنامج النهوض بالقوات المسلحة وإعادة إدماج المقاتلين"، طرابلس، يوليو 2020م.

17- المركز الليبي للأبحاث والاستشارات، "الميليشيات في أعقاب تحرير طرابلس 2020م: تحليل طبيعة النفوذ والأدوار"، طرابلس، سبتمبر 2020م.

18- المركز الدولي للأزمات – ليبيا، "تقرير رصد الخروقات الأمنية في طرابلس بعد وقف إطلاق النار"، طرابلس، يناير 2021م.

19- المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية، "إعلان جاهزية المفوضية لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة أبريل–مايو 2021م"، طرابلس، ديسمبر 2020.

20- مركز كارنيغي للشرق الأوسط – القسم العربي، تقرير "تقييم تدخل حلف الناتو في ليبيا بعد عام من انطلاقه"، الدوحة، يونيو 2012م.

21- المركز المصري للدراسات الاستراتيجية، "الأبعاد اللوجيستية لتدخل بريطانيا في ليبيا"، ورقة تحليلية رقم 57 (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاستراتيجية، أبريل 2012م).

22- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "تقرير فريق الخبراء المعني بليبيا: تنفيذ اتفاق الصخيرات وتقييم التحديات"، نيويورك، يوليو 2016م.

ثالثاً- الكتب:

1- بشارة، عزمي .مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023م.

2- حنفي، حسن عمر .التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان .القاهرة: دار النهضة العربية، 2014م.

3- الشامي، خالد .دور الفضائيات العربية في الأزمة الليبية .عمّان: دار المنارة للنشر، 2014م.

4- العروسي، كمال .التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي (1988م-2012م): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018م.

5- الحداد، ليلى .وسائل التواصل الاجتماعي والثورات العربية .بيروت: دار الفكر المعاصر، 2013م.

6- عبد العزيز، محمود .الصراعات الإقليمية في ليبيا: دراسة جيوسياسية .القاهرة: دار الفكر العربي، 2018م.

7- سعيد، محمد .الإعلام الحربي والتكنولوجيا العسكرية في الصراع الليبي .القاهرة: دار الكتاب التقني، 2015م.

8- الدراجي، إبراهيم .جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية عنها .بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006م.

9- الونداوي، مؤيّد .الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م.

10- التير، مصطفى عمر .الثورة الليبية: مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020م.

11- فؤاد، نسرين .المرتزقة ودورهم في النزاعات الليبية .طرابلس: المركز الليبي للدراسات الأمنية، 2017م.

12- صفوة، نجدة فتحي .هذا اليوم في التاريخ: المجلّد الأول: كانون الثاني/يناير .بيروت: دار الساقي، 2018م.

13- مصطفى، هند .الدعم العسكري الخارجي للحكومة الليبية: تقييم التأثير .أنقرة: جامعة أنقرة للدراسات الدولية، 2020م.

14- المصري، عادل .الدور الغربي في الحروب الحديثة .لندن: منشورات شؤون دولية، 2017م.

15- الساعدي، علي .دور صندوق النقد الدولي في إعادة الإعمار الليبي .القاهرة: دار الفكر العربي، 2018م.

16- يوسف، علي .العقوبات المالية والسيادة الوطنية: تجربة ليبيا بعد 2011م، القاهرة: دار الفكر العربي، 2016م.

17- المصري، عماد .التحديات الأمنية والتنظيمية في ليبيا ما بعد القذافي .عمّان: دار أطياف للنشر، 2015م.

18- إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني .بداية العلاقات العربية–الأميركية .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018م.

19- صيام، عبد الحميد وإنعام سالم .وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011م 2018 م) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024م.

20- عامر، عامر خليل أحمد .السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً . الرباط: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011م.

21- أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م)، ص. 112–115.

22- أبكر، عبدالله إبراهيم، وأسامة هاشم الحسن أحمد، "نظم المعلومات الإدارية "...مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 5، ع. 6 (2024م): 90–128.

23- الحضيري، عبد السلام، وخالد العريبي، "بناء الدولة والتحديات الأمنية "...مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 9 (2023م): 120–123.

24- القشطوتي، محمد، السياسة الخارجية لدول الخليج الصغرى (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023م)

25- قبلان، مروان، سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجية في مواجهة الجغرافيا (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م)، ص. 88.

26- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تدخل الناتو في ليبيا: الأبعاد والأهداف"، ورقة بحثية رقم 121 (الدار البيضاء: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م).

27- المعهد العربي للاستراتيجيات والأمن، التدخل العسكري البريطاني في ليبيا 2011م–2012م، سلسلة دراسات أمنية رصيد 8 (بيروت: المعهد العربي للاستراتيجيات والأمن، 2013م).

28- المسهلي، دحان، وأمة الله، "درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي "...مجلة كلية التربية (أسيوط) 38، ع. 1.2 (2022م): 248-287.

29- المجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "قرار مجلس الأمن رقم 1973 (2011م) بشأن ليبيا"، مكتبة السلام العالمي - الأمم المتحدة (متاح باللغة العربية).

30- موقع الجزيرة للدراسات، "مشاركة القوات الخاصة البريطانية في ليبيا: مهام استخبارية واستشارية"، 10 يوليو 2011م.

31- صحيفة الأهرام المصرية، "تغطية العمليات العسكرية البريطانية في ليبيا: التحالف واستخدام القوة الجوية"، 20 مارس 2011م.

32- صحيفة الشرق الأوسط، "الدور البحري البريطاني في تأمين الموانئ الليبية"، 15 مايو 2011م.

33- صابر سالم غريبة ومحمد ميلاد الشلباق، "مدى إدراك منظمات الأعمال الليبية "...مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 12 (2023م): 189-206.

34- قبلان، مروان، سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجية في مواجهة الجغرافيا)بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م).

رابعاً- رسائل وأطروحات:

1- توات، يوبا؛ حدادو، ياسين .التدخل العسكري الإنساني: دراسة حالة ليبيا .رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018م.

2- بورحلة، حسين .تفويض مجلس الأمن للتدخل العسكري في ليبيا .رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري، 2023م.

3- رابحي، خضر .التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة .رسالة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد، 2014م.

4- سليمان، عمار صالح العاقل .أثر التدخل الدولي على مبدأ السيادة الوطنية .رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس، 2016م.

5- هلال، "السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية "...مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 22، ع. 3 (2021م): 165-201.

6- عرفات، داليا، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي "...مجلة السياسة والاقتصاد 16، ع. 15 (2022م): 288-344.

7- التير، مصطفى عمر، الثورة الليبية: تحليل جذور الصراع وتداعياته (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،)2020م.

8- أبكر، عبدالله إبراهيم، وأسامة هاشم الحسن أحمد، "نظم المعلومات الإدارية "...مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 5، ع. 6 (2024م): 90-128.

9- غريبة، صابر سالم، محمد ميلاد الشلباق، وعز الدين علي البكاي، "مدى إدراك منظمات الأعمال الليبية "...مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4، ع. 12 (2023م): 189-206.

خامساً- مجلات ومراكز علمية:

1- قريشي، حسام فتحي محمد. "مبررات التدخل العسكري للناتو في ليبيا ".مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل (2)8، 2024 م.-137

2- كرمي، ريمة. "مسؤولية الحماية للمدنيين في النزاعات المسلحة الداخلية: شرعية التدخل العسكري في ليبيا "!مجلة السياسة العالمية (3)5، 2021 م.702

3– مشري، عبد الحميد؛ تامة، نسيبة. "التدخل العسكري في ليبيا بين التبريرات المعيارية ولعبة المصالح ".مجلة السياسة العالمية (3)7، 2023 م.–174

4– بلعربي، علي. "التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011م: بين مبدأ مسؤولية الحماية ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى ".مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (2)22، 2021م 369–385.

5– إبراهيم، محمد. "طبيعة الأزمة في ليبيا ودور العوامل الداخلية والخارجية في إدارة الأزمة الليبية ".مجلة البحوث المالية والتجارية (3)23، 2022 م.351–331

6– الجروشي، عبد الرؤوف رجب. "خارطة الصراع الليبي في فترة ما بعد القذافي ".مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية (12)6، 2022م.

7– مصطفى، أ. وآخرون. "تداعيات التدخلات الخارجية في ليبيا على دول الجوار ".المجلة العلمية لكلية التجارة – جامعة أسيوط (45)83، 2025 م.207–181

8– عرابي، مصطفى فتحي؛ أحمد. "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات ".مجلة السياسة والاقتصاد (15)16، (2022 م).422–401

9– علي، رقية عيسى. "حرية الصحافة الليبية في ظل الأزمة السياسية الليبية من وجهة نظر الصحفيين، "مجلة أبحاث (1)17، 2025م.

10– مكتبة الإسكندرية – قسم الدراسات الأمنية، "الاستراتيجية البريطانية في التدخلات الإنسانية: ليبيا أنموذجاً"، دراسة ميدانية (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2014م).

11– مجلة السياسة الدولية (جامعة الدول العربية)، "المملكة المتحدة وسياسة القوة الناعمة في التدخلات الإنسانية: الحالة الليبية"، العدد 34 (القاهرة، صيف 2012م): 45–68.

12- مجلة الدراسات الأمنية العربية، "التخطيط لما بعد الصراع في ليبيا: نقد لتدخل حلف الناتو والبريطاني"، العدد 12 (عمان، خريف 2013م).

13- الياس الباروني. (2023). تأثير دول الجوار على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. مجلة شروس، 3

14- د. الياس أبوبكر الباروني. (2022). تأثير الكيانات الدولية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. مجلة شروس، 2(1)، 20- 30.

15- د. إلياس أبوبكر الباروني. (2020). الوسطية من منظور الشريعة الإسلامية: دراسة حالة في المجتمع الليبي. مجلة شروس، 1(1). أبو المعالي أبو المعالي. (2023). تَوجيهُ الهجرةِ غير النظامية، واستغلالُ المهاجرين سياسياً على ضِفّتيْ المتوسط... مجلة شروس، 3، 176- 163.

16- حميد ملاح. (2025). الرهان الجيوبوليتيك للغزو الروسي لأوكرانيا: احياء للنظرية الواقعية وتشكيل جديد الخريطة الجيوسياسية للعالم. مجلة شروس، 6، 209- 231.

17- د. عارف أحمد التير د. عارف أحمد التير، & د. محمد الطيف عثمان شيحة د. محمد 18- الطيف عثمان شيحة. (2020). حق الترشيح والانتخاب: في الإسلام" دراسة تأصيلية". مجلة شروس، 1(1).

19- أ. يوسف خليفة يوسف ناعم. (2024). تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011 . 2023. مجلة شروس، 5(2)، 352- 370.

20- خالد علي إبراهيم. (2024). التفكير السياسي لعمرو خليفة النامي قراءة في" كلمات للثورة" أنموذجًا". مجلة شروس، (2)، 241- 226.

21- إلياس إمحمد مسعود شريحة. (2024). المشاركة السياسية كآلية لترسيخ قيم الانتماء والولاء في المجتمع الليبي. مجلة شروس، 4، 94- 58.

22- أم كلثوم الجيلاني العربي الاحرش. (2024). مدى إمكانية تفعيل الدائرة الدستورية في القضاء الليبي (بين القبول والرفض). مجلة شروس، 4، 284- 263.

23- د. عارف أحمد التير د. عارف أحمد التير، & د. محمد الطيف عثمان شيحة د. محمد الطيف عثمان شيحة. (2020). حق الترشيح والانتخاب: في الإسلام" دراسة تأصيلية". مجلة شروس، 1(1).

سادساً- المصادر والمراجع إنجليزية:

1- NATO Defense College. NATO in Libya: The Alliance between Emergency Help and Nation Building. Rome, 29 March 2011.

2- Foreign & Commonwealth Office. Building Libyan Institutional Capacities. London, 2019.

3- Carnegie Endowment for International Peace. British Diplomacy in the UN Security Council on Libya. London, 2021.